الجمهـــوريـــة الجــزائـــريـــة الديـــمقراطيـــة الشـــعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة الــتــعــلــيــم الــعــالـــــي و الــبــحــث الــعــلــمــي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
كليـة العلوم الإجتمـاعيـة
Faculté des sciences sociales



قــسم عــلـم الاجـــــتماع
Département de sociologie

رسالة تخرج لنيل شهادة الماجستر الموسومة ب:

الإطارات الجزائرية بين المشاركة والعزوف عن الفضاء الجمعوي والحزبي في الجزائر مؤسسة" موبيليس " نموذجا

تخصص: علم إجتماع العمل والتنظيم

إعداد الطالب	تحت إشراف
بوعلام عبد اللطيف	ا. د. دراس عمر

أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د. مولاي حاج مراد	رئيسا	أستاذ التعليم العالي	بجامعة وهران
أ.د. دراس عمر	مقررا	أستاذ محاضر – أ-	بجامعة وهران
أ.د. بن يزة عبد الرحمان	مناقشا	أستاذ محاضر – أ-	بجامعة وهران
أ.د. مهدي العربي	مناقشا	أستاذ محاضر - أ-	بجامعة وهران

الموسم الجامعي 2011-2012

الفــهــرس

المقدمة العامة... 6

الفصل الأول: مشاركة إطارات القطاع العمومي في الحركة الجمعوية و الأحزاب السياسية في الجزائر

المبحث الأول: الإطارات نخبة اقتصادية و اجتماعية في الجزائر

1 - مقـــدمـــة... 23

2 - مفهوم النخبة.. 24

3 - دور النخبة في تنمية المجتمع المدني... 27

4 - الإطارات الجزائرية: نخبة حديثة النشأة في الجزائر........................... 29

5 - الخصائص الاجتماعية و الثقافية لإطارات موبليس.............................. 31

6 - خاتمة.. 43

المبحث الثاني: الوضعية المهنية و الاجتماعية لإطارات موبليس

1 -مقدمة.. 46

2 -مفهوم الإطار.. 47

3 -دور ومهام الإطار داخل المؤسسة... .49

4 -الوضعية المهنية لإطارات المؤسسة الاقتصادية العمومية موبليس............ 53

5 -الوضعية الاجتماعية لإطارات المؤسسة الاقتصادية العمومية موبليس......... 59

6 -خاتمة.. 60

المبحث الثالث: واقع المشاركة الجمعوية و الحزبية لإطارات موبليس

1 - مقدمة..62

2 - مفهوم المشاركة...63

3 - مستويات و أشكال المشاركة...65

4 - واقع مشاركة إطارات موبليس في الحركة الجمعوية..................................68

5 - إطارات المؤسسة الاقتصادية و المشاركة الحزبية....................................70

6 - خاتمة..72

الفصل الثاني: موقف إطارات موبليس من المشاركة الجمعوية و الحزبية

المبحث الأول: طبيعة النظام السياسي في الجزائر

1 -مقدمة..75

2 -مفهوم النظام السياسي...76

3 -أنواع الأنظمة السياسية..77

4 -طبيعة النظام السياسي في الجزائر..79

5 -النظام السياسي و علاقته بالمجتمع المدني..82

6 -خاتمة..84

المبحث الثاني: موقف إطارات موبليس من المشاركة الجمعوية

1 -مقدمة..86

2 -مفهوم الجمعية...87

3 -دور المشاركة الجمعوية في تنمية المجتمع 88

4 -المشاركة الجمعوية في الجزائر..89

5 -موقف إطارات موبليس من المشاركة الجمعيات...94

6 -خاتمة...98

المبحث الثالث: موقف إطارات موبليس من المشاركة الحزبية

1 -مقدمة...100

2 -مفهوم الأحزاب السياسية...101

3 -دور الأحزاب السياسية في تنمية المشاركة السياسية...103

4 -الأحزاب السياسية في الجزائر..104

5 -خاتمة...110

الفصل الثالث: دور و مساهمة مؤسسات التنشئة الاجتماعية: الأسرة، المدرسة، المنشأة في بناء ثقافة المشاركة في الجزائر

المبحث الأول: دور و مساهمة العائلة في بناء الثقافة السياسية في الجزائر

1 - مقدمة...113

2 - مفهوم الثقافة السياسية...114

3 - دور العائلة في بناء الثقافة السياسية للفرد..116

4 - طبيعة وخصائص العائلة الجزائرية..117

5 - العائلة الجزائرية و الثقافة الجمعوية و الحزبية...119

6 - خاتمة...123

المبحث الثاني: دور و مساهمة المدرسة في بناء ثقافة المواطنة

1 -مقدمة... 125

2 -مفهوم المواطنة... 126

3 -أهمية المواطنة في بناء ثقافة المشاركة.. 128

4 -أهمية المدرسة في التربية على المواطنة.. 129

5 -مؤسسات التعليم والتربية على المواطنة في الجزائر.................................... 130

6 -خاتمة... 133

المبحث الثالث: دور و مساهمة مؤسسة موبليس في بناء ثقافة المشاركة

1 -مقدمة... 135

2 -مفهوم التنظيم... 136

3 -تقديم عام لمؤسسة موبليس... 137

4 -طبيعة التنظيم و مشاركة إطارات داخل مؤسسة موبيليس............................. 141

5 -خاتمة... 145

الخاتمة العامة 147

الملاحق ....

المراجع ....

المقدمة العامة

تعتبر النخب بمختلف أنواعها و اختصاصاتها أكثر الناس وعيا و إدراكا بالواقع المجتمعي الذي تعيش فيه، بحكم اطلاعها و متابعتها لمختلف مناحي الحياة الاجتماعية و السياسية و قدرتها على التفكير و الاقتراح في مواجهة المشاكل. و من هنا تأتي أهميتها و دورها في قيادة مختلف الفئات الاجتماعية الأخرى من خلال توعيتهم و توجيههم بما يضمن لهم المشاركة في عملية تطوير و تحديث المجتمع. و قد عرف كل من باريتو و موسكا النخبة على أنها " تلك الأقلية المنظمة نسبيا و التي تقود و تسيطر على الأكثرية غير منظمة بفضل قدراتها المتفوقة و بفضل رصيدها الثقافي، إما بشكل مكتسب أو موروث، أو هي جماعات وظيفية مهنية تحضى بمكانة عالية في المجتمع". كما يعرفها روبيرت داهيل: "مجموعة من الأفراد يشكلون أقلية و تسود تفضلاتها عند حدوث اختلاف التفصيلات المتعلقة بالقضايا الأساسية في المجتمع". أما كمال المتوفى فيعرفها على أنها: " تلك المجموعة من الأفراد الذين يمتلكون مصادر و أدوات قوة السياسة في المجتمع بحيث تستطيع التحكم في رسم السياسة العامة و صنع القرارات الهامة الرئيسية في المجتمع"[1].و أما ريمون آرون فانه يعتبر النخبة الأقلية التي تمارس وظائف قيادية باستخدام جميع الموارد المتوفرة من أجل رفع مستوى الحياة، و يقسمها إلى خمسة مجموعات تقوم بمهامات أساسية و مميزة و هي: القيادة السياسية، الإدارية، الاقتصادية، العسكرية و أخيرا قيادة الجماهير، في حين يقسم كارل مانهيم إلى نخب سياسية، تنظيمية، ثقافية، فنية، دينية و كل واحدة منها لها دور في المجتمع، فالنخب السياسية و التنظيمية تقوم بتعبئة إرادة الأفراد من أجل الوصول إلى توافق جماعي أما النخب الثقافية، الدينية و الأخلاقية فهي تقوم بتجميع الطاقات و تسخيرها في مواجهة المشاكل اليومية للحياة، و كل هذا يتطلب من هذه النخب التنسيق فيما بينها و أي خلل في هذا النسق سوف يعود بالسلب على هذا المجتمع[2].

---

(1): مولود سعادة، النخبة والمجتمع، تجدد الرهانات، الباحث الاجتماعي العدد 10 سبتمبر 2010 ص 99.

(2) : Nouara Houcine. Les intellectuelles Algériens. Editions dahlab et ENAG Alger p31-33.

و من الطبيعي أن تكون النخب التي تلعب أدوارا حاسمة في الحياة المجتمعية متعددة أو متنوعة بتنوع مجالات تخصصها كالسياسية، الاقتصادية، الفكرية...إلخ [1]، و يمكن اعتبار الإطارات جزءا من تلك النخب و ذلك بالنظر إلى المواصفات و المؤهلات العلمية و المهنية التي تتوفر فيها. و يرجع تاريخ ظهور هذه الفئة إلى عاملين هامين هما: الانتشار الواسع لظاهرة التصنيع في المجتمعات العربية مع نهاية القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين. و كذلك حاجة التنظيمات الصناعية لأشخاص يمتلكون مهارات عليمة و تقنية تستطيع من خلال تفويض سلطة أن تقوم بمهمة و دور التخطيط و التأطير و المراقبة في تسيير النظيمات مع اعتراف رسمي لها بهذه السلطة و ما يترتب عن ذلك من حقوق و واجبات في إطار علاقة عمل داخل المؤسسة[2]. و قد عرف Jacque Daublet الإطار بعد تحديده و تحليله لوضعيته و وظيفته داخل المجتمع الفرنسي بأنه "ذلك الأجير الذي يمارس وظيفة المبادرة و القيادة و يقوم بمسؤولية معينة، و هو الذي حصل على تكوين عال ممثل في شهادة أو تكوين ذاتي عن طريق الممارسة و الخبرة'"[3]. أما المنظمة الدولية للعمل فقد وضعت شرطين أساسيين لتحديد مفهوم الإطار، الأول: هو كل شخص أنهى تعليمه و تكوينه المهني في مستوى عالي، أو يمتلك تجربة معترف بها و معادلة في ميدان تقني أو إداري، أما الثاني: كل فرد يمارس بصفة أجير في وظائف ذات مميزات ثقافية تغلب على سلوكه في التطبيق في درجة عالية من الكفاءة و المسؤولية. و على كل حال نجد أن مختلف التعاريف التي تناولت الإطار و مفهومه ركزت على عنصرين هامين هما المستوى العلمي و المهني من جهة و من جهة أخرى المنصب أو الوظيفة التي يحتلها الشخص في المؤسسة.[4]

(1): عنصر العياشي. الإطارات الصناعية. مركز البحث في الانتربولجيا الاجتماعية و الثقافية. دفاتر المركز رقم 2-2001 ص75.

(2): مراني حسان. الإطارات الصناعية، شروط تكوين نخبة حديثة. مركز البحث في الانتربولجيا الاجتماعية و الثقافية. دفاتر المركز رقم 09-2005 ص7.

(3): Jaque Daublet. Les cadres. Que je suis, edition PUF, paris 1993 p13.

(4) : Madline Lavoeie. Les cadres et examen psychologie. Dunod économie, 1970 p6.

و تنحصر أغلب الدراسات التي تناولت موضوع الإطارات ضمن إحدى المقاربتين: الأولى ذات طبيعة جزئية تتعرض للإطارات من خلال دراستها للتنظيمات و المنشئات الكبرى التي ميزت المجتمعات الحديثة. و لعل أبرز هذه الدراسات التي تمثل هذه المقاربة أعمال ميشال كروزي 1980 الذي حاول التركيز على المكانة التي تحتلها الإطارات في المنظمة من خلال تسلسلها إلى مواقع السلطة و النفوذ بحكم الموارد العلمية و المهنية التي يمتلكونها. أما المقاربة الثانية فهي تتميز بطابع التحليل الكلي الذي يدرس الإطارات ضمن تحليل البنية الكلية للمجتمع و من أبرز الدراسات التي تعبر عن هذه المقاربة الأعمال التي قام بها دامار 1979م حيث حاول تحديد مكانة هذه الفئة و موقعها في الصراع الطبقي للمجتمع الفرنسي. و ركزت هذه المقاربة على أربعة عناصر أساسية و هي: نمط الحياة و الظروف المعيشية و علاقة الإطارات بالسلطة، المنظومة القيمية التي تطبع رؤيتهم للعالم و القضايا الرئيسية، و المشروع المجتمعي الذي يتبنونه بما يتناسب مع أهدفهم و طموحاتهم[1].

و يندرج موضوع بحثنا هذا الذي يتمحور أساسا حول علاقة الإطارات بالمشاركة الاجتماعية في الجزائر ضمن المقاربة الثانية التي تأخذ بعين الاعتبار في تحليلها للإطارات البنية الكلية للمجتمع ، التي نقصد بها هنا المشاركة في الفضاءات الجمعوية و السياسية ، باعتبارها الركيزة الأساسية التي تحرك المجتمع المدني عن طريق الانخراط في الجمعيات و الأحزاب ، التي تمكن مختلف فئات المجتمع عن التعبير عن أرائهم و اتجاهاتهم و الدفاع عن مصالحهم و المطالبة بحقوقهم بصورة سلمية و قانونية . كما تعتبر المشاركة الجمعوية و السياسية سلوكا حضاريا و فعلا إراديا في بناء المواطنة و تفعيل ايجابي للفرد بصفته مواطنا ، حيث يعتبر روسو أن المواطنة تعتمد في الأساس على المشاركة الايجابية من جانب الفرد في عملية الحكم و المساواة الكاملة بين أبناء المجتمع الواحد [2] .

---

(1)- عنصر العياشي.سوسيولوجية الديمقراطية و التمرد في الجزائر.الطبعة الأولى مركز البحوث العربية دار الامين لطباعة والنشر و التوزيع- القاهرة 1999 .صفحة 79-80

(2)- عمر دراس .الحركة الجمعوية في المغرب العربي .دفاتر المركز رقم 5-2002- مركز البحوث في الانتروبولوجيا الاجتماعية و الثقافية منشورات المركز –وهران – الجزائر صفحة 15

و يقصد بالمشاركة الجمعوية ، الالتزام و الانخراط في الجمعيات فالجمعية هي كيان مستقل عن السلطات العمومية تشكل مؤسسة جوهرية في المجتمع الديمقراطي لا غنى عنها لتوسيع مساهمة الإفراد في مسلسل التنمية ، حيث يعتبرها كل من سنسوليو و لفال على أنها تجمع العديد من الأشخاص الذين قرروا الاجتماع من اجل التعاون لحل مشكلة ما أو استجابة لحاجة. و في دراستهم للجمعيات ركزوا على أمرين أساسيين: التعاون الإرادي و العمل التطوعي بطريقة حرة تستند إلى ما يطلق عليه بالفعل المنظم أو الفعل الجمعي. كما يتعرض إلى هذا المفهوم عزيز الحبابي و يعتبرها على أنها :"تعابين شخصين في إطار تجمعي أدبي أو سياسي أو اقتصادي ، و نعني طائفة تتألف من أعضاء لعرض فكرة مشتركة ".[1]

أما المشاركة السياسية فهي متعددة الأشكال و المظاهر . نحصرها في المشاركة داخل الأحزاب السياسية التي تعتبر أهم ما يميز الأنظمة الديمقراطية كما أنها تمثل حلقة وصل بين المواطن الراغب في المشاركة و السلطة السياسية ، فهي تقوم بمهمة رفع المطالب الشعبية و تعبير الجمعي عن الإرادات و المواقف الفردية للمواطنين ، كما يظهر جليا دور الأحزاب أثناء العملية الانتخابية بتقديمها للمرشحين،

وتحديد البرامج السياسية ونظرا لهذا الدور تقوم مختلف الدول بتقديم إعانات مالية للأحزاب السياسية لتمويل حملتها الانتخابية ، كما تقوم بفتح أمامها وسائل الإعلام الرسمية للقيام بمهمة الدعاية لمرشحها. أما خارج العملية الانتخابية فينحصر دورها في استقطاب المواطنين لعضويتها و بالتالي تقوم باشتراكهم في الحياة السياسية بصفة مستمرة من خلال صحفها الخاصة و الندوات و الاجتماعات و المؤتمرات التي تعقدها [1].

و تكمن أهمية هذا البحث في حاجة مختلف منظمات المجتمع المدني و على رأسها الحركة الجمعوية و الأحزاب السياسية إلى مشاركة الإطارات في عملية التأطير و القيادة و اقتراح الحلول المناسبة في مواجهة المشاكل اليومية التي يعاني منها المجتمع الجزائري، و ذلك بالنظر إلى المؤهلات

(1) : BRUNO Rabelle et FABINNE Swistty. Libres associations. Desclée de brouwer, Paris 1999 p53.

(2): المرجع السابق ص-ص 114-121.

العلمية و الثقافية و الخبرة المهنية التي تتمتع بها هذه الفئة. أما هدفنا الرئيسي من هذا البحث يتمثل في محاولة فهم و تفسير طبيعة العلاقة بين الإطارات كنخبة اقتصادية-مهنية و المشاركة الجمعوية و الحزبية من جهة، و من جهة أخرى محاولة التعرف على المتغيرات و الأسباب التي تعيق الإطارات للمشاركة بقوة في الفضاء الجمعوي و الحزبي في الجزائر. و من بين الأسباب الموضوعية التي دفعتنا لاختيار هذا البحث هو أولا المساهمة في إثراء الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الإطارات، خاصة و أنها فئة اجتماعية-مهنية حديثة النشأة في الجزائر. ثانيا محاولة التعرف على الآراء و التصورات و المواقف التي تحملها هذه الفئة حول ما يجري في الواقع المجتمعي الجزائري بصفة عامة، و الفضاء الجمعوي و السياسي بصفة خاصة، باعتبارها نخبة من بين النخب التي تكتسي أهمية كبيرة سواء في المؤسسة أو في المجتمع. و أخيرا و ليس آخرا محاولة التعرف على واقع المشاركة الجمعوية و الحزبية في الجزائر. أما الأسباب الذاتية فإنها تتمثل أساسا فيما يلي:

أولا: بما أنني أنتمي إلى هذه الفئة بحكم المنصب الذي أحتله في مؤسسة موبليس للهاتف النقال أحاول التعرف على الوضعية المهنية و الاجتماعية التي يعيشها الإطار في الوقت الحالي في الجزائر سواء في المؤسسة أو المجتمع الجزائري إلى المشاركة في منظمات المجتمع المدني و على رأسها الحركة الجمعوية و الأحزاب السياسية من أجل تنظيم و تقنين المطالب و الاحتجاجات بصفة قانونية و سلمية، خاصة و أن منظمات المجتمع المدني أصبحت تلعب دورا كبيرا في خلق التوازن بين الدولة و المواطن باعتبارها سلطة مضادة تقوم بمراقبة و محاسبة الدول و الحكومات بما يضمن حقوق الأفراد و الجماعات.

و انطلاقا من سؤالنا الرئيسي الذي نحاول من خلاله معرفة هل أن الإطارات كنخبة من بين النخب الاجتماعية تساهم و تشارك بقوة في الفضاءات الجمعوية و الحزبية في الجزائر، أم أنه هناك العكس عزوف و عدم التزام هذه الفئة بالمشاركة في هذه الفضاءات؟

و قد تبين من الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع أنه هناك عزوف و ضعف مشاركة الإطارات في الفضاء الجمعوي و الحزبي في الجزائر، و لعل من أبرزها الدراسة التي اهتمت بموضوع

الإطارات في الجزائر ، دراسة التي أجراها عنصر العياشي على إطارات الصناعية لمؤسسة الجزائرية لصناعة الفولد أو ما يعرف بمركب الحجار للفولاذ و الصلب بمنطقة الشرق الجزائرية (ولاية عنابة) . أين تعرض إلى وضعية المهنية و الاقتصادية و الخصائص الاجتماعية و الثقافية لهذه الفئة . و بين النتائج التي خلص إليها ضعف الممارسة السياسية الفعلية في أوساط الإطارات الصناعية ، حيث لا تتجاوز في أقصى حدود 8% و يرجع ذلك إلى حداثة نشأة الأحزاب السياسية ما عد ى حزب جبهة التحرير الوطني ، كحزب الواحد الحاكم منذ الاستقلال هذه من جهة ، و من جهة أخرى النظرة السلبية التي يحملها الناس حول الممارسة السياسية ذاتها التي تفتقد على ابسط القواعد الأخلاقية(1).

و في نفس السياق تأتي دراسة مراني حسان تحت عنوان الإطارات الصناعية شروط تكوين نخبة حديثة في مجموعة من المؤسسات الاقتصادية العمومية المتواجدة بمنطقة عنابه شرق الجزائر كنموذج .أين تعرض إلى خصائص و تمثلات و نشاطات الإطارات داخل المنشاة أو خارجها و من بين النتائج التي أشار إليها ضعف انتماء هذه الفئة إلى الجمعيات و لعل نفس الوضعية بالنسبة للعمل السياسي حيث 90/° من عينة البحث صرحوا أنهم لا ينتمون لأي تشكيلية أو تنتظم سياسي و أن 10% منهم أكدوا أنهم مجرد منتمون و ليسوا من المناضلين النشطاء. و يرجع الباحث هذا العزوف سواء في النشاط الجمعوي أو النضال السياسي إلى حالة الانطلاق لتي أصبحت تعيشها هذه الفئة بسبب الأوضاع السياسية و الاجتماعية السائدة أكثر مما يعبر عن طبيعة الفئة نفسها (2).

كما نشير أيضا إلى الدراسة الوطنية التي قام بها د.عمر دراس حول الظاهرة الجمعوية في الجزائر من خلال الانفجار التي عرفته الحركة الجمعوية خاصة بعد صدور قانون 04ديسمبر 1990 المتعلق بالإطار القانوني و التنظيمي الذي يسمح بإنشاء جمعيات لم تكن تنشط من قبل في مجالات

---

(1): العياشي عنصر. النخبة الصناعية النخب الاجتماعية حالة الجزائر ومصر مركز البحوث العربية والإفريقية صفحة 311-343.

(2)-مراني حسان.الاطارات الصناعية شروط تكوين نخبة حديثة دفاتر المركز رقم 09-2005 مركز البحث في الانتروبولوجية الاجتماعية و الثقافية منشورات المركز –وهران-الجزائر صفحة 104.

كجمعيات دفاع عن حقوق الإنسان ، جمعيات حماية البيئة ، جمعيات حماية الأصلية ، جمعيات دفاع عن حقوق المرأة ، جمعيات مهنية و ثقافية متنوعة ...الخ . لكن رغم كل هذا إلا انه توصل إلى إن نسبة المشاركة في الفضاءات الجمعوية في الجزائر تتراوح ما بين 3% إلى 5% مقارنتا مع دول أخرى مثل فرنسا التي تتجاوز نسبة المشاركة فيما 46% و المغرب 11% بالإضافة إلى انه أشار إلى ظاهرة خطيرة تتمثل في موت السريع للجمعيات و عدم قدرتها على المحافظة على الاستمرار بشكل دائم.

أما في ما يخص مشاركة الإطارات في الحركة الجمعوية فقد اعتبر الباحث إن هذه الفئة سعت إلى المشاركة من اجل إعادة التموقع في الحراك الاجتماعي سواء بهدف المحافظة على المكتسبات التي حققتها في المراحل السابقة أو محاولة تكوين رأسمال اجتماعي يمكنها من خلق شبكة من العلاقات خاصة مع السلطة الرسمية لتجسيد أهدافها و طموحاتها(1).

كذلك قام نفس الباحث بدراسة حول الحراك الاجتماعي والمهني في الجزائر حالة المؤسسة الوطنية سونطراك، أين تعرف إلى الخصائص الاجتماعية ، و الجغرافية حيث اعتمد على عدة متغيرات ومؤشرات كالأصل الاجتماعي و الجغرافي، مهنة الأب و الأم، المستوي التعليم، نوعية التكوين، الاقدمية والترقية.....الخ. وقد أشار إلى المسار المهني الذي مرت به هده الفئة داخل المؤسسة، حيث كان في البداية على الشكل الهرمي قلة من الإطارات على مستوى القمة بعدها تأتي أعوان التحكم و في القاعدة عمال منفذون ، وكان هدا التقسيم مقتبس من النموذج الدول المقدمة ، مما عزز من قيمة الإطار داخل المؤسسة والمجتمع . لكن بعد التغيرات التي طرأت خاصة على قانون العمل بداية س نوات الثمانينات عرفت فئة الإطارات تضخما، و بالتالي افقدها وزنها وقوتها التي كانت تتمتع بها من قبل (2) .

---

(1)-Omar Derres. le phénomène associatif en Algérie état des lieu, participation sociale et vitale associative .fondation friedich ebert bureau Algérie janvier 2007

(2)-Omar Derres. Mobilité professionnelle et sociale en Algérie cas de sonatrach . thèse de doctorat d'état Aout 2007 .

1 - الإشكالية:

يعد انخراط و التزام الأفراد و الجماعات داخل الحركة الجمعوية و الأحزاب السياسية سلوك حضاري يعبر عن شكل من أشكال ممارسة المواطنة في إطار العلاقة بين المواطن و الدولة. بالإضافة إلى انه يساهم بشكل كبير في تقوية الرابط الاجتماعي بين مختلف فئات المجتمع. و ذلك بالنظر إلى الدور الذي تلعبه هذه المنظمات كجزء من المجتمع المدني في تأثير على عملية صنع و اتخاذ

القرارات السياسية، الاقتصادية و الاجتماعية التي تخص المجتمع ككل.

كما يعتبر هدا الشكل من المشاركة معيارا جوهريا لإضفاء الشرعية على أي نظام سياسي مهما كان. لذا أن نجد مختلف الأنظمة السياسية سواء كانت ديمقراطية تمثيلية أو ديكتاتورية تسلطية تسعى لاحتواء هده المنظمات من اجل الحصول على مكاسب سياسية تضمن لها الاستمرار و البقاء.

الجزائر منذ الاستقلال اقتصرت أنماط المشاركة في الجزائر على تعبئة الجماهير من خلال أنشاء منظمات واتحادات وطنية ليست كوسيلة للمشاركة الحقيقية بل كأداة لمساندة النظام وسياساته، لمراقبة و تأطير المجتمع الذي كان لا يسمح بأية معارضة نظامية تقوم بمنافسته ، أد كان حزب جبهة التحرير الوطني حزب الوحيد الحاكم في الجزائر إلى غاية انفجار أحداث أكتوبر 1988 . هده الأحداث عبرت عن غضب شعبي على السياسات المنتهجة من طرف الدولة و الحزب. بعد المصادقة على دستور 1989 تم تبني التعددية في تنظيم الفضاءات السياسية والجمعوية ، حيث ظهرت لأول مرة في تاريخ الجزائر المستقلة عدة أحزاب وجمعيات تحمل اديولوجيات مختلفة لم تكن موجودة من قبل .لكن التجربة السياسية التي مرت بها الجزائر انطلاقا من هده الفترة إلي يومنا هدا تميزت بوقف المسار الانتخابي و دخول الجزائر في دوامة من العنف.لدا يتبين أن الديمقراطية المعلن عنها ليست تمثيلية ولا تشاركية ، بل هي عبارة عن ديمقراطية مقيدة، و أن الوضع الحالي يتميز بإعادة الخارطة السياسية قوامها أحزاب الائتلاف الرئاسي بتياراته المختلفة الممثلة في حزب التحرير الوطني ، التجمع الوطني الديمقراطي و

حركة مجتمع السلم .وفي هدا السياق عرف الاقتصاد الوطني تقلبات و هزات عنيفة نتيجة ارتباطه الكبير بعائدات المحروقات ، اد تمثل صادرات البترول و الغاز أكثر من 96 بالمائة، مما جعله ره ين العوامل الخارجية ، وه ذا ما حدث بالفعل ن فبعد انهيار أسعار هذه المادة سنة 1986 ظهر الوجه الحقيقي للبنية الاقتصادية، حيث تراجع النمو الاقتصادي من 8 بالمائة سنة 1980 إلى 2.8 بالمائة سنة 1988 الذي استمر في تراجعه بعد ذلك. زيادة إلى تفاقم الديون الخارجية التي قدرت ب 26 مليار دولار أمريكي ، زائد خدماتها التي فاقت 45 بالمائة سنة 1999 . كذلك من جهة اخرى فان ارتفاع الكبير في نسبة البطالة حوالي 29 بالمائة حسب (إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء). مع تسجيل عجز غذائي و تطور خطير للتبعية الغذائية للخارج من 22 بالمائة عام 1980 إلى 80 بالمائة سنة 1990. وفي هدا الصدد أجبرت الجزائر إلى إصلاحات اقتصادية تمثلت أساسا في إعادة هيكلة النسيج الاقتصادي و الصناعي الوطني هذه من ناحبة ومن ناحية أخرى تطبيق إعادة التصحيح الهيكلي مع مطلع التسعينات من طرف لصندوق النقد الدولي جراء إعادة جدولت الديون الخارجية (1).

ولقد اثر هدا على الوضعية الاجتماعية والمهنية لفئة الإطارات في الجزائر، حيث عرفت ه ذه الاخيرة حراكا مهنيا و اجتماعيا ايجابيا من خلال استفادتها من مزايا عديدة عززت من مكانتها داخل المؤسسة و المجتمع مقابل قيادتها لتجسيد أهداف المشروع التنموي، الذي اعتمد على الصناعة الثقيلة لتحريك عجلة التقدم و تحديث المجتمع الذي تبنته الدولة سنوات سبعينات القرن الماضي. و بعد تبني سياسة الخوصصة التي مست القطاع العام مع بداية التسعينات فقدت هذه الفئة الكثير من تلك المزايا التي كانت تتمتع بها في الجانب المهني و الاجتماعي. مما دفع العديد منها إلى المشاركة في الفضاءات الجمعوية و السياسية خاصة بعد الاصلاحات التي مست قانون الأحزاب و الجمعيات التي جاء بها دستور 1989 الذي نص على حرية انشاء الأحزاب و الجمعيات في إطار ما يسمى التعددية، و ذلك قصد

(1): -مجموع من الباحثين .مستقبل الديمقراطية في الجزائر .الطبعة الاولى مركز الدراسات الوحدة العربية –بيروت-لبنان –يناير 2003-صفحة 334.

المحافظة أو الحصول على المكاسب و المزايا التي تمكنها من مواجهة المشاكل الإجتماعية و المهنية التي أصبحت تعيشها.

لكن رغم هده المعانات إلا إننا لحظنا من خلال الدراسات السابقة المذكورة سلفا إن هده الأخيرة شهدت تواجدا ضعيفا وعزوف عن المشاركة داخل الحركة الجمعوية و الأحزاب السياسية رغم الانفتاح الذي عرفته الجزائر في الفضاء الجمعوي والحزبي .وهذا ما أكدته دراستنا من خلال المسح الميداني الذي قمنا به .

مما سبق ذكره تتمل إشكالية بحتنا في فهم وتفسير أسباب عزوف الإطارات المؤسسة العمومية الاقتصادية عن المشاركة داخل الحركة الجمعوية و الأحزاب السياسية في الجزائر ؟ هل يمكن اعتبار هذا السلوك موقفا سياسيا واعيا يعبر عن رفض هذه الفئة عن الوضع الذي ألت إليه الحركة الجمعوية والحياة السياسية في الجزائر ؟ أم انه ناتج عن ضعف مساهمة مؤسسات الاجتماعية كالأسرة أو المدرسة ، المؤسسة الاقتصادية في التنشئة على المواطنة حتى تتمكن ه ذه الفئة من اكتساب ثقافة المشاركة ؟ أم أن هناك أسباب أخرى أدت هده الوضعية .

2 - **الفرضيات:**

وتشمل فرضيات البحث على ما يلي :

1 - أن عزوف إطارات المؤسسة العمومية الاقتصادية عن المشاركة داخل الجمعيات والأحزاب السياسية يعتبر موقف سياسي واعي يعبر عن رفض هذه الفئة للحياة الجمعوية و السياسية و وضعيتها في الجزائر .

2- أن عزوف إطارات المؤسسة الاقتصادية العمومية عن المشاركة داخل الجمعيات والأحزاب مصدره عن ضعف مساهمة مؤسسات التنشئة الاجتماعية المتمثلة في الأسرة، المدرسة والمؤسسة الاقتصادية في تطوير ثقافة المشاركة الاجتماعية.

3 -المنهجية و تقنياتها:

بعد اطلاعنا على الدراسات النظرية و الأبحاث الميدانية التي تناولت موضوع الإطارات و علاقتها بالمشاركة في الحياة الاجتماعية و على رأسها الحركة الجمعوية و الأحزاب السياسية قمنا بإجراء بعض المقابلات الحرة مع مجموعة معينة من إطارات موبليس بالمديرية الجهوية لولاية وهران، و ذلك من أجل التعرف أكثر على الميدان. لكن هذا لم يمنعنا من العودة من حين إلى آخر لاستكمال القراءات النظرية حول الموضوع.

و من خلال الملاحظات البسيطة الأولية التي استنتجناها من المرحلة الاستطلاعية و نظرا لطبيعة الموضوع اعتمدنا على الاقتراب الكمي تم من خلاله توزيع 120 استمارة تحتوي على أسئلة مغلقة اشتملت على أهم محاور البحث و قد تم استرجاع 76 استمارة، أما البقية شكلت لنا صعوبة من بين صعوبات البحث. و بعد جمع المعطيات الإحصائية تم تبويبها في جداول بسيطة حتى نتمكن من استخراج المتغيرات و المؤثرات الأساسية التي ترتبط بالظاهرة. قمنا بالاعتماد على الاقتراب الكيفي الذي يقوم أساسا على مقابلات لتعمق و تحليل و تفسير المعاني و التصورات التي يحملها الإطارات حول المشاركة الجمعوية و الحزبية في الجزائر، و عليه قمنا بإجراء 15 مقابلة مع مجموعة من عينة البحث و كانت أسئلة هذه المقابلات نصف موجهة و دامت أكثر من ساعة و نصف، و هنا يجب أن نشير أن سنوات العمل التي قضيتها معهم ساعدتني في كسب ثقة المبحوثين، و بعد الانتهاء من هذه المقابلات حاولنا إقامة مقارنة بين المضامين التي يعطيها كل مبحوث أو مجموعة من المبحوثين حول الموضوع، بمعنى آخر قمنا بتحديد أوجه الاختلاف و التشابه للمعطيات. بعد ذلك قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول، كل فصل يحتوي على ثلاثة مباحث حيث تناولنا في الفصل الأول دور النخبة في المجتمع المدني باعتبار الإطارات أخذ النخب حديثة النشأة في الجزائر، و حاولنا في نفس الوقت التعرض إلى الوضعية المهنية

و الاجتماعية التي تعيشها هذه الفئة حاليا في المجتمع الجزائري، ثم تعرضنا إلى واقع علاقتها مع المشاركة الجمعوية و الحزبية بأخذ مؤسسة موبليس للهاتف النقال نموذجا. تعرضنا في الفصل الثاني إلى

طبيعة النظام السياسي الجزائري و موقف و تصور هذه الإطارات من المشاركة الجمعوية و الحزبية في الجزائر، و أخيرا و ليس آخرا شمل الفصل الثالث التعرف على ما مدى مساهمة مؤسسات التنشئة الاجتماعية في الأسرة، المدرسة، المؤسسة الاقتصادية في بناء ثقافة المشاركة.

4 - العينة و مجتمع البحث :

قمنا باختيار عينة مقصودة متكونة من إطارات وسطى بمختلف أنواعها: تقنية، تجارية و إدارية، و ذلك على أساس درجة التصنيف المهني من 15 درجة إلى 20 درجة المحددة إجرائيا في الاتفاقية الجماعية لمؤسسة الاتصالات الجزائر الصادرة بتاريخ 06 أكتوبر 2006.(1)

أما فيما يتعلق بتاريخ و مكان إجراء الدراسة، فقد تمت في سنة 2012 بالمديرية الجهوية "موبليس وهران" الكائن مقرها بولاية وهران شارع المهاجرين السانيا وهران، حيث تمثل أحد الفروع التابعة للمديرية العامة لمؤسسة موبليس للهاتف النقال المتواجدة بالعاصمة. فهي تتكون من 370 عامل موزعين بين 6 إطارات عليا، 149 إطارات وسطى و الباقي يمثلون أعوان التحكم و التنفيذ. و من خلال هيكلها التنظيمي نجد أنها تنقسم كتالي:

- مدير جهوي.
- مديرية فرعية مكلفة بالشؤون العامة.
- مديرية فرعية مكلفة بالشؤون المالية و المحاسبة.
- مديرية فرعية مكلفة بتجهيز شبكات الاتصالات.

---

(1): مصلحة المستخدمين. الاتفاقية الجماعية مؤسسة اتصالات الجزائر. ص59.

- مديرية فرعية مكلفة بالشؤون التقنية، و هي تضم 06 مراكز تقنية موجهة للصيانة و 06 مراكز مكلفة بمراقبة وضعية شبكات الاتصالات.
- مديرية فرعية مكلفة بتسويق و بيع خدمات الهاتف النقال، و هي تضم 8 وكالات تجارية و 7 نقاط للبيع و التوزيع.[1]

(1): مصلحة المستخدمين. انظر الهيكل التنظيمي في الملاحق ص

الفصل الأول:

مشاركة إطارات القطاع العمومي كنخبة اقتصادية-اجتماعية في الحركة الجمعوية و الأحزاب السياسية في الجزائر

المبحث الأول:

الإطارات نخبة اقتصادية و اجتماعية في الجزائر

1 - مقدمة:

تلعب النخب بمختلف أنواعها دورا حاسما في تطوير و تنمية المجتمع، و ذلك بالنظر إلى المؤهلات و الخبرات التي تتوفر فيها، و التي تسمح لها بقيادة و تأطير مختلف المؤسسات و التنظيمات المجتمعية في المجتمع أثناء عملية التغير الاجتماعي، سواء في المجال السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي...إلخ.

لهذا سوف نحاول في بداية هذا المبحث تحديد مفهوم النخبة، و ما هي أهم الدراسات التي تناولتها؟ و ما مدى أهميتها في تحريك و تنشيط المجتمع المدني؟ بالإضافة إلى ذلك سوف نحاول تسليط الضوء على الإطارات كنخبة اقتصادية و اجتماعية حديثة النشأة في المجتمع الجزائري.

2 -مفهوم النخبة:

يخضع هذا المفهوم لاعتبارات إديولوجية وفكرية متعددة ومتباينة وربما يرجع ذلك إلى الظروف التي أحاطت به عند نشوئه. لذلك قد نجد صعوبة في إعطاء تعريف محدد له. فمفهوم النخبة عند باريتو يشير إلى أولئك الذين يتفوقون في مجالات عملهم المختلفة، بحيث يتم قياس ذلك التفوق في تلك المجالات بوضع درجات ابتداء من الأسفل إلى الأعلى، و هؤلاء الذين يتحصلون على أعلى الدرجات هم نخبة المجتمع[1]. و هذا التفوق يأتي بفضل النجاح الذي يحققه الفاعلون الاجتماعيون أثناء قيامهم بنشاطاتهم، لذلك لا يمكننا أن نتكلم عن النخبة إلا في داخل فروع النشاط. إذن الأشخاص الذين يتحصلون على مؤشرات أكثر ارتفاعا في أحد فروع الذين يؤدون نشاطهم هم النخبة. و بالتالي فكلما تعددت النشاطات، كلما تعددت النخب[2]. لكن يبقى هذا التعريف للنخبة واسعا، لذلك فإن باريتو حاول استدراك ذلك بربطه ما هو سياسي أو اجتماعي، أي ربط مفهوم النخبة الاجتماعية بقدرة هؤلاء المتفوقين على ممارسة وظائف سياسية أو اجتماعية، و الذين يمارسون تلك الوظائف هم النخبة السياسية، حيث يقسمها إلى نخبة حاكمة و نخبة غير حاكمة. فالنخبة الحاكمة عند باريتو لا تحتاج إلى دعم و تأييد الآخرين بل تعتمد على مفهوماتها الذاتية التي تتمتع بها[3].

أما موسكا فلم يختلف مع باريتو في تقسيم المجتمعات إلى طبقة حاكمة و طبقة محكومة. الأولى أقلية بيدها مقاليد الحكم، و الثانية أغلبية تفتقد إلى التأثير علىمستوى القرار السياسي، و يرجع هيمنة الأقلية أي الطبقة الحاكمة إلى قوة تنظيمها، و وجود دافع و هدف مشترك تسعى إلى تحقيقه في مواجهة أغلبية غير منظمة و مشتتة، إلا أنه يؤكد على ضرورة مساندة و رضى الأغلبية للأقلية. و يعتبر رايت ميلز النخبة على أنها تلك الجماعة التي تستطيع احتلال مواقع قيادية، تسمح لها باتخاذ القرار في

(1): إبراهيم أبراش علم الاجتماع السياسي طبعة العربية الأولى 1998 دار الشروق للنشر فلسطين صفحة 115- 121.

(2): بورون و بوركو، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة سلم حداد، ديوان المطبوعات الجامعية، المؤسسة الجامعية للنشر و التوزيع الجزائر، الطبعة الأولى ص553.

(3): ابراهيم أبراش مرجع سابق ص116.

الإستراتيجية العامة و بذلك يرى أن النخبة هي نتاج لبناء مؤسساتي في الدولة حيث يشير إلى أنه هناك ثلاث مؤسسات و هي المؤسسة العسكرية، الشركات الكبرى و الجهاز السياسي تتحكم في المجتمع الأمريكي، و من يحتل مواقع قيادية في تلك المؤسسات هم النخبة [1]. أما بالنسبة إلى بوتمور الذي حاول أن يوضح نقاط الاختلاف و التشابه بين كل من باريتو و رايت ميلز، يرى أن الاتفاق الحاصل بينهما يتمثل خاصة في وجود أقلية في المجتمع تسيطر على الأفراد، و هي مكونة من هؤلاء الذين يحتلون مواقع القيادة السياسية. و يؤثرون تأثيرا مباشرا في القرارات السياسية، و أما الاختلاف الموجود بينهما حسبه يكمن في استعمال موسكا للطبقة الحاكمة بدل النخبة الحاكمة عند باريتو. كما يرى أن تعريف رايت ميلز للنخبة التي سماه نخبة القوة جاء كتعبير عن الصراع العالمي الذي شغل أمريكا في تلك الفترة. و من خلال التباين و التسميات يحاول بوتمور التمييز بين النخبة بشكل عام و الأقلية التي تحكم المجتمع، فهو يقول: "إذا استعملنا المصطلح العام (النخبة) كتعبير على تلك الفئات ذات الوظائف، فإننا نحتاج حينها إلى مصطلح نطلقه على تلك الأقلية التي تتحكم في المجتمع، و يحصرها في الطبقة السياسية التي تتكون من فئة صغرى (النخبة السياسية) التي تمارس السلطة السياسية في مجتمع ما في وقت من الأوقات"[1].

ويؤكد ريمو أرون على تعدد النخب موجود أكثر في المجتمع الديمقراطي ويعتبر النخبة على أنها الأقلية التي تمارس وظائف قيادية باستخدام جميع الموارد المتوفرة من أجل رفع مستوى الحياة وه ذه الأقلية مقسمة إلى خمس مجموعات تقوم بمهمات أساسية ومميزة وهي:

القيادة السياسية و الإدارة الاقتصادية العسكرية وأخيرا القيادة الجماهيرية وحسب هذا العالم فإن قدرات التدخل والقوة متوقفة على كل عنصر من هده المجموعات في توحيد والتجانس فيما بينهما إلى جانب ذلك يرى أنه كلما كانت النخب متعددة في المجتمع كلما زادت مراقبة ممارسات السلطة.

وعلى العكس، كلما كانت النخبة غير متعددة كلما كانت ممارسة السلطة محتكرة وخارج المراقبة نستخلص إذن أن رييون أرون يحصر النخبة في المجموعة التي تحتل مواقع ريادية في الهرم الترتيبي

(1): إبراهيم أبراش علم الاجتماع السياسي مرجع سابق ص118.

لمختلف النشاطات التي تعود بالأ فضلية في الدخل والمكانة ثم التعمق، ليؤكد على أن الطبقة القائدة موجودة بين النخبة والطبقة السياسية التي تمارس وظائف في الحكم . أما كارل منهيم فيتكلم عن النخبة ويقسمها إلى: نخبة سياسية و تنظيمية و ثقافية و فنية و أخلاقية و دينية وكل واحدة من هذه النخب لها دور في المجتمع، والنخب السياسية والتنظيمية تقوم بتهيئة إرادة الأفراد من أجل الوصول إلى توافق جماعي و أما النخب الثقافية والفنية والدينية فتقوم بتجميع الطاقات وتسخيرها من أجل مواجهة المشاكل اليومية للحياة، إلى جانب ذلك فإنه يشير إلى أن هذه النخبة تعتمد في مهمتها على التنسيق فيما بينها و عليه فإن أي خلل في هذا التنسيق يعود بالسلب على المجتمع. لكن بيار بورديو يرى أن المقارنة لخصائص النخبة مع مجموعات أخرى ليس له أية معنى ، ففرص نجاح الأفراد تتحدد على أساس قوانين منبثقة من المجالات (les champs) التي تشكل نظام المجتمع (les système sociale) لهذا يجب حسبه وضع نظام مستديم من العلاقات الذي يقود نجاح أو فشل الأفراد الموجدين في مختلف المجالات وبالتالي فهو يعتمد على الهيئة الترتيبية التي تنظم هذه العلاقات. لذلك فهو يقسم المجتمع إلى الطبقة المهيمنة والطبقة المهيمنة عليها، بفضل امتلاك الأولى لمختلف أشكال رأسمال الاقتصادي و الرمزي[1].

نستخلص مما سبق ذكره أن هناك نوعا من الاتفاق حول تقسيم المجتمع إلى أقلية حاكمة أو قائدة تتميز بخصائص لا توجد لدى مختلف الفئات الاجتماعية الأخرى على رأسها النجاح والتفوق و احتلال مواقع قيادية في السلطة السياسية وامتلاك مختلف أنواع رأس المال الاقتصادي أو الاجتماعي، وأغلبية

تابعة بعيدة عن سلطة اتخاذ القرارات الحاسمة في المجتمع ، بالإضافة إلى ذلك، فإن مختلف المفكرين الذين اهتموا بالنخبة يقرون بتعدد هذه الأخيرة في المجتمع ، بحيث يرون أنهم أولئك الذين يمارسون السلطة بفضل احتلالها المواقع القيادية في هرم الترتيب لمختلف النشاطات والمجالات التي تكون تنظيم المجتمع، ويبقى الاختلاف حاصلا على المستوى الفكري و الإديولوجي الذي نشأ فيه كل مفكر من رواد نظرية النخبة وعليه يمكن تعريف النخبة على أنها تلك المجموعة من الأفراد الذين يحتلون مواقع قيادية

(1): Nouara hocine les intellectuelle algerienes mouvance et anamophone education algerien mythe mouvace et anamorphone eddition dahlab et ENAG alger 2005 p33.

في الهرم الترتيبي لمختلف النشاطات بفضل نجاحها في الاحتواء على الموارد المادية و الرمزية أثناء ممارسة السلطة داخل المجتمع.

3 -دور النخبة في تنمية المجتمع المدني:

ارتبط ظهور المجتمع المدني بالمسار التاريخي الذي عرفته أوربا وبخاصة في عهد أرسطو الذي ربط بين المواطنة والمدينة السياسة. بالإضافة إلى الدور الحاسم الذي لعبه كل من فلاسفة عصر التنوير من جهة، والطبقة البورجوازية من جهة أخرى في تحول المجتمع الأوربي من مجتمع إقطاعي ديني، أين كانت الكنيسة ورجال الإقطاع المهيمنين الوحيدين على السلطة إلى مجتمع مدني يمثل فيه الفرد المواطن المصدر الرئيسي للسلطة. كما أن الصراع الطبقي بمعنى الماركسي الذي ميز المجتمع الصناعي الرأسمالي، خاصة في مرحلته الأولى، ساهم بشكل كبير في تبلور و ظهور تنظيمات اجتماعية ومهنية تطالب بتحسين أوضاعها المادية والاجتماعية، ه ذه التنظيمات شكلت فيما بعد سلطة مضادة تسعى إلى التخفيف من هيمنة وسيطرة النخبة الحاكمة خاصة في ظل العولمة[1].

و قد تم تناول مفهوم المجتمع المدني في عدة رؤى مختلفة، و ذلك بسبب ارتباطه بالتطور التاريخي لعلاقة المجتمع بالدولة. فهيغل وصفه برابطة للأفراد تتجمع و تتنظم في المجتمع وفقا للحاجة، ثم بواسطة نظام حقوقي يمثل الوسيلة التي تقوم بحماية أمن و ممتلكات الأفراد، و هنا تأتي ضرورة قيام الدولة كنظام مفروض ينظم مصالحهم الخاصة و العامة، بمعنى تجميع و تنظيم الأفراد بحكم الحاجة يكون في البداية بعيدا عن الدولة، لكن عند تعقد الحياة الاجتماعية تصبح هذه التنظيمات (المجتمع المدني) بحاجة إلى دولة القانون تؤمن و تضمن استمرار المجتمع في ضوء علاقات منظمة لا تخضع للمصالح الشخصية أو الفئوية. أما كارل ماركس فيرى في المجتمع المدني فضاء للصراع الطبقي كنتيجة لهيمنة الرأسمالية، و تحول الدولة كأداة لتحقيق تراكم الرأسمال و الثورة، فهو نتاج لعدم اعتراف الرأسمالية

---

(1): عبد الاله بلفريز. في الديمقراطية و المجتمع المدني. إفريقيا الشروق المغرب 2001. ص20-30.

بالصراع الطبقي داخل المجتمع. و قد ركز أنطونيو غرامش أيضا على مفهوم الهيمنة، و يعتبر مؤسسات المجتمع المدني، كالنقابات و الجمعيات...إلخ، من بين الوسائل التي تستخدمها الدولة لبسط هيمنتها على المجتمع. و من أجل التخلص من هذه الهيمنة يرى أن الدور القيادي لفئة المثقفين مهم جدا باعتبارهم هم القادرون على ممارسة الإنتاج الثقافي، و بالتالي انفرادهم في تنظيم المجتمع و تعبئته للحد من سيطرة الدولة عليه. كما يعرفه آدم فرغسون المجتمع المدني بأنه مختلف الأنساق التي تتخذها الحركة الجمعياتية للدفاع عن مخاطر الاستبداد السياسي، أي تنامي تجمعات المواطنين في كل المجالات للحد من سيطرة الدولة على المجتمع. و يرى أيضا في ضوء الصراع الفكري حول العلاقة بين الدولة والمجتمع أي بين الاتجاه الأول الليبرالي الذي يرى أن المجتمع المدني أداة لتقليص هيمنة الدولة على المجتمع و الاتجاه الثاني الذي يعتبر المجتمع المدني كتعبير عن هيمنتها، لذلك يقترح رؤيا ثالثة. نعتبر المجتمع المدني كتجديد للمجتمع المحلي و توسيعه في المجال العام، و ذلك بتوفير آليات تخطيط تعتمد أساسا على المشاركة بين العمل التلقائي التطوعي و المؤسسات الحكومية، كما أن محمد عابد الجابري عرف المجتمع المدني بأنه تلك التنظيمات المستقلة كالنقابات و الجمعيات...إلخ التي تقوم بخدمة تفوق في عملها و انتمائها عمل الدولة(1). أما عبد العقار شكر يعرف المجتمع المدني على أنه تلك المجموعة من التنظيمات الحرة و التطوعية التي تملأ المجال العام بين الأسرة و المجتمع، تنشأ من أجل الدفاع عن حقوق الأفراد و تقديم خدمات للموطنين أو ممارسة أنشطة إنسانية مختلفة، و تلتزم في وجودها بمعايير و قيم الاحترام و التراقي و التعاون و المشاركة في الإدارة السلمية للتنوع و الاختلاف(2). يمكن القول إذن، و كخلاصة أن المجتمع المدني هو تلك المجموعة من المؤسسات التي تقوم بدور الوسيط بين الدولة و المواطن في إدارة الصراع في المجتمع، و هنا تأتي الحاجة إلى النخب بمختلف أنواعها للقيام بدور التأطير و قيادة هذه المؤسسات في تحقيق أهداف و مصالح الأفراد، و ذلك بالنظر إلى المؤهلات و الخبرات التي تتوفر فيها، بالإضافة إلى أنها تلك الفئة من المثقفين الذين يمتلكون وعيا سياسيا و معرفة الواقع المجتمعي الذي يعيشون فيه أكثر من

---

(1): الجمعي النوي، مقومات تشكل المجتمع الجزائري-مغاربة سوسيو-سياسية "مجلة الاداب و العلوم الاجتماعية" العدد السادس 2007. ص 170-173.

(2): عبد العقار شكر و محمد مورو، المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديموقراطية دار الفكر سوريا-دمشق، الطبعة الأولى 2003 ص43.

غيرهم، الذي يسمح لهم بتوجيه تلك المنظمات نحو الطريق السليم الذي يضمن لهم المشاركة في التغير و تحقيق مصالحهم و منافعهم [1]، و لا ننسى بأن الإطارات جزء لا يتجزأ من الفئات الاجتماعية المثقفة التي تمثل نخبة اقتصادية في المجتمع تمتلك قيم العقلانية و الفعالية و الكفاءة بحكم تكوينها و مؤهلاتها العلمية و المهنية التي تشكل شرطا من الشروط التي تقوم بعملية التنمية في المنشأ بصفة خاصة و المجتمع بصفة عامة[2].

4 - الإطارات نخبة حديثة النشأة في الجزائر:

تبرز أهمية الإطارات كفئة اجتماعية في الدور الذي تلعبه أولا في تنظيم و تسيير المنشأة، نظرا لما تتوفر عليه من مؤهلات علمية و مهارات و خبرات فنية، كما أنها تعتبر من بين النخب التي تؤهلها تلك الصفات ليس على مستوى المنشأة فحسب بل أيضا على مستوى المجتمع في قيادة و تأطير النشاطات التي تقوم بها تنظيمات اجتماعية سواء كانت مهنية، سياسية أو ثقافية، و في هذه الحالة يمكن اعتبار الإطارات نخبة تحديثية من شأنها قيادة عملية التغير الاجتماعي التي تعرفه المجتمعات النامية خاصة[3].

يعود ظهور الإطارات (les cadres) في الجزائر إلى اعتبارات تاريخية، حيث استطاع عدد قليل من الجزائريين التخرج من الجامعات و المعاهد الفرنسية إبان الفترة الاستعمارية. و بعد الإستقلال مباشرة حافظت الهيئات الرسمية الإقتصادية على النموذج الفرنسي للإطار، لكن هجرة حوالي 9000000 من الكفاءات و المهارات الأروبية أدى إلى حدوث نقص كبير في اليد العاملة المتخصصة و أصبحت هذه الفئة لا تستند إلى منطق الكفاءة و الاستحقاق بل إلى منطق الشرعية الثورية و إلى اعتبارات سياسية، إذ نجد أن أغلبهم، أي 60%، من إطارات ثورة التحرير لا يمتلكون التجربة و التأهيل اللازم سواء من حيث الإطارات العمومية أو الشركات الوطنية. ثم تأتي مرحلة السبعينات تحت قيادة جديدة طموحة تؤمن بقيام دولة وطنية اشتراكية عملت على تجسيد مشروع تنموي طموح، أعطى الأولوية إلى الصناعة الثقيلة

---

(2):صلاح جرار.المثقف والتغير،قراءات في المنشهد الثقافي المعاصر.المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، 2033ص08.
(3): عنصر العياشي .مرجع سابق.ص74.

(4)عنصر العياشي.سوسيولوجيا الديمقراطية و التمرد في الجزائر.مركز البحوث العربية .1999 ص-ص81-82.

كمحرك للاقتصاد الوطني مصحوب بـإصلاحات هامة مست خاصة المنظومة التربوية أين أقرت مجانية و ديمقراطية التعليم، مع إرسال بعثات إلى مدارس و معاهد وجامعات لدول غربية و عربية و استقطاب في الوقت نفسه مؤطرين وأساتذة أجانب من أجل تكوين إطارات مؤهلة و متخصصة لسد العجز المتزايد عليها للقيام بمهام تأطير و الترف و السهر على تطبيق الأهداف المسطرة في المخططات التنموية. مما جعلها، أي هذه الفئة، تستفيد من امتيازات مادية و رمزية لابأس بها خاصة على مستوى الحراك المهني و الاجتماعي في تلك الفترة. لكن يجب الإشارة هنا إلى ظهور اختلالات متعددة داخل المنظومة التربوية و التكوين المهني بسبب تعدد وتنوع مصادر التكوين في الخارج في البلدان الرأسمالية أو الاشتراكية بالإضافة إلى تنوع الإطارات الأجنبية التي كانت مقيمة في الجزائر مما أدى إلى صعوبة الاندماج المهني للإطارات الجزائرية. إضافة إلى ذلك نجد اختلالات في بنية الكفاءات و الفئات المهنية أيضا إذ نجد عدد معتبر من الإطارات، و كذلك تضخم لفئة العمال غير المؤهلين مصحوبة بنقص كبير على مستوى وسط البنية المتكونة من العمال المتخصصين ذوي المهارات و التقنية العالية. أما مرحلة الثمانينات فعرف فيها قطاع الشغل كغيره من القطاعات إصلاحات هيكلية أهمها تطبيق و تعميم القانون الأساسي للعامل ابتداء من سنة 1982م كنظام جديد و موحد في مجال تصنيف و تقييم العامل، و كذا تحديد أجورهم بهدف تقليص الفوارق في المداخيل و تحقيق العدالة الاجتماعية و الحد من الهجرة الداخلية التي عرفتها المدن الشمالية. و لعل أهم نتائج هذا القانون يتمثل في التضخيم الهائل و المزيف لمناصب الشغل، قصد الحصول على أعلى مستوى من الأجور و الامتيازات الناجمة عنه، أدت هذه الوضعية إلى صعود سريع لكل الفئات من الأسفل إلى الأعلى عوض الاعتماد على مقاييس علمية تتحكم في بنية الكفاءات. بالإضافة إلى التداخل الذي حصل بين الإطارات الحقيقية و الوصولية و المتوسطة، و تراجع و تقلص فئة المنفذين تقريبا من الهيكل التنظيمي للمنشأة، لهذه الأسباب كلها جاء فيما بعد نظام التصنيف انطلاقا من صياغة اتفاقيات جماعية داخل المنشأة لمحاولة تعديل و تصحيح الاختلالات في البنية المهنية للفئات، و خلق نوع من التوازن فيما يخص احتياجات المنشأة من الكفاءات. و أما المرحلة الأخيرة فقد تميزت بجزأرة الإطارات الجزائرية نتيجة تخرج عدد كبير من الطلبة من الجامعة الجزائرية، لكن نقص الاستثمار في

التكوين كما كان عليه في السابق و هجرة كبيرة من الأساتذة و تراجع الكفاءات الأجنبية المؤطرة في الجامعة الجزائرية؛ كل هذه العوامل أدت إلى تدني المستوى التعليمي لحامل الشهادات الجامعية، و بالتالي عرفت فئة الإطارات نوعا من ابتذال و تراجع في مكانتها و سمعتها سواء في المنشأة أو في المجتمع(1).

و مهما يكن فإن فئة الإطارات في الجزائر تبقى نخبة حديثة النشأة تتميز بعدم الإكتمال و الانسجام من جهة، و من جهة أخرى تعيش حراكا مهنيا و اجتماعيا متذبذب بين الصعود تارة و النزول تارة أخرى، و ذلك بفعل الظروف و العوامل المحيطة بالتنظيمات الاقتصادية و المجتمع ككل.

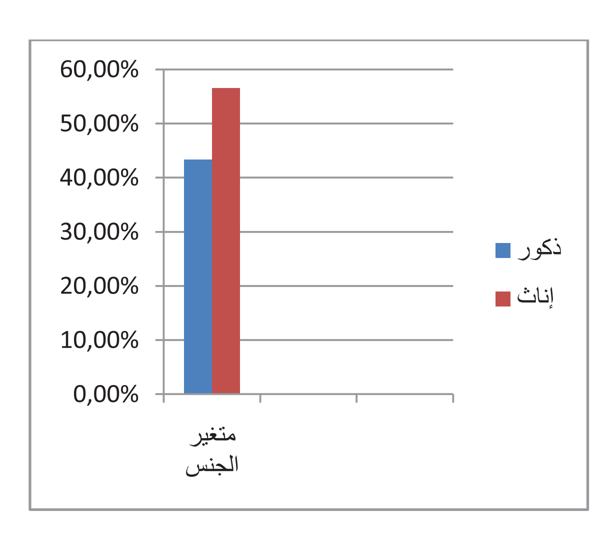
5 - الخصائص الاجتماعية و الثقافية لإطارات موبيليس:

نحاول في هذا الفصل إبراز بعض الخصائص التي تميز إطارات موبيليس لنتعرف أكثر على خصائصها و هويتها الاجتماعية و الثقافية لهذا سوف نبدأ بالخصائص الاجتماعية ثم الخصائص الثقافية.

- أولا: الخصائص الاجتماعية:

جدول رقم 1 يبين متغير الجنس للإطارات الوسطى:

	ذكور	إناث	المجموع
التكرار	43	33	76
النسبة	%56.58	%43.33	%100



(1): دراس عمر، الاطارات الجزائرية مجموعة سوسيو مهنية غير مكتملة و غير منسجمة من الاعتراف الى ابتدال، تحت اشراف أحمد رايد و عروس زبير، النخب الاجتماعية حالة مصر و الجزائر، ص349-361.

نلاحظ من الجدول رقم (1) و المتعلق بنوعية الجنس الذي يكون عينة البحث أن نسبة الذكور أعلى نوعا ما من نسبة الإناث، بل يمكن القول أنها متقاربة، حيث بلغت نسبة الذكور 56.57% و أن نسبة الإناث بلغت 43.43%. و يرجع هذا إلى طبيعة النشاط الذي تمارسه المنشأة موبيليس فهي منشأة اقتصادية تجارية تقوم بتقديم خدمة الهاتف النقال إلى الزبائن مقابل ربح معين، و بذلك فإن هذا النشاط لا يتطلب مؤهلات و خصوصيات موجودة فقط في جنس الذكور هذه من جهة، و من جهة أخرى تشير هذه المعطيات إلى اقتحام المرأة الجزائرية عالم الشغل بل أصبح منافسا للرجال خاصة في مجال الخدمات.

و على العموم فإن هذا التقارب يتيح لنا التعرف أكثر على مواقف و تصورات كلا الجنسين حول موضوع البحث.



جدول رقم 2 خاص بمتغير السن لفئة البحث:

	التكرار	النسبة
أقل من 31 سنة	32	%42.10
من 31 إلى 35 سنة	18	%23.68
من 36 إلى 40 سنة	04	%05.26
من 41 إلى 45 سنة	05	%6.57
أكثر من 45 سنة	10	%13.15
بدون إجابة	07	%9.21
المجموع	76	%100

45,00%
40,00%
35,00%
30,00%
25,00%
20,00%
15,00%
10,00%
5,00%
0,00%
متغير السن
أقل من 31 سنة
من 31 إلى 35 سنة
من 36 إلى 40 سنة
من 41 إلى 45 سنة
أقل من 45 سنة
بدون إجابة

من خلال الجدول أعلاه الخاص بالسن لإطارات موبيليس يظهر أن الفئة العمرية أقل من 35 سنة تمثل أغلب عينة البحث. حيث تصل إلى نسبة 65.78% و هذا يشير إلى أن أغلب الإطارات هي إطارات شابة، مما يتيح لهذه المؤسسة فرصة استغلال الثروة البشري لتحقيق أهدافها عن طريق الاستثمار في التكوين، و التسيير الحسن للكفاءات مع استغلال أيضا تلك الديناميكية و روح المبادرة و الطموح التي يتميز بها الإطار الشاب. أما الفئة التي يتراوح أعمارها ما بين 35 سنة إلى 40 سنة تأتي في المرتبة

الثانية و هي تمثل 13,15% و هي في الغالب جاءت إلى موبيليس عن طريق التحويل من الشركة الأم (الجزائر للاتصالات) أو من شركات أخرى، فهي تتميز بالخبرة المهنية و الاجتماعي التي اكتسبته من تلك المؤسسات، ثم تأتي فئة ما بين 41 سنة إلى 45 سنة لتمثل 6.57%، و بعدها في الأخير فئة ما بين 36 سنة إلى 40 سنة التي لا تتجاوز 05.26%.

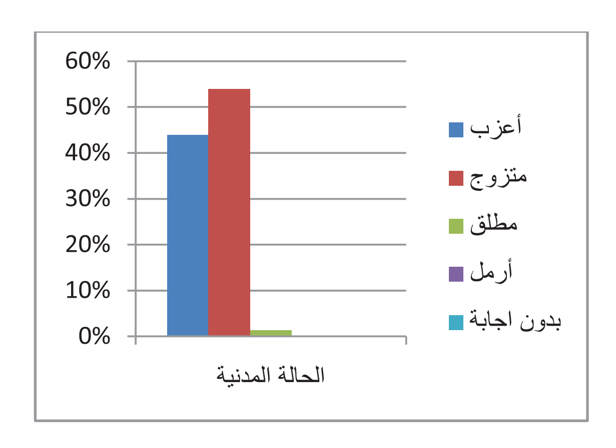
جدول رقم 3 الخاص بمتغير المستوى التعليمي:

	التكرار	النسبة
ابتدائي	/	/
متوسط	/	/
ثانوي	05	6.58
جامعي	71	93.43
بدون إجابة	/	/
المجموع	76	%100

يتبين من الجدول أعلاه المتعلق بالمستوى التعليمي لعينة البحث أن أغلب الإطارات المكونة لهذه العينة هم من حاملي الشهادات الجامعية بنسبة تقدر ب 93.43%، و إن 06.58% من ذوي المستوى التعليمي الثانوي، و عليه يمكن القول إن معظم هذه الإطارات تعلمت و تكونت في الجامعات الجزائرية، بمعنى آخر فهي منتوج الجامعة الجزائرية، مما يقلل من الانقسامية وعدم الانسجام التي ميزت فترة السبعينات و بداية الثمانينات، بفعل الاختلافات الإديولوجية و الفكرية التي حملتها الإطارات التي تلقت تعليمها و تكوينها في الخارج هذه من جهة، و من جهة أخرى تشير هذه المعطيات إلى أهمية الجامعة في تكوين و تحضير الكفاءات و الكوادر المستقبلية التي تعتمد عليها مختلف التنظيمات الاجتماعية في تحقيق أهداف التنمية، و بالتالي فإن أي تراجع أو تدني في مستوى التكوين و التعليم للجامعة سوف تكون له عواقب وخيمة سواء في المنشاة أو في المجتمع.

جدول رقم 4 الخاص بالحالة المدنية:

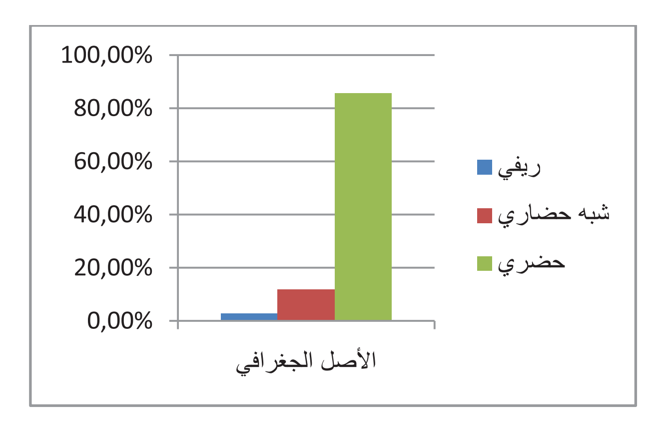
	التكرار	النسبة
أعزب	34	44
متزوج	41	53.95
مطلق	01	1.32
أرمل	/	/
بدون إجابة	/	/
المجموع	76	%100



من الجدول رقم(4) و الخاص بالحالة المدنية لعينة البحث يتبين لنا أن نسبة المتزوجين تشكل الأغلبية حيث تقدر ب %53.95، مما يعزز الاستقرار المهني داخل المؤسسة و ذلك بالنظر إلى الالتزامات التي تتطلبها عائلتهم، لأننا و في نفس الوقت نلاحظ أن نسبة العزاب لابأس بها حيث تقدر ب %44 مما يؤثر لا محال على هذا الاستقرار خاصة و أنها فئة تعرف نوعا من الحرية في استبدال النشاط المهني لذلك يجب على المؤسسة أن تقوم بوضع سياسة ناجعة من أجل تعزيز الاندماج المهني بما يعود بالفائدة عليها.

جدول رقم 5 الخاص بمتغير الأصل الجغرافي:

	التكرار	النسبة
ريفي	02	2.64
شبه حضاري	09	11.85
حضري	65	85.53
بدون إجابة	/	/
المجموع	76	%100



من الجدول رقم (5) يتبين لنا أن 85.53% من عينة البحث ذوو أصول اجتماعية حضرية، و أن 11.85% منها ذوو أصول شبه حضرية أما المتبقية منها التي تمثل 2.64% فهي من أصول ريفية. و من خلال هذه المعطيات يمكن ملاحظة أن أغلب المبحوثين من أصول حضرية و بذلك فهي تحمل اندماج حضري قيم و معايير المدينة الجزائرية التي تختلف نوعا ما عن القيم و المعايير السائدة في الريف، خاصة فيما يتعلق بقيم التعاون و التضامن، بحيث نجد هذه القيم قوية في الأرياف بعكس المدن، لكن لا يمنع هذا من القول إن المعايير و القيم الحضرية تساهم و بشكل كبير في ترسيخ قيم مثل المواطنة و الحس المدني اللذان يساهمان بماهية كبيرة في المشاركة في منظمات المجتمع المدني الذي يميز المدنية العصرية اليوم.

- ثانيا: خصائص ثقافية:

جدول رقم 6 القنوات التلفزيونية التي يفضلها الإطار:

	التكرار	النسبة
العربية	23	%30.27
الأجنبية	32	%42.11
العربية و الأجنبية	21	%27.64
بدون إجابة	/	/
المجموع	76	%100

القنوات التلفزيونية المفضلة لدى الاطار

من الجدول رقم (6) الخاص بالقنوات التلفزيونية المفضلة لإطارات موبيليس نجد أن 42.11% من عينة البحث تفضل قنوات أجنبية، و أن 30.27% تفضل قنوات تلفزيونية عربية، و تبقى 27.64% تفضلها معا،و من هذه المعطيات نلاحظ أن هذه النسب متقاربة إلى حد كبير و عليه يمكن القول ما يلي:

1- يمكن إرجاع هذا الاختيار إلى عامل نوعية البرامج المقدمة في هذه القنوات و بما يتماشى مع أذواق و اهتمام المبحوثين.

2- نجد أنه هناك تنوع في اختيار و تفضيل القنوات التلفزيونية لدى المبحوثين فمنهم من يفضل القنوات الأجنبية و منهم من يفضل القنوات العربية، و آخرون يفضلون هذه القنوات معا، و يرجع ذلك ربما إلى الاختلاف الثقافي و الإديولوجي الذي يحمله هؤلاء الإطارات فمنهم من يميل إلى الثقافة الغربية، و منهم من يميل إلى الثقافة العربية المحافظة، و منهم من يميل إلى مزج هذين الثقافتين.

جدول رقم 7 نوع البرامج التلفزيونية المفضلة:

	التكرار	النسبة
سياسية	27	%35.53
رياضية	19	%25
ثقافية	05	%6.58
دينية	05	%6.58
إخبارية	10	%13.16
برامج متنوعة	10	%13.16
بدون إجابة	/	/
المجموع	76	%100

البرامج التلفزيونية المفضلة

40,00% 35,00% 30,00% 25,00% 20,00% 15,00% 10,00% 5,00% 0,00%

سياسية رياضية ثقافية دينية اخبارية برامج متنوعة بدون إجابة

البرامج التلفزيونية المفضلة

نستنتج من الجدول رقم (7) الخاص بالبرامج التلفزيونية المفضلة لإطارات موبيليس أن 35.53% من عينة البحث تفضل برامج سياسية و أن 25% منها تفضل البرامج الرياضية، وأما البرامج الإخبارية و المتنوعة فهي تتساوى في النسب حيث يمثل كل واحد منها 13.16% للبرامج الدينية المفضلة و الثقافية التي تمثل كل واحد 06.58% على حد سواء. و هذا يوحي بأن البرامج السياسية هي الطاغية على اختيارات عينة البحث و بعدها تأتي البرامج الرياضية في المرتبة الثانية،

و أما البرامج الأخرى فيه متفاوتة في النسب. و هذه المعطيات تدل على مدى اهتمام و تتبع إطارات موبيليس للمواضيع السياسية المقدمة في البرامج التلفزيونية و هذا بالنظر إلى الأحداث المتسارعة التي أصبح يعرفها عالمنا اليوم، أيضا نجد ميلا كبيرا من هذه الإطارات إلى البرامج الرياضية.

جدول رقم 8 الخاص بقراءة الجريدة:

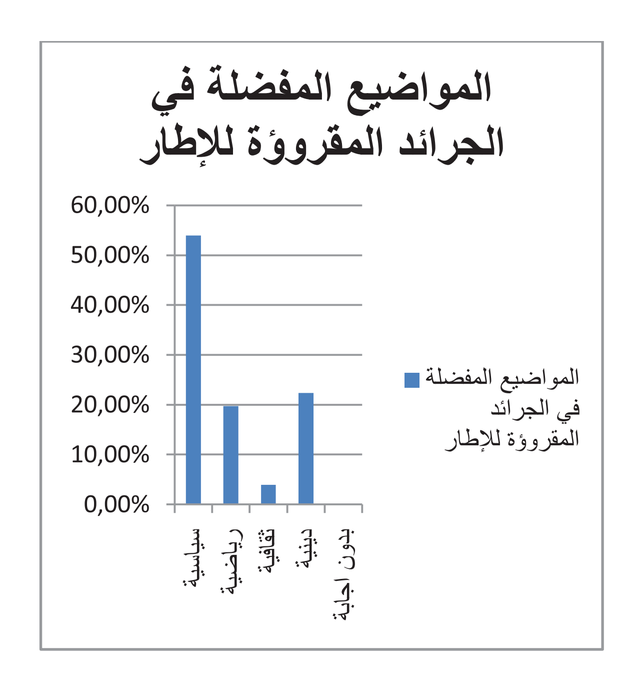
	التكرار	النسبة
يوميا	27	%35.53
من حين إلى آخر	45	%59.20
لا تقرأ	04	%5.27
بدون إجابة	/	/
المجموع	76	%100

قراءة الجريدة للاطار

الجدول رقم (8) الذي يبين لنا ما مدى قراءة إطارات موبيليس للجرائد حيث نجد أن 59.20% من المبحوثين صرحوا لنا أنهم يقرؤون الجرائد من حين إلى آخر، في الوقت الذي نجد الجزء الآخر يقرأ الجريدة يوميا و يمثل 35.53% من عينة البحث، و تبقى 05.27% لا يقرؤون الجريدة تماما. و رغم أن هذه الفئة تنتمي إلى شريحة الإطارات التي تعتبر نخبة اقتصادية من بين النخب المثقفة و الواعية في المجتمع إلا أننا نلاحظ أنها ليست متصلة بشكل دائم بما يجري في محيطها الاجتماعي و الثقافي، و هذا يؤثر لا محال في توسع الهوة بين الإطار و المجتمع.

جدول رقم 9 الخاص بنوعية الجرائد المفضلة:

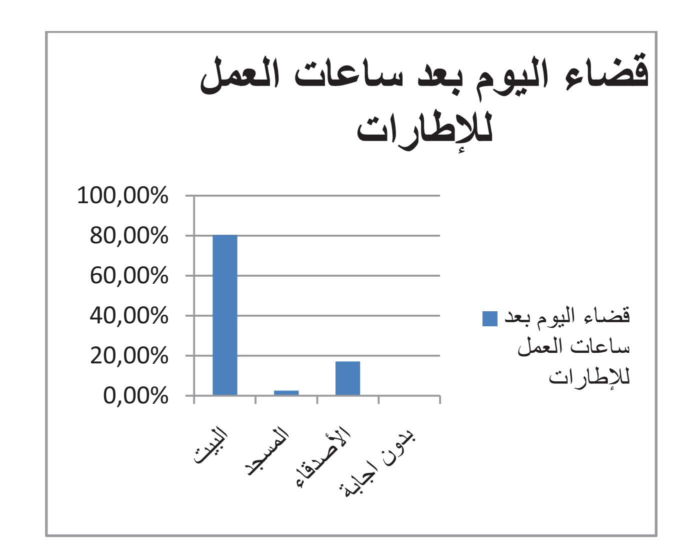
	التكرار	النسبة
سياسية	41	%53.95
رياضية	15	%19.74
ثقافية	03	%3.95
دينية	17	%22.37
بدون إجابة	/	/
المجموع	76	%100



من الجدول رقم (9) نلاحظ أن نسبة كبيرة من العينة و المقدرة ب 53.95 % تفضل المواضيع السياسية، ثم تليها المواضيع الدينية و الرياضية بنسب متقاربة حيث تقدر الأولى ب 22.27%، و الثانية ب 19.74%. أما المواضيع الثقافية تأتي في المؤخرة ب 3.95%. و من خلال هذه المعطيات نجد أنه هناك مفارقة عجيبة بين الاهتمام لهذه الفئة بالمواضيع السياسية و ضعف مشاركتها و عزوفها عن الانخراط في الحياة السياسية. كما أنن نستنتج أنه هناك ضعف بالاهتمام بالمواضيع الثقافية و هذا يدل على حالة الجمود التي تعرفها هذه الفئة في الجانب الثقافي مما يؤثر لا محال على مساهمتها و مشاركتها في إثراء النشاط الثقافي في المجتمع.

جدول رقم 10 الخاص بقضاء اليوم بعد ساعات العمل للإطارات:

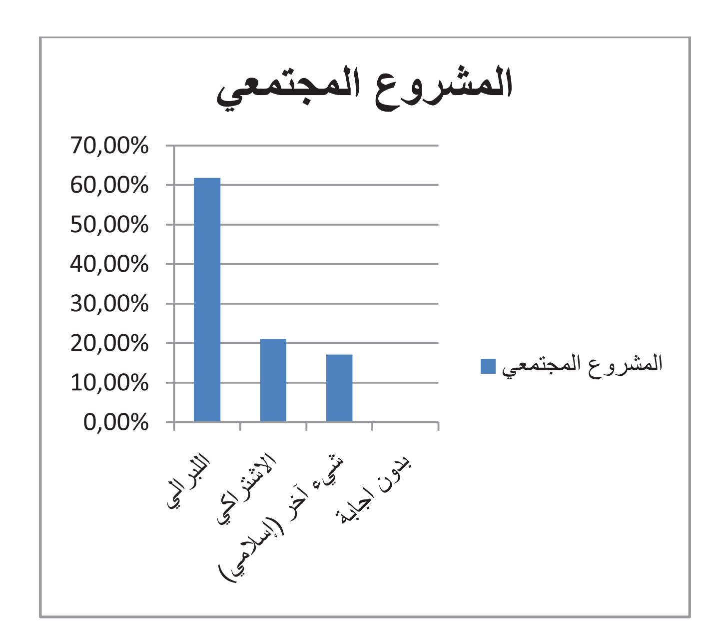
	التكرار	النسبة
البيت	61	80.27
المسجد	02	2.64
الأصدقاء	13	17.11
بدون إجابة	/	/
المجموع	76	%100



يوحي لنا الجدول رقم (11) أن معظم المبحوثين، بنسبة 80.27%، صرحوا أنهم يقضون أوقاتهم في البيت، و أن 17.11% يقضونها مع الأصدقاء، أما النسبة المتبقية و المقدرة ب 2.64% تفضل الذهاب إلى المسجد. و نستنتج من هذه المعطيات ما مدى انغلاق الإطار على نفسه و تفضيله المكوث في البيت و لا يسعى إلى تكوين علاقات اجتماعية أخرى و هذا يدل على ضعف هذه الإطارات في المشاركة في الحياة الاجتماعية العامة، هذه من جهة، و من جهة أخرى يمكن إرجاع هذه الوضعية إلى تنامي الفردية في المجتمع الجزائري نتيجة توسع الأسرة النووية في السنوات الأخيرة.

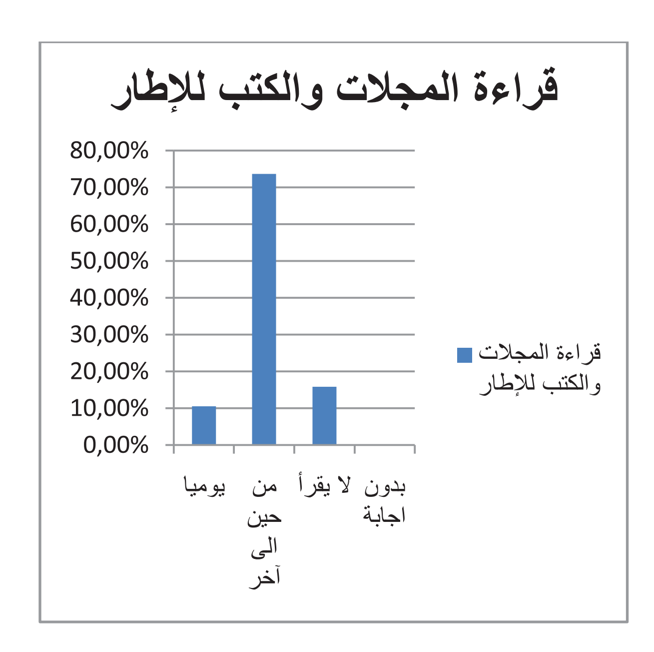
جدول رقم 11 الخاص بالمشروع المجتمعي الذي تفضله إطارات موبيليس:

	التكرار	النسبة
اللبرالي	47	60.85
الاشتراكي	16	21.06
شيء آخر (إسلامي)	13	17.11
بدون إجابة	/	/
المجموع	76	%100



من خلال المعطيات الموجودة في الجدول (12) نلاحظ أن 61.85% من المبحوثين صرحوا لنا أنهم يفضلون العيش في إطار المعايير و القيم التي يحملها المجتمع اللبرالي، أما 21.06% فهي تفضل النموذج الاشتراكي كمشروع مجتمع، كما أن 17.11% يفضلون أو يطمحون العيش ضمن القيم و المعايير الذي يحملها المشروع المجتمعي الإسلامي. و يرجع هذا الاختلاف في تبني نموذج المشروع الذي يفضله هؤلاء الإطارات العيش فيه إلى الاختلافات الإديولوجية و الفكرية هذه من جهة، و من جهة أخرى يمكن تفسير الاختيار اللبرالي في الدرجة الأولى من قبل هؤلاء الإطارات إلى محاولتهم خوض مرحلة جديدة تتشابه في عدة جوانب بالنموذج الغربي خاصة فيما يخص القيم التي يحملها، مثل: الديمقراطية، الحرية، احترام حقوق الإنسان، المواطنة...إلخ و كذلك النموذج الاقتصادي الذي أثبت نجاحه على النموذج الاشتراكي.

جدول رقم 12 الخاص بقراءة المجلات و الكتب:



	التكرار	النسبة
يوميا	08	%10.53
من حين إلى آخر	56	%73.69
لا يقرأ	12	%15.79
بدون إجابة	/	/
المجموع	76	%100

الجدول رقم (13) يبين لنا أن نسبة كبيرة من المبحوثين و المقدرة ب %73.69 تقوم بمطالعة الكتب و المجلات من حين إلى آخر، و أن %10.53 منها مواظبة على هذا الفعل و أن %15.79 لا تطالع و لا تعير اهتمام للمطالعة. و عليه نستطيع أن نقول أن هذه الوضعية سوف تؤثر بشكل كبير على ما مدى تتبع هؤلاء الإطارات للمستجدات و التطورات الحاصلة سواء في ميدان عملهم أو في ميادين أخرى.

خلاصة الجداول:

سوف نحاول تقديم خلاصة لهذه الجداول بإبراز أهم الخصوصيات التي تتميز بها إطارات موبليس:

1 - هناك تقارب في نسبة تمثيل العينة بين الذكور و الإناث مما يتيح لنا الفرصة للتعرف على مواقف الجنسين حول موضوع البحث. كما أن هذا التقارب يشير إلى التطور الذي عرفته المرأة الجزائرية في التواجد في سوق العمل.

2 - أن أغلب الإطارات التي تكون العينة هي إطارات شابة لا تتجاوز 35 سنة، مما يشكل عاملا ايجابيا للمؤسسة في استغلال هذه الثروة البشرية التي تتميز بالديناميكية و روح المبادرة في تحقيق أهدافها عن طريق الاستثمار في التكوين و التسيير الجيد للكفاءات.

3 - معظم اطارات موبليس من حاملي الشهادات الجامعية حيث تكونت و تخرجت من المعاهد و الجامعات الجزائرية مما يقلل من الانقسامية و عدم الانسجام الذي كانت تعرفه هذه الفئة في السابق بسبب الاختلافات الاديولوجية و الفكرية التي تأثرت بها أثناء تكوينها بالخارج.

4 - تنحدر أغلب إطارات موبليس من الفضاء الحضري فهي تحمل قيم و معايير المدينة الجزائرية التي تختلف نوعا ما على المعيير و القيم الموجودة في الفضاء الريفي في الجزائر. و هذا يجعلها أكثر اقترابا من اكتساب و تبني قيم المواطنة و الحس المدني اللذان يعتبران الركيزة الأساسية التي تدفع الناس للمشاركة و الانخراط في منظمات المجتمع المدني الذي أصبح يميز المدينة العصرية اليوم.

5 - أما فيما يخص البرامج و المواضيع التي تفضلها إطارات موبليس فإن الغالب هي المواضيع و البرمج السياسية و هذا يدل على وعي هذه الفئة بالأحداث التي تدور حولها. لكن ما يثير التساؤل هو تلك المفارقة العجيبة بين هذا الاهتمام الكبير بالسياسة وضعف مشاركة هذه الفئة و عزوفها عن الانخراط في الأحزاب و الجمعيات في الجزائر.

6 - حالة الانغلاق التي أصبح يعيشها الاطار بسبب اعطاءه أولوية كبيرة لعائلته و اهماله المشاركة في الفضاءات الأخرى خاصة المشاركة في الجمعيات و الأحزاب، مما يزيد من اتساع الهوة بينه و بين المجتمع.

6 - خاتمة:

رأينا في هذا المبحث أن مفهوم النخبة تعني مجموعة من الأشخاص تتوفر على خصائص و مميزات أهمها النجاح و التفوق في أحد فروع النشاط الاجتماعي الذي يقوم به مجموعة من الفاعلين الاجتماعيين، هذه الخصائص و المميزات تؤهلهم لا محال للعب دور حاسم في قيادة و تأطير الحركات الاجتماعية بصفة عامة و منظمات المجتمع المدني بصفة خاصة الذي جاء كرد فعل على الهيمنة التي عانى منها المجتمع الأوربي على وجه الخصوص سواء في النظام الرأسمالي أو النظام الاشتراكي.

و إذا كانت الإطارات تمثل نخبة اقتصادية من بين النخب المكونة للمجتمع، فهي أيضا تكتسي أهمية بالغة في المنشأة و في المجتمع، و ذلك بالنظر إلى المؤهلات العلمية و الخبرات المهنية التي تؤهلها بدون شك للعب دور كبير في عملية القيادة و الإشراف في تحقيق أهداف التنمية، و أما فيما يخص نشأة و تشكل الإطارات في الجزائر فقد ارتبطت بالتحولات و التغيرات التي مست المجتمع الجزائري بحيث مرت بثلاث مراحل أساسية و هي: مرحلة النشأة و التكوين التي تميزت بالاختلاف في الرؤى و الإديولوجية التي حملتها هذه الفئة في هذه المرحلة عندما تلقت تكوينها في دول الخارج سواء من الدول الرأسمالية أو الاشتراكية أو حتى العربية منها، مما أدى فيما بعد إلى ظهور صراعات إديولوجية و فكرية في عدة مستويات داخل الهياكل للإدارات الاقتصادية للمجتمع الجزائري. أما المرحلة الثانية و هي مرحلة الإشراف و العمل فقد تميزت بالحصول على امتيازات مهنية و اجتماعية عززت مكانتها في الحراك الاجتماعي الجزائري و ذلك مقابل السهر على تحقيق أهداف مخططات التنمية التي ميزت تلك الفترة. أما المرحلة الثالثة فشهدت تراجع هذه الفئة في الحراك الاجتماعي في الجزائر بسبب الأزمة الاقتصادية التي مست البلاد و أدت إلى تراجع مداخيل العملة الصعبة بعد الانخفاض الكبير لأسعار المحروقات سنة 1985 مما دفع الحكومة آنذاك إلى اتخاذ جملة من الإصلاحات الهيكلية و المالية التي أدت إلى تخلي الدولة عن الدعم الاجتماعي الذي كان سائدا في الماضي هذا ما أثر على وضعية المؤسسات الاقتصادية العمومية بشكل مباشر، فقامت بتسريح العمال و من بينهم الإطارات

بسبب سياسة الخصخصة التي مست القطاع العام. و أخيرا و ليس آخرا تضمن هذا المبحث استعراض بعض الخصائص الاجتماعية و الثقافية التي تميز إطارات موبيليس لنعرف أكثرعلى هويتها.

المبحث الثاني:

الوضعية المهنية و الاجتماعية لإطارات موبليس

1 -مقدمة :

يهدف هذا المبحث إلى التعرف على الوضعية المهنية و الاجتماعية التي تميز إطارات موبليس في هذه المرحلة، أما من الجانب النظري سوف نحاول تحديد مفهوم الإطار، و ما هي أهم المدارس التي تناولته، بالإضافة إلى التعرف على أهم الأدوار التي تقوم بها تلك المنظمة.

إن الإنتشار الواسع للتنظمات الصناعية الحديثة التي شهدها المجتمع الأوربي جراء ظاهرة التصنيع، خاصة مع نهاية القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين ظهرت الحاجة إلى تفويض سلطة التسيير و التأطير إلى مجموعة من الأشخاص يتميزون بكفاءات علمية و مهنية تؤهلهم للعب هذا الدور من أجل تحقيق الأهداف العامة لهذه المنظمات،و بذلك تكونت فئة الإطارات كفئة سوسيو–مهنية أفرزها المسار التاريخي الذي عرفته المجتمعات الصناعية الحديثة.

و في هذا المبحث سوف نتعرض إلى مفهوم الإطار و الأدوار الرئيسية التي يقوم بها داخل المنظمة،مع التطرق إلى الوضعية المهنية و الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها داخل المؤسسة الاقتصادية العمومية في الجزائر.

2 تعريف الإطار:

مع نهاية القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين ظهرت الحاجة إلى تفويض سلطة التسيير و التأطير إلى مجموعة من الأشخاص الذين يتميزون بمؤهلات علمية و مهنية داخل التنظمات الصناعية الحديثة و التي ظهرت كنتيجة لتزايد مشاكل التسيير و إدارة المؤسسات الصناعية، بمعنى آخر أن التعقيد في التنظيم و التسيير لتلك المنظمات جعل ملاكها يفوضون أشخاصا مؤهلين علميا و مهنيا للقيام بذلك الدور. و بهذا الشكل ظهرت الإطارات كفئة سوسيو مهنية أفرزها المسار التاريخي الذي عرفته المجتمعات الصناعية الحديثة[1].

لكن يبقى تحديد مفهوم الإطار صعب المنال، أولا بسبب الاختلاف الذي ميز استخدام هذا المفهوم في عدة دول كفرنسا ، ألمانيا ، ايطاليا، بريطانيا و سويسرا، ثم ثانيا الإضراب الذي قام به مجموعة من المهندسين بفرنسا سنة 1936 م الذي جاء للاحتجاج على وضعية التهميش و تجاهل الدور الذي يلعبه هؤلاء المهندسين داخل المنشأة، مما أدى إلى الاعتراف بهم مهنيا و قانونيا و تجسيد ذلك في اتفاقيات جماعية في تلك البلدان [2]. أما عنصر العياشي فقد اعتبر كلمة الإطار (le cadre) ذات أصل فرنسي، ورثها منها خاصة المستعمرات التابعة لها و من بينها الجزائر. و قد أشار أيضا ما جاء في الاتفاقية الجماعية المنظمة لعلاقات العمل بفرنسا التي جسدت فكرة الإطار داخل المجتمع الفرنسي، و إن كانت موجودة من قبل.

و يشير معجم علم الاجتماع إلى الإطارات بأنها تلك المجموعة من الأشخاص التي تمتلك شهادات علمية من المعاهد العليا، مع أنها لا تكفي كشرط أول و أخير في تصنيف هذه الفئة ، بل زيادة على ذلك نجد أن التجربة المهنية تعد هي الأخرى شرطا مكملا لتغطية النقص

(1): مراني حسان. الإطارات الصناعية. مرجع سابق الذكر. ص07.

(2): YVES Delamoitte, les cadres des entreprises dans un monde en mutation revu international de travail vol 124 N° 1 Janvier 1985 p-p 1-16.

الحاصل بعد الحصول على الشهادة، و هذا ما يتطلبه منصب الإطار إلى المستوى العلمي و المهني المتحصل عليه ذاتيا [1]. أما مراني حسان يعتبر كل إطار يعمل في علاقة عمل في إحدى المنظمات بحيث يقوم بمهام الدراسة والتخطيط و الرقابة بتفويض من قيادة التنظيم سواء امتلك السلطة أو لا، مع اعتراف رسمي باختلاف هذا الموقع، و ما ينجم عن هذا الاعتراف من استفادة الإطار من أجر و ما يترتب عنه من امتيازات. أما العنصر العياشي فقد اعتمد عند تعريف الإطار إلى ما جاء به المعهد الوطني للدراسات الاقتصادية و الإحصائية بفرنسا (INES) الذي يعتبر الإطارات فئة مهنية-اجتماعية تتميز بمسؤولية القيادة بالنظر إلى تكوينهم العالي، و نمط الحياة و العلاقات الاجتماعية التي تميزها. بالإضافة إلى ذلك فهو يقتبس من النصوص التشريعية المتعلقة بالعمل في الجزائر التي تصنف الإطار انطلاقا من درجة التصنيف 14 فما فوق و التي تحدد الأجر الذي يتقاضاه. كما أنه حاول تصنيف الإطارات إلى ثلاث مجموعات، المجموعة الأولى تضم الإطارات المبتدئة والتي بدورها تنقسم إلى مجموعتين هي الإطارات المبتدئة ذات شهادة جامعية أو ما يطلق عليها الإطارات الجامعية، و أخرى الإطارات المحلية أصحاب التجربة (les cadres maisson) . أما المجموعة الثانية تضم الإطارات المتوسطة فهي تتألف من الإطارات أصحاب الشهادات و آخرين تطبيقيين، وهي بدورها تنقسم إلى إطارات مستقرة لا ترغب في التغير سواء في مسارها المهني أو حتى حصولها على الترقية و إطارات طموحة تحاول الارتقاء إلى أعلى المناصب في البناء التنظيمي. أخيرا المجموعة الثالثة التي تتكون من الإطارات العليا التي تقع في أعلى السلم الهرمي للمنظمة، وهي تتحمل مسؤولية كبيرة فيما يخص حاضر ومستقبل المنشأة، بحكم القرارات الحاسمة التي تحدد الإستراتيجية العامة للمنظمة، وأي خطأ في تقدير الأمور سوف يعود بالسلب عليها[1].

---

(1): مراني حسان. المرجع نفسه. ص-ص 7-8.

ومما سبق نستخلص، أن التعريف الأقرب لمفهوم الإطار لا يتضح إلا من خلال ما يتطلبه المنصب داخل البناء التنظيمي للمنظمة من مؤهلات علمية وتقنية و خبرات مهنية، تمكن الإطار من تأدية دوره المتمثل في القيادة و الإشراف على مجموعة من العمال من أجل تحديد الأهداف العامة للمنظمة.

3 دور ومهام الإطار داخل المنشأة:

سوف نعتمد في هذا العنصر على كتاب هنري منزبارق (Henry Mintzberg) الذي صدر بعنوان Le manager au quotidien لما وجدناه من وضوح في تعريف وتحديد مهام الإطار داخل المنظمة، لدى سوف نستعرض في البداية أهم المدارس التي اهتمت بعمل الإطار.

أولا: المدرسة الكلاسيكية

يعتبر هنري فايل 1916 من رواد هذه المدرسة ، و الذي اهتم وحدد مهام الإطار في خمس وظائف، و هي على التوالي : التخطيط، التنظيم، التنسيق، القيادة و أخيرا المراقبة. ثم جاء Popxorb ليبين هذه المهامات ، حيث يعتبر التخطيط مجموعة من النشاطات التي تحاول التعرف على الخطوط العريضة التي توضح المنهج بهدف تحقيق الأهداف الرئيسية للمنشأة، ونفس بالنسبة للتنظيم الذي حصره في مجموعة من النشاطات التي تقوم بالبناء الوظيفي للسلطة.التي بدورها تقسم المنشأة إلى وحدات لتبين تقسيم النشاط أو العمل بينها وفي الوقت نفسه تضمن التنسيق المطلوب من أجل الوصول إلى الهدف الذي وضعه الجميع، أما

(1): عنصر العياشي. النخب الصناعية. دراسة حالة لإطارات مركب الحجار، تحت إشراف أحمد رايد و عروس زبير. النخب الاجتماعية. حالة مصر و الجزائر. مركز البحث في الإثروبولوجيا الاجتماعية و الثقافية، 2006 ص-ص 311-344.

بالنسبة إلى التنسيق يؤكد على أهمية ضمان العلاقة و الربط بين مختلف وحدات العمل و على العموم فهو يحاول وصف مهام الإطار داخل المنشأة من خلال ملاحظة النشاطات التي يقوم بها، لكن ما هو مآخذ على هذه المدرسة حسب هنري منزبارق هو أنها لم تتعمق في عمل و مهام الإطار[1].

ثانيا: مدرسة نظرية اتخاذ القرار

في البداية نجد أن المختصين في مجال التسيير ركزوا في تصورهم على القرارات غير مبرمجة و التي تتكرر باستمرار على الإطارات التي لا يمكن التحكم فيها بسبب غياب نظام فعال من المعلومات و بالتالي تكون هذه القرارات غير مبرمجة غير فعالة في معالجة المشاكل التي تواجهها المنظمة ، و هذا ما أشار إليه (Martin N.H) عندما لاحظ أن القرارات الناجمة عن الإطارات تأخذ وقتا كبيرا نتيجة عدم توفر المعطيات اللازمة في مواجهة المشكل و بالتالي يسود نوع من الإبهام و الشك عند اتخاذ القرار. و بعدها ظهرت أعمال عدة باحثين (Herberaimon) الذين يمثلون جامعة (Carnergie Mellon) المختصين في السلوك النظري للمنشأة، حيث يعتبرون أن الجانب المهمل في اتخاذ القرار من قبل الإطار هو عملية تحديد أو تعريف المشكل حتى تتمكن من معالجته. و كذلك يرون في سلوك الإطار في حالة الانفعال يحاول بطريقة أو بأخرى تجنب الشك الذي يحوم حول الصراع أثناء تحقيق الهدف. لهذا فهي تعتبر بأنه من الضروري قيام الإطار بعملية إعادة تكيف تلك القرارات المبرمجة و المتكررة لكي تصبح فعالة أثناء تأدية مهامه، و من جانب آخر فإن (Linblom Charles) ينتقد هذه النظرة، تلك التي تبنتها مجموعة جامعة Carnegie بحيث تعتبر أن الإطار هو المقرر (Le Décideur) على أساس أن الإنسان لا

(1) :HENRY Mintzberg. Le manager au quotidien, les 10 roles du cadre. Eyrolles edition d’organisation, 2007 p-p 22-24.

يمتلك القدرة على معالجة المشكل المعقد بسبب غياب المعلومة و قلة التحليل و صعوبة البرمجة و المشاكل التي تنجم عن تحقيق الأهداف الفعلية. لهذا فهو يرى أن عمل الإطار يكون في إطار نظام سماه (Système) الذي يقوم أساسا على وضع سياسة عامة متكونة من أنساق جزئية توضح كل مرحلة من المراحل اللازمة التي يحتاج إليه مهام الإطار. و بذلك فهو يجمع أي (Lindblom Charles) بين الإطار العقلاني (Le Cadre rationnel) الذي يبحث على ربح أكبر و إطار المنشأ المبدع (Le cadre entrepreme) من أجل إعطاء صورة حقيقية للإطار المقرر (Le cadre décideur)[1].

ثالثا: مدرسة القيادة الفعالة

تتمحور أفكار هذه المدرسة حول نقطة أساسية مفادها القيادة المرتبطة أساسا بشخصية القائد لذا نجدها تولي أهمية كبيرة في دراستها للقيادة و ما مدى تأثير شخصية القائد على الآخرين. و لعل أبرز التيارات التي مثلت هذه المدرسة التيار الإنساني (Les humanistes) الذين قدموا انتقادات كبيرة لطريقة التقنوقراطين التي ركزت فقط على أداء المهام (La tache) إذ يعتبرون أنفسهم مدافعين عن نمط معاكس الذي يقوم على المشاركة في العلاقة (La relation) في مسألة القيادة بين القائد في تأثيره على المرؤوسين، و أن مصطلح القائد (Le leader) في بعده العلاقي أي في علاقة التأثير و التأثر يمثل نواة أساسية للبحوث التي تناولت المنظمة حول موضوع فعالية القيادة في المنظمة بمعنى أنها ركزت على الخصائص التي يجب أن تتوفر في الإطار من أجل قيام بمهامه في قيادة الآخرين في تحقيق الأهداف العامة للمنظمة[2].

(1) :HENRY Mintzber g.Opcit p-p 27-30.

(2) :HENRY Mintzberg. Idem p-p 30-31.

من خلال الدراسات التي قدمتها و المتعلقة بدور و مهام الإطار داخل المنظمة نستنتج أن هناك ثلاث مجموعات تخص دور الإطارات و هي: المجموعة الأولى و تقوم بثلاثة أدوار انطلاقا من السلطة التي تنجر على المنصب ، فهذه السلطة هي التي تحدد أدوار الإطار وتجعله مسؤولا أمام المنظمة، و هي كالتالي: الدور الرمز (Le rôle de symbole) أي أن الإطار يلعب دورا الممثل للمنظمة في المناسبات الرسمية، و كذلك هذه السلطة تؤهله للعب دور الوسيط (Agent de liaison) بين المنظمة و وحدات أو أشخاص خارج المنظمة بهدف الحصول على المعلومة أو أفضلية ما. أما الدور الثاني هو دور القائد(Le leader) الذي يحدد علاقة الإطار مع المرؤوسين في مبادرة و تسيير الأفراد. أما المجموعة الثانية فهي تضم أيضا ثلاثة أدوار حيث يعتمد الدور الأول على تقنية الملاحظة، و يصبح بذلك الإطار ملاحظ نشيط (Observateur actif) يقوم بالبحث و استقبال المعلومات التي تسمح له بفهم المنظمة، أما الدور الثاني يتمثل في نشر الإطار للمعلومات التي يتحصل عليها. و أخيرا الدور الثالث أين يقوم الإطار بمهمة الناطق الرسمي في عملية الاتصال للمنظمة. و أخيرا و ليس آخرا الدور الثالث أين يمثل الإطار الناطق الرسمي في عملية الاتصال في المنظمة، و أما المجموعة الثالثة فهي تتضمن أربعة أدوار أين يلعب الإطار دور المنشأ من خلال روح المبادرة في مواجهة التغير الناتج عن اتخاذ قرارات إستراتيجية للمنظمة، ثم يأتي الدور الثاني الذي يقوم على تعديل و تسوية الحالات التي تواجه الإطار أي عندما يشعر الإطار بخطر يشعر في المنظمة. و أما الدور الثالث فيلعب فيه الإطار دور المفاوض باسم المنظمة و أخيرا الدور الرابع أي يوزع فيه الإطار موارد المنظمة بناء على إستراتيجية مع قيامه بمهمة المراقب و المتصرف عليها. و في النهاية حاولنا قدر المستطاع اختصار أهم الأدوار التي يقوم بها الإطار انطلاقا من الملاحظات التي سجلتها مختلف الدراسات و الأبحاث التي اهتمت بنشاطه داخل المنظمة.

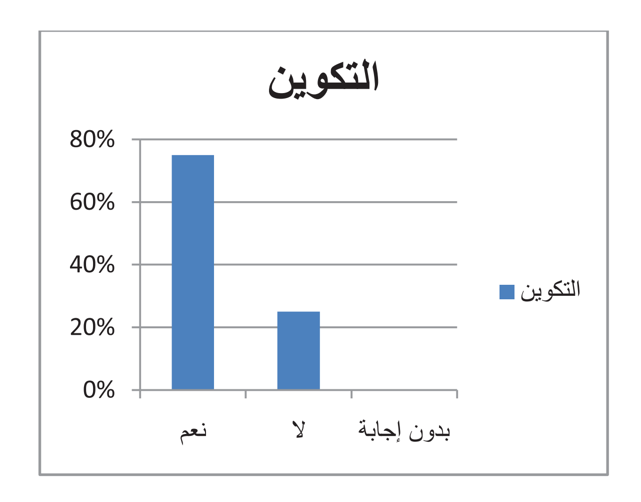
4 - الوضعية المهنية لإطارات المؤسسة الاقتصادية العمومية:

سوف نعتمد على بعض المؤشرات التي تسمح لنا بالتعرف على المسار المهني لإطار داخل المؤسسة الاقتصادية العمومية حالة اتصالات الجزائر ل لهاتف النقال، المديرية الجهوية لولاية وهران، كنموذج بالإضافة إلى بعض الملاحظات المسجلة من خلال البحث الميداني.

التكوين:

-الجدول رقم (13) الخاص بالتكوين-

	التكرار	النسبة
نعم	57	%75
لا	19	%25
بدون إجابة	/	/
المجموع	%76	%100



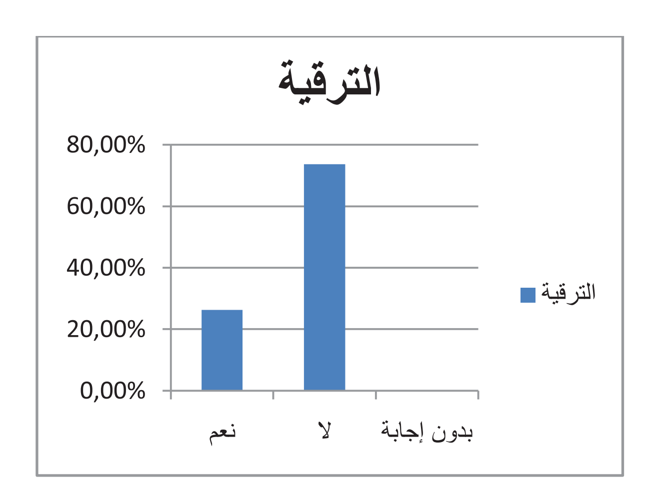
نلاحظ من الجدول رقم 13 الخاص بالتكوين أن أغلبية العينة المبحوثة و المقدرة ب75% قد تلقت التكوين، و أن 25% المتبقية لم تتلق التكوين، و ربما القراءة الأولية التي يمكن أن نعتمدها هي أن المؤسسة حديثة الت نشأة و بالتالي فهي تحتاج إلى تأهيل إطارات بصفة مستمرة، خاصة و أنها تعرف منافسة شديدة من قبل المؤسسات التي تعمل في النشاط نفسه. لكن النقد الموجه للمؤسسة فيما يخص سياسة التكوين أنها ركزت أكثر على تكوين الإطارات التقنية والتجارية و لم تهتم أكثر بإطارات التسيير، وهذا ما قد يتسبب في ظهور صراعات يمكن لها أن

تؤثر على المناخ السوسيومهني العام للمؤسسة نتيجة الضعف المسجل لدى إطارات التسيير في التحكم في الإجراءات و التنسيق أثناء العمل.

التر قية:

-الجدول رقم (14) الخاص بالترقية-

	التكرار	النسبة
نعم	%20	%26.32
لا	%56	%73.69
بدون إجابة	/	/
المجموع	%76	%100



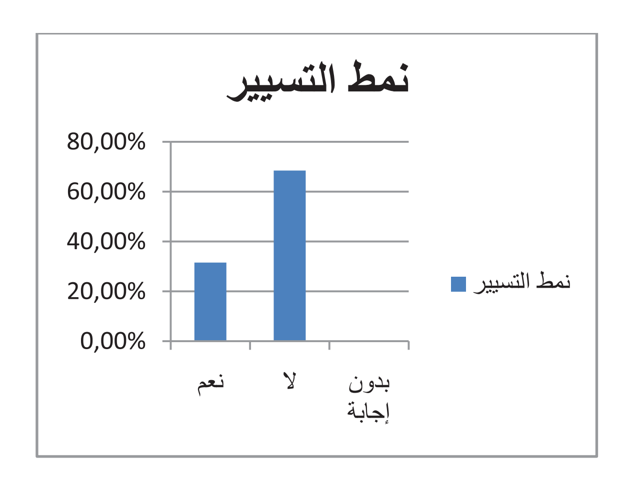
رغم الديناميكية التي عرفتها المؤسسة في مجال التكوين إلا أننا نلاحظ من خلال الجدول رقم (14) المتعلق بالترقية أن 73.69% صرحوا أنهم لم يستفيدوا من الترقية، و أن 26.32% فقط قد تلقوا الترقية، لكن ما هو ملاحظ في هذا الجانب أن المؤسسة لا تعتمد على سياسة واضحة في تسيير المسار المهني للإطار بل أنها تقوم باستحداث تسميات جديدة لمناصب موجودة من قبل و بذلك تقوم بتضخيم درجة التصنيف المهني مما يخلق نوعا من عدم التوازن في سياسة تسيير الحياة المهنية للمستخدمين ، حيث يستفيد البعض على حساب البعض الآخر و بالتالي يقع التميز بين فئة الإطارات حيث صرح أغلب المبحوثين أن الترقية داخل المؤسسة لا تخضع إلى مقاييس علمية و مهنية و إنما على أساس المحاباة و العلاقات الشخصية التي يملكها الإطار. مما يؤدي بروز نزاعات و إلى انقسام هذه الفئة التي تتميز أصلا باللاتجانس الناجم عن طبيعة النشاط و الشهادة و حتى المستوى الثقافي و أنماط الحياة.

دور و مهام الإطار:

سوف نعتمد على مؤشرات هي: المبادرة، الاستشارة و المكانة في محاولة للتعرف على الدور و المكانة التي يعيشها الإطار داخل المؤسسة.

-جدول رقم (15) الخاص بنمط التسيير -

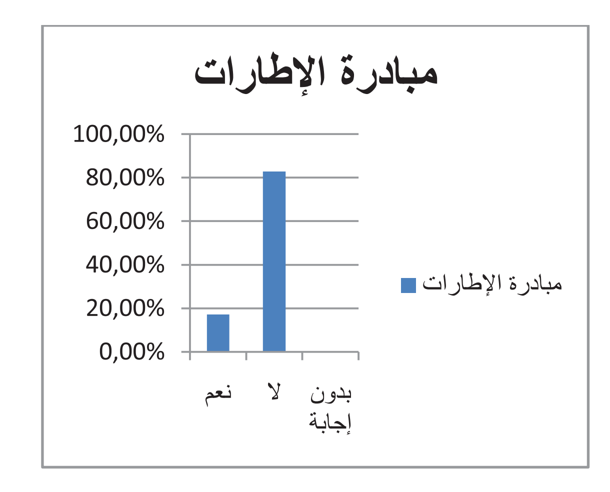
	التكرار	النسبة
نعم	34	%31.58
لا	42	%68.42
بدون إجابة	/	/
المجموع	76	%100



من خلال الجدول أعلاه يتضح أن أغلبية المبحوثين و المقدرة ب %68.42 صرحوا لنا أنه لا يتم استشارتهم أثناء العمل، مما يؤثر سلبا على العمل داخل المجموعة خاصة فيما يتعلق بعملية اقتراح الحلول أثناء مواجهة المشاكل في العمل، يضاف إلى ذلك أن هذه الوضعية تأثر لا محال على تنمية ثقافة المشاركة للاطار داخل المؤسسة. أما نسبة %31.58 من العينةصرحوا لنا عكس ذلك لكن تبقى هذه النسبة غير كافية خاصة و أن الرهانات التي تنتظر المؤسسة تتطلب أكثر من ذلك.

-جدول رقم (16) الخاص بمبادرة الإطارات-

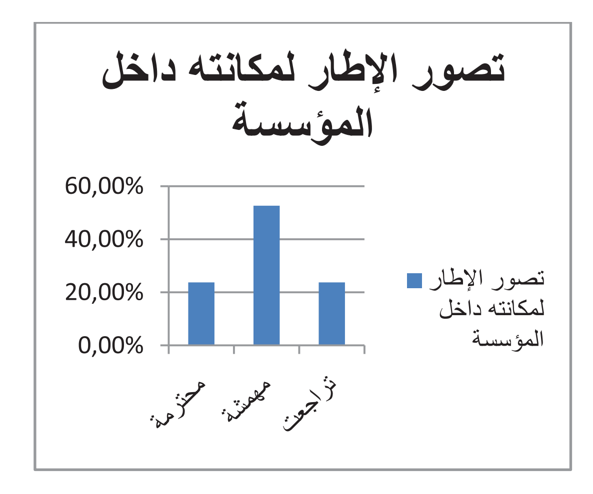
	التكرار	النسبة
نعم	%13	%17.11
لا	%63	%82.89
بدون إجابة	/	/
المجموع	%76	%100



يتبين لنا من الجدول أعلاه أن أغلبية المبحوثين ب %82.89 صرحوا أنه لا يتم تشجيعهم على المبادرة داخل المؤسسة، مما يدل على أن مهام الإطار يقتصر فقط على تنفيذ القرارات الصادرة من السلم الهرمي دون الأخذ بعين الاعتبار لرأيه مما يؤثر على معنوياته و فقدان الذات و الشعور بالاغتراب المهني وذلك بسبب عدم إدماجه و إشراكه في تحقيق الأهداف العامة للمؤسسة و بالتالي يصبح غير معني بتلك الأهداف ما ينعكس على ثقافة المشاركة للإطار داخل المؤسسة.

-جدول رقم(17) الخاص بتصور الإطار لمكانته داخل المؤسسة-

	التكرار	النسبة
محترمة	%18	%23.69
مهمشة	%40	%52.64
تراجعت	%18	%23.69
المجموع	%76	%100



من خلال الجدول رقم (17) نلاحظ أن 68.42% من العينة صرحوا أنهم لا يتم استشارتهم أثناء العمل بل أنهم مطالبون فقط بتطبيق و تنفيذ القرارات التي تأتي من فوق دون إبداء أي رأي أو نقد أما البقية 31.58% أجابوا بأنهم يستشارو ن لكن في حدود إعلام السلطة الهرمية و تزويدها بالمعلومات الخاصة بالعمل. أما رأيهم لا يأخذ الأهمية اللازمة. و في الجدول رقم (4) يتبين لنا 82.89% من المستجوبين صرحوا أنه لا توجد أية تشخيصات على المبادرة داخل المؤسسة، و أن 17.11% صرحوا عكس ذلك حيث يرون أن هناك مجالا للمبادرة لكن يبقى محدودا. و في السياق نفسه نرى أن الجدول رقم (5) الذي يعبر عن تصور الإطارات لمكانتهم داخل المؤسسة، أن نسبة 52.64% من العينة المدروسة ترى أن مكانتهم في المؤسسة مهمشة تماما و النسبة 23.69% تعتبر أن مكانة الإطار قد تراجعت مقارنة بالسابق، أما 23.69% المتبقية ترى عكس ذلك إذ تعتقد أن مكانة الإطار مازالت محترمة، و يرجع هذا الاختلاف في الرؤى ربما إلى المكانة التي يحتلها الإطار داخل المؤسسة و أن أغلبية نسبة المبحوثين الذين يرون أنهم مهمشون و أن مكانتهم تراجعت مقارنة بسنوات السبعينات أين كان

الإطار في المؤسسة هو الفاعل الرئيسي و ما ترتب عن تحسن وضعيته الاقتصادية و الاجتماعية.

بالإضافة إلى هذه المعطيات نشير إلى بعض الملاحظات التي سجلتها في ما يخص دور و مهام الإطار داخل مؤسسة موبليس:

- أولا: يقتصر دور الإطار على تنفيذ القرارات و الإجراءات الصادرة من المديرية العامة دون مطالبته بإبداء رأيه في القرارات و الإجراءات الصادرة.
- ثانيا: المعايير التي تمي اعتمادها في تحديد مهام ودور الإطار داخل المؤسسة اقتصرت على عنصر التأهيل و ليس على عنصر الكفاءة حيث نجد في الغالب مهامات روتينية بعيدة عن الإبداع و المبادرة.
- ثالثا: الإجراءات (les procedures) و القرارات الصادرة عن المديرية العامة تكون في غالب الأحيان غير واضحة أو أنها غير مواكبة للتغيرات التي تحدث في محيط المؤسسة، و ربما يرجع ذلك إلى عدم فعالية نظام المعلومات التي تعتمده المؤسسة أثناء اتخاذ القرار مما يصعب من مهام الإطار في قيامه بدوره على أحسن وجه.
- رابعا: كثرة الإجراءات البيروقراطية نتيجة النمط التنظيمي الذي يعتمد على مركزية التسيير (La centralisation) مما يشكل أحد المعوقات الكبيرة التي يعاني منها الإطار في تأدية مهامه، رغم أن طبيعة عمل المؤسسة الاقتصادية يعتمد على السرعة في اتخاذ القرار بحكم المنافسة.
- خامسا: سلطة الإطار داخل المؤسسة : لا يمكن لنا تحديد طبيعة السلطة التي يمتلكها الإطار داخل أية منظمة دون الرجوع إلى نمط التسيير و الهيكل التنظيمي الذي تتبعه. و في حالة موبليس نجد أن النمط الذي تعتمده قائم على المركزية في التسيير (La centralisation) و بالتالي فإن الهيكل التنظيمي ذو طابع هرمي أي من القمة إلى

القاعدة، بمعنى أن هناك مديرية عامة موج ودة بالعاصمة و مديريات فرعية على المستوى الجهوي لكل منطقة تحت إشراف مدير جهوي الذي يقتصر دوره على التنسيق معها. و عليه نجد أن الإطار لا يملك أي سلطة لاتخاذ القرار دون اللجوء و الرجوع إلى المركز أي العاصمة حتى في الأمور البسيطة.

ومما سبق ذكره يمكن القول أن الوضعية المهنية التي يعيشها الإطار حالة موبليس كنموذج تعكس رؤية المؤسسة التي اعتمدتها في تحديد مساره المهني هذ ا من جهة و من جهة أخرى فهي تعكس أيضا الواقع الذي تعيشه المؤسسة في حد ذاته في الجزائر.

5 - الوضعية الاجتماعية و الاقتصادية لإطارات المؤسسة الاقتصادية العمومية:

الأجر:

يعتبر الأجر أحد الموارد الرئيسية للإطار في تغطية حاج اته الضرورية لهذا سوف نعتمد عليه كمؤشر في تحديد وضعيته الاقتصادية و الاجتماعية التي يعيشها داخل المجتمع إذ يتراوح أجر الإطار في هذه المؤسسة ما بين 40000 إلى 60000 دج و يعتبر هذا الدخل مقبول جدا بالنظر إلى دخل فئات اجتماعية أخرى و مؤسسات أخرى ، لكن يبقى هذا الدخل مرهون ا بالحالة الاقتصادية العامة التي تعيشها البلاد، خاصة فيما يتعلق بالمستوى المعيشي على أساس القدرة الشرائية و نسبة التضخم. نجد أنه رغم الدخل المقبول إلى أن الإطار يلجأ إلى الديون عن طريق القروض البنكية في تغطية حاجاته خاصة السكن، السيارة...إلخ، لهذا نجد أن 75% من العينة المبحوثة صرحت أنها تلجأ إلى القروض و أن 25% تعتمد على إمكانياتها الذاتية و بمساعدة الآخرين. كذلك الأنماط الاستهلاكية الجديدة التي أصبحت تشكل أولوية بالنسبة للأسرة الثورية في الجزائر حاليا. لذلك نجد أن الإطار من الجنسان يعملان معا لتغطية هذه الالتزامات. انظر الجدول الخاص.

6 - **الخاتمة**:

رأينا في مبحثنا هذا أن الإطار هو كل شخص تتوفر فيه شروط علمية ومهنية التي يتطلبها منصب الإطار، حيث يقوم بمهمة القيادة و الإشراف داخل المؤسسة، و في هذا الإطار جاءت عدة نظريات تبين و تحدد مختلف المهامات و الأدوار التي تخص النشاط.

و من خلال النتائج التي توصلنا إليها وجد أن الإطار مازال يعاني من التهميش و الإقصاء، و هذا يسبب موقعها من ممارسة السلطة و إبعادها من المشاركة في اتخاذ القرار، كما أن طبيعة النشاط التي تمارسه يتميز بالروتين و تطبيق الأوامر و الإجراءات الصادرة عن السلم الهرمي دون الأخذ بعين الاعتبار روح المبادرة و الإبداع التي تتميز بها هذه الفئة. بالإضافة إلى هذا نستنتج أن هذه الفئة مازالت تصارع من أجل تلبية حاجاتها الاجتماعية خاصة السكن، و تحسين مستواها المعيشي، نتيجة زيادة الطلب على الأشياء الكمالية التي أصبحت ضرورية، التي تتميز بها نمط الحياة الأسرة النووية اليوم.

المبحث الثالث:

واقع المشاركة الجمعوية والحزبية لإطارات موبليس

1 - مقدمة:

نحاول في هذا المبحث التعرف على واقع المشاركة الجمعوية و الحزبية لإطارات موبليس، باعتبارها فئة تمثل نخبة اقتصادية من بين النخب التي يقع على عاتقها مسؤولية قيادة و تأطير الهياكل التنظيمية في المجتمع المدني، أولا من أجل تحسين وضعيتها الاقتصادية و الاجتماعية، ثم مساعدة فئات أخرى من المجتمع في الدفاع عن حقوقهم و المحافظة و تحسين ظروفهم المعيشية. و قبل ذلك سوف نحاول تحديد مفهوم المشاركة، و ما هي أنواعها و أشكالها، ثم نركز فيما بعد على المشاركة الجمعوية و الحزبية.

2 - مفهوم المشاركة:

تعتبر (Brigitta Orfali) المشاركة على أنها فعل ونشاط الذي يسمح لفهم المجموعة، مهما كان نوعها حزبا أو جمعية و بالتالي هي عبارة عن نسق ناتج عن الانخراط، أي نتيجة عن عملية الانخراط، و مهما يكن فإن المشاركة تعكس الدينامية التي تعيشها المجموعة في إطار دفاع عناصرها عن قيمتها و الأنشطة التي تقوم بها. بالإضافة إلى ذلك فإن الباحثة ربطت الاندفاع نحو الانخراط داخل المجموعة بعوامل و تصورات الأحزاب زيادة إلى نوعية و حجم المجموعة، و ما مدى تأثيرها في الحياة العامة من جهة و من جهة أخرى العوامل النفسية التي تتمثل أساسا في شخصية القائد أو الأفراد الذين يشكلون المجموعة[1].

و يضع سعد الدين ثلاث خصائص لا تخلو منها أية مشاركة و هي:

أولا: الفعل، أين يقوم الأفراد بأنشطة من أجل تحقيق أهداف معينة قد تكون موضوعة من قبل.

ثانيا: التطوع أين يكون ذلك الفعل أو النشاط الذي يقوم به الفرد أو المجموعة إراديا و تطوعيا لا يخضع إلى أية ضغوط معنوية أو مادية في مواجهة أية مشاكل في المجتمع.

ثالثا: الاختيار (Choix) بمعنى أنه يكون للأفراد حق الرفض أو القبول بما يتماشى مع أهدافهم و مصالحهم[2].

وفي الغالب نجد أن الدراسات التي اهتمت بمفهوم المشاركة عرفته إما ضمن المشاركة السياسية أو ضمن المشاركة الاجتماعية، لذلك سوف نتطرق إليه انطلاقا من تعريف المشاركة السياسية

---

(1) :Brigitta Orfali. L'Adhésion, Miller, S'engager et Rever. Groupe de boeck S.A 2010 Bruxelle Belgique p25-26.

(2): سعد ابراهيم جمعة، الشباب و المشاركة السياسية، دار الثقافة للنشر و التوزيع-القاهرة-طبعة 3 1984 ص21.

و المشاركة الاجتماعية معا.

إذا نعني بالمشاركة السياسية بالتعريف الذي قدمه كل من ((Samuel Kuntigton و (Neslon) اللذان يعتبرانها تلك النشاط الذي يقوم به الأفراد المعنيون بهدف التأثير على عملية صنع القرار الحكومي. أما (M.C Closky) فإنها تشير إلى تلك الأنشطة الإدارية التي يساهم بها أفراد المجتمع في اختيار الحكام و في تشكيل السياسة العمومية بشكل مباشر أو غير مباشر. و هناك تعريف أكثر دقة ل (Weiner) إذ يعتبر هذه المشاركة كل عمل إرادي ناجح أو فاشل، منظم أو غير منظم، شرعي أو غير شرعي، مرحلي أو مستمر بهدف التأثير على خيارات السياسة أو إدارة الشؤون العامة أو اختيارات الحكام على مختلف المستويات [1]. و منه نستخلص أن المشاركة السياسية هي كل نشاط في المجال السياسي الذي يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في عملية اتخاذ القرارات سواء عن طريق الانتخاب أو الانضمام إلى الأحزاب أو الجمعيات أو التظاهر...إلخ باعتبارها قنوات رسمية يضمنها الدستور كحق وضعتها الدولة تحت تصرف الأفراد من أجل التعبير على رفضهم أو تأييدهم لتلك القرارات. لذا نجد أن علم الاجتماع السياسي ركز كثيرا على مشاركة الأفراد في الحياة السياسية، و اعتبارها مؤشرا مهما يعكس ما مدى شرعية السلطة الحاكمة داخل مؤسسات الدولة. ففي المجتمعات الديمقراطية تكون المشاركة بنسب قوية بالنظر إلى المجتمعات الديكتاتورية التسلطية أين تكون المشاركة ضعيفة و صورية في أحسن الأحوال[2].

أما المشاركة الاجتماعية فهي تشير إلى تلك العملية أين يكون للفرد دور محوري في بلورة الأهداف العامة التي تمس الحياة الاجتماعية و السياسية المجتمعة و كذلك في اختيار أفضل الوسائل لتحقيق و إنجاز تلك الأهداف. و قد ارتبط هذا المفهوم أكثر بمسألة التنمية خاصة منها

---

(1): إبراهيم أبراش، علم الاجتماع السياسي مرجع سابق ص 238-239.

(2): سعد إبراهيم جمعة، الشباب و المشاركة السياسية، دار الثقافة للنشر و التوزيع-القاهرة-طبعة 3 1984 ص22.

المحلية. إذ يساهم الفرد و يشارك في وضع و تخطيط البرامج تنمو به و تنفيذها سواء بإمكانياته الذاتية أو بمساعدة الهيئات المحلية أو المركزية.

3 - مستويات و أشكال المشاركة:

هناك عدة أشكال و مستويات لمشاركة الأفراد في الحياة العامة خاصة السياسية منها، و قد اتفق أغلب الباحثين على أن هناك نوعين من المشاركة، هما المشاركة على المستوى الفردي و المشاركة على المستوى الجماعي المنظم.

أولا: المشاركة على المستوى الفردي: يحدد كارل دوتش ثلاثة مستويات للمشاركة على مستوى الفردي:

المستوى الأول: إذ يضع هذا الباحث ستة شروط. إن توفر ثلاثة منها في شخص تجعله منتميا إلى فئة أو مجموعة ما و هي كالتالي:

1 - العضوية في منظمة سياسية ما.
2 - التبرع لصالح منظمة سياسية أو مرشح للانتخابات العامة.
3 - حضور التجمعات السياسية بشكل دوري و منظم.
4 - المساهمة في الحملات الانتخابية.
5 - مناقشة القضايا المهمة في المجتمع مع السلطات المسؤولة.
6 - الحديث في السياسة مع الأشخاص خارج نطاق الدائرة الضيقة المحيطة بالفرد.

أما المستوى الثاني، فيتعلق الأمر هنا بالأشخاص المهتمين بالأحداث و القضايا التي تجري حولهم، و يساهمون و يشاركون بآرائهم و أصواتهم الانتخابية فيها.

و أخيرا المستوى الثالث و يشمل الأشخاص الذين يشاركون في الأوقات و الأزمات، و عندما تصبح مصالحهم في خطر.

و يبقى سلوك المشاركة مرتبطا أساسا بولن الفرد بواجبه بضرورة المشاركة الاجتماعية و السياسية بهدف تنمية مجتمعية، و في الوقت نفسه شعوره بالالتزام العميق بحقوق المواطنة. لذا نجد أن درجة مشاركة الأفراد تختلف من فرد إلى آخر، و من مجتمع إلى آخر، إذ إن هناك مشاركين منفذين الذين يقومون باتخاذ القرارات و قيادة المجموعة و هناك أيضا مشاركون ناشطون تكون مشاركتهم فعالة و نشيطة، و آخرون مشاركون متعاونون و هم أقل نشاط هدفهم الانضمام إلى جماعة من أجل مساعدتها في التبرعات و الاشتراكات.

ثانيا: المشاركة على المستوى الجماعي

تكون هذه المشاركة أكثر فعالية و تنظيما، حيث يتم الاعتراف بها رسميا، و في الغالب تكون ذا أشكال متعددة تختلف من بلد إلى آخر، و أهمها المجالس المحلية، الأحزاب السياسية، النقابات المهنية، العمالة، النوادي الرياضية و الاجتماعية و الثقافية، الاتحادات الطلابية، الجمعيات السياسية و التعاونية و مختلف مؤسسات المجتمع المدني، و بذلك تشكل ضغطا و تأثيرا كبيرين على السلطات العمومية فيما يخص القرارات التي تتخذ في الشأن العام.

و عموما نجد أن المشاركة على المستوى الفردي مكملة للمشاركة على المستوى الجماعي بحيث لا يمكن الفصل بينهما، فالمشاركة هي فعل أو نشاط إبداعي يقوم به الفرد لخدمة المصلحة العامة للمجتمع(1).

ومما سبق ذكره سوف نحاول تحديد شكل و مستوى المشاركة التي تقصدها في دراستها هذه، و هي كالآتي:

---

(1):محمد حشمون. المشاركة الاجتماعية. الباحث الاجتماعي. العدد العاشر. سبتمبر، منشورات جامعة منتوري قسنطينة-الجزائر ص172-181.

أ - المشاركة الجمعوية:

تكون عن طريق الانخراط في تنظمات المجتمع المدني كالجمعيات النسائية و الطلابية و الجمعيات الثقافية و الدينية...إلخ. إذ تلعب دورا فعالا في تكوين الرأي العام و توظيفه في المشاركة السياسية أثناء الحملة الانتخابية، لذا نجد الأحزاب السياسية من جهة و النظام السياسي من جهة أخرى تسعى دائما إلى استقطاب هذه المنظمات و الجمعيات إلى جانبه.

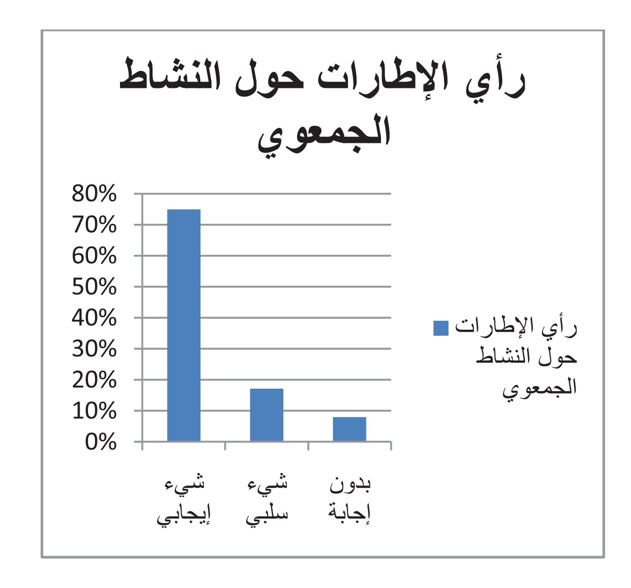
ب -المشاركة الحزبية:

تمثل الأحزاب السياسية المحرك الرئيسي للعملية السياسية، إذ تقوم بإعداد البرامج و تقديم المترشحين في العملية الانتخابية، كما أنها تقوم بتعبئة الرأي العام و إقحامه في الحياة السياسية بما تتوفر عليه من وسائل الإعلام و المراكز الحزبية. فهي أهم المؤسسات التي تساهم في تنمية تنشئة السياسة لدى الفرد و تهيئته لممارسة الفعل السياسي، وذلك من خلال استقطاب المواطنين لعضويتها و بالتالي إشراكهم في الحياة السياسية من خلال عقد الندوات و التجمعات التي تنظمها.

4 - واقع مشاركة إطارات موبليس في الحركة الجمعوية:

-جدول رقم (18) خاص برأي الإطارات حول النشاط الجمعوي-

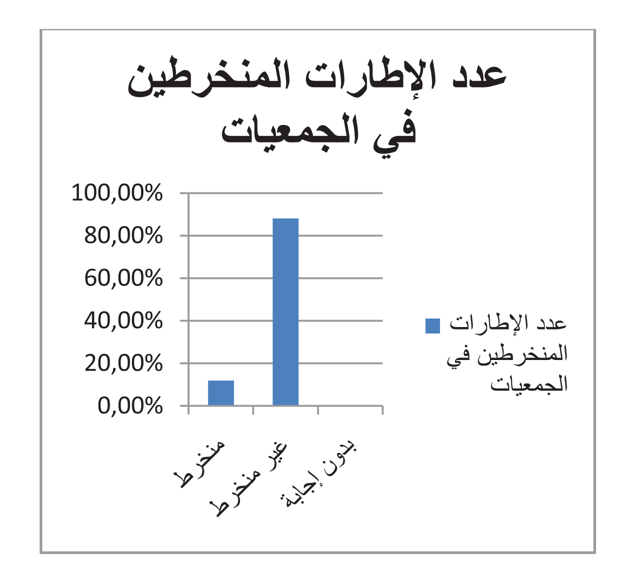
	التكرار	النسبة
شيء ايجابي	57	%75
شيء سلبي	13	%17.11
بدون إجابة	09	%7.90
المجموع	76	%100



من خلال الجدول رقم (18) و المتعلق برأي إطارات موبليس حول النشاط الجمعوي أن نسبة كبيرة من فئة البحث و التي تقدر ب75% تعتبر هذا النشاط مهما جدا في المجتمع خاصة و أنه يمثل الوسيلة من بين الوسائل التي تساعد الأفراد على حل مشاكلهم اليومية التي تواجهها في المجتمع. أما %17.11 من العينة تعتبره عملا سلبيا لا يؤدي إلى نتيجة. و تبقى نسبة %7.90 بدون إجابة وعليه يمكن القول من خلال هذه المؤشرات أنه يوجد وعي كبير لنسبة عالية من المبحوثين بأهمية و دور الفعل الجمعوي داخل المجتمع.

-جدول رقم (19) خاص يمثل عدد الإطارات المنخرطين في الجمعيات-

	التكرار	النسبة
منخرط	09	%11.85
غير منخرط	67	%88.15
بدون إجابة	/	/
المجموع	%76	%100

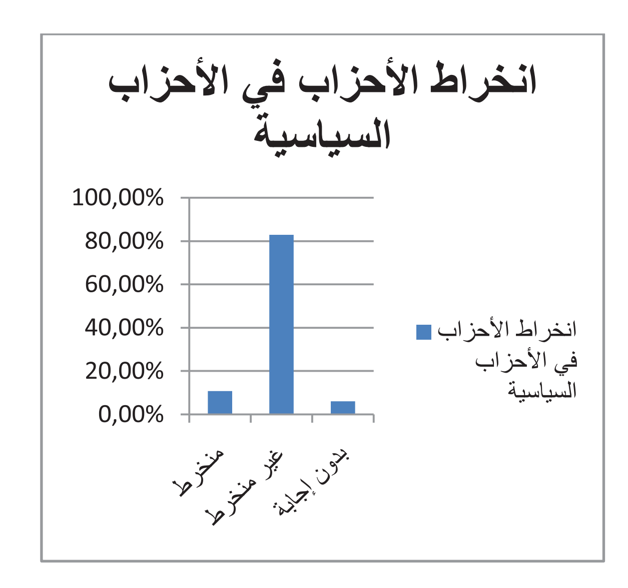


من خلال الجدول المتعلق بنسبة انخراط الإطارات في الجمعيات يتبين لنا أن أغلب المبحوثين بنسبة 88.15% لا يشاركون و لا ينخرطون في أية جمعية و 11.85% المتبقية فهي تشارك و تنخرط في النشاط الجمعوي. و هنا تشير المعطيات إلى تناقض عجيب و الحاصل بين وعي الإطارات بأهمية الفعل الجمعوي داخل المجتمع من ناحية و ضعف مشاركتهم و التزامهم بالنشاط الجمعوي من ناحية أخرى رغم أنهم يمثلون إحدى النخب الاقتصادية التي يعتمد عليها مختلف الفئات في قيادته نحو حل المشاكل و إدارة الصراع داخل المجتمع.

5- إطارات المؤسسة الاقتصادية و المشاركة الحزبية:

-جدول رقم (20) يبين لنا انخراط الإطارات في الأحزاب السياسية-

	التكرار	النسبة
منخرط	08	%10.83
غير منخرط	63	%82.90
بدون إجابة	05	%06
المجموع	76	%100



من خلال الجدول رقم (20) الخاص بانخراط إطارات موبليس و مشاركتهم في الأحزاب السياسية نلاحظ أن نسبة %82.90 ليسوا منخرطين في الأحزاب السياسية و لا يشاركون في أي حزب سياسي، و أن %10.85 من عينة البحث فمنخرطة و تشارك في الأحزاب السياسية و تبقى %6.58 من العينة بدون إجابة. هذه الوضعية تعكس ضعف نسبة انخراط و مشاركة الإطارات في الأحزاب السياسية مما يدفعنا أن نتساءل عن الأسباب التي أدت إلى ذلك، خاصة و أنها تمثل نخبة من النخب التي تقع على عاتقها مسؤولية قيادة مؤسسات المجتمع المدني كقوة اقتراح للأفكار و الحلول للمشاكل التي يواجهها المجتمع.

و انطلاقا من هذه المؤشرات فإن واقع مشاركة و انخراط إطارات موبليس في الجمعيات و الأحزاب السياسية ضعيف جدا، و أن نسبة العزوف و الامتناع عن القيام بهذا الفعل كبيرة جدا رغم وعي هذه الإطارات بأهمية هذه المشاركة كسلوك حضاري يساهم في تقوية الرابط الاجتماعي داخل المجتمع من خلال التعاون و التضامن داخل الأحزاب و الجمعيات من

أجل إيجاد و اقتراح الحلول المناسبة للمشاكل التي تواجهها مختلف الفئات الاجتماعية بما فيها شريحة الإطارات هذه من جهة، و من جهة أخرى فإننا بذلك قد تأخذنا من إشكالية ضعف مشاركة الإطارات في الجمعيات و الأحزاب السياسية هذا ما دفعنا إلى طرح عدة تساؤلات حول هذه الوضعية التي تتميز بالعزوف و الامتناع عن المشاركة و الانخراط في الحياة الجمعوية و السياسية في الجزائر.

6 - خاتمة:

و كخلاصة لما جاء في هذا المبحث فإن مفهوم المشاركة يعرف بصفة عامة ذلك الفعل أو النشاط الذي يقوم به الفاعل الاجتماعي مع مجموعة من الفاعلين تجمعهم أهداف مشتركة يسعون إلى تحقيقها مثل الانخراط في الجمعيات المهنية ، الاجتماعية، الثقافية أو الأحزاب السياسية للتعبير عن آرائهم و مواقفهم تجاه قضايا مطروحة أمامهم. كما أننا رأينا هذه المشاركة تحمل عدة أشكال، من بينها المشاركة الجمعوية التي تعني الانخراط في الحركة الجمعوية من أجل تلبية حاجة أو تحقيق هدف معين، و أيضا المشاركة الحزبية التي تعني بالأساس هي الأخرى الانخراط و المشاركة في الأحزاب السياسية من أجل النضال و الدفاع عن الأفكار و المواقف التي تحملها تلك الأحزاب. و أخيرا حاولنا التعرف على واقع مشاركة إطارات موبليس و انخراطهم في الجمعيات و الأحزاب السياسية في الجزائر، حيث لاحظنا ضعفا كبيرا في هذا الشأن مما يؤكد لنا إشكالية البحث التي طرحتها، و التي تحاول فهم و تفسير عزوف و امتناع هذه الإطارات عن المشاركة الجمعوية الحزبية.

لهذا سوف نتناول هذه التساؤلات من خلال التعرف على موقف هذه الإطارات من المشاركة الجمعوية و الحزبية في الجزائر. بالإضافة إلى ذلك نحاول التعرف على دور و مساهمة مؤسسات التنشئة الاجتماعية و هي: الأسرة و المدرسة، المنشأة في بناء ثقافة المشاركة لإطارات موبليس.

الفصل الثاني:

موقف إطارات موبليس من

المشاركة الجمعوية و الحزبية

المبحث الأول:

طبيعة النظام السياسي في الجزائر

1 - مقدمة:

نحاول في هذا المبحث التعرف على طبيعة النظام السياسي الجزائري و علاقته بمنظمات المجتمع المدني، خاصة الجمعيات و الأحزاب السياسية حتى نتمكن من فهم هذه العلاقة التي تؤثر حتما في مشاركة الأفراد في الحياة الجمعوية و الحزبية. فكلما كانت الأنظمة السياسية ديمقراطية و منفتحة على المجتمع المدني كلما كانت مشاركة الأفراد في الحياة السياسية و الاجتماعية كبيرة، و كلما كانت الأنظمة السياسية دكتاتورية كلما كانت مشاركة الأفراد في هذه الحياة معدودة وإن وجدت تكون شكلية لا قيمة لها في عملية اتخاذ القرار.

وقبل ذلك سوف نحاول تحديد مفهوم النظام السياسي و ما هي أنواعه حتى نتمكن من تصنيف طبيعة النظام السياسي.

2 - **تعريف النظام السياسي:**

يعرف علي سيلي النظام السياسي على أنه مجموعة من الأجهزة ذات ارتباط وثيق نتيجة التفاعل المتبادل فيما بينها لتبين نظام الحكم وطبيعته وأهداف ممارسة السلطة وعناصر القوة المختلفة التي تسيطر على الجماعة. كما أنه يعد مرادفا لنظام الحكم، متأثرا بذلك بالمدرسة الدستورية التي ترى على أنه عبارة عن مؤسسات سياسية تتكون في الغالب عن مؤسسات تنفيذية، تشريعية وقضائية. و ظهرت بعد ذلك المدرسة السلوكية التي تحمل أبعادا جديدة إذ تشير إلى النظام السياسي على أنه مشبكة من التفاعلات والعلاقات والأدوار التي ترتبط بظاهرة السلطة من قبل النخبة[1].

وأما جمال علي سلامة يعرفه على أنه ذلك النظام الاجتماعي الذي تقع عليه مسؤولية تحقيق الصالح العام وحماية الأمن الداخلي والخارجي استنادا إلى سلطة مخولة له أو قوة يستند عليها، منها إدارة موارد المجتمع وتوزيع أدوار و وظائف معدة لذلك. كما يفرق النظام السياسي انطلاقا من صورته السلوكية التي تعني تلك المجموعة المترابطة من السلوك المتقن الذي ينظم عمل كل المؤسسات والوحدات سواء تلك التي تتوزع بينها عملية صنع القرار أو القوى الحزبية الأخرى التي تكونه[2].

ونستخلص مما سبق أن النظام السياسي عبارة عن مجموعة من البنى والعلاقات المتفاعلة والمترابطة فيما بينها لتبيان نوع وطبيعة ممارسة السلطة بين الحاكم والمحكوم.

---

(1): علي شبلي. تاريخ الفكر السياسي. مكتبة الصفوة، المنصورة 2009 ص12.

(2): جمال سلامة. النظام السياسي و الحكومات الديمقراية. دار النهضة العربية.

3 - أنواع الأنظمة السياسية:

إن الأنظمة السياسية هي التي تحدد مصادر السلطة والهيئات التي تقوم بإدارتها، و مجالات صلاحياتها و اختصاصاتها. و عادة ما تكون مفصلة في دستور تضعه الدولة، إذ يعبر

عن طبيعة النظام السياسي، و الأسس التي يقوم عليها. و تختلف طبيعة هذه الدساتير باختلاف المجتمعات و الأنظمة السياسية القائمة فيها، و غالبا ما تنص الدساتير الحديثة على الفصل بين السلطات لتجسيد مبدأ الديمقراطية.[1]

و عادة ما تنقسم الأنظمة السياسية إلى ثلاثة أنواع في ممارسة السلطة و هي:

1- تخضع السلطة لفرد واحد، يسيطر عليها سيطرة مطلقة كما هو الحال في الأنظمة الديكتاتورية أو الملكية المطلقة الأطوقراطية.

2- جماعية: تقوم جماعة معينة بممارسة السلطة على أساس شرعية معينة كالأصل (أسقراطية)، أو ذوي الاختصاص متكونة من جماعة تكتوقراطية، أو من خلال الدين (تيوقراطية).

3- ديمقراطية تقوم على إشراك المواطنين في السلطة بأنفسهم عن طريق ما يسمى بالديمقراطية المباشرة أو التمثيلية يختار فيها الشعب من يحكمه عن طريق الإقتراع و يسمى هذا بالديمقراطية غير مباشرة.

و انطلاقا من هذا التصنيف سوف نركز على قسمين و هما:

أولا: الأنظمة السياسية الديمقراطيةِ وهي بدورها تتعدد و تختلف من مجتمع إلى آ خر بحكم ظروف اقتصادية و اجتماعية و تطور مستوى الوعي السياسي لكل مجتمع لذلك نجد عدة

(1): خضر خصر. مفاهيم أساسية في علم السياسة. المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان 2006 ص14.

أشكال للديمقراطية:

- الديمقراطية المباشرة أين نجد فيها الشعب يدير شؤونه بنفسه، و كان هذا النوع سائدا قديما في الدول الدينية-اليونانية التي كان عدد سكانها و اتساع المساحات الجغرافية تسمح بذلك أما اليوم و مع تزايد عدد السكان و اتساع تلك المساحات للدول تقلص الاعتماد عليها إلا في بعض البلدان مثل سويسرا.
- الديمقراطية شبه المباشرة و هي مزيج من النموذجين السابقين حيث يقوم النواب المنتخبون من قبل الشعب بالتصويت على القوانين و القرارات باسمه، مع اللجوء إليه بنية إبداء رأيه مباشرة في بعض القضايا الهامة عن طريق الاستفتاء كما هو الحال في فرنسا[1].

ثانيا: الأنظمة الديكتاتورية، و هو نوع من الحكم يمارس فيه السيادة الفعلية شخص واحد، لا يشاركه فيه أحد. نجد عدة أنواع من الديكتاتورية و في هذا السياق يذكر لنا عبد الحميد متولب فيما يخص هذا التعدد بالإضافة إلى صيغة الماركسية، فهناك ذات صيغة مذهبية و أخرى مجردة من أي مذهب من المذاهب، و منها الديكتاتورية العسكرية و أخرى غير عسكرية و منها من يستند إلى الحزب الواحد، و أخرى تسمح بتعدد الأحزاب و منها ذات صيغة محافظة أو رجعية بعكس الديكتاتورية التقدمية الثورية و يضيف لنا هذا الكاتب أن الديكتاتور يكون عادة فردا، لكنه قد يكون أحيانا هيئة أو جماعة.[2]

من خلال ذكر أنواع و أشكال الأنظمة السياسية في هذا العنصر سوف نقوم بتحديد نوعية النظام السياسي في الجزائر و طبيعته بمعنى هل هو ينتمي إلى الأنظمة الديمقراطية التي

---

(1): حسين عثمان محمد عثمان، النظم السياسية، منشورات الحب الحقوقية ص219 إلى 231.

(2): مجموعة باحثين تحت إشراف برهان عليون، مستقبل الديمقراطية. مركز الدراسات الوحدة العربية-بيروت-لبنان، الطبعة الأولى 2002 ص-ص 93-95.

تؤمن بالمشاركة الفعلية للأفراد و المعارضة في عملية الحكم أو أنه ينتمي إلى الأنظم ة التسلطية التي لا تسمح بأية معارضة قد تنافسها في ممارسة السلطة.

4 - طبيعة النظام السياسي في الجزائر:

شهد المسار التاريخي لقيام و تشكل النظام السياسي في الجزائر المستقلة عدة محطات، لعل أبرزها ذلك الصراع الدموي الذي حدث بين من يؤيدون أولية العمل السياسي بقيادة الحكومة المؤقتة تحت زعامة يوسف بن حدة، و بين من يؤيدون العمل العسكري بقيادة جيش التحرير تحت زعامة العقيد هواري بومدين. وكانت نتيجة هذا الصراع لصالح أنصار أولية العمل العسكري على العمل السياسي الذي حسم بفضل دبابات هواري بومدين (جيش الحدود)، و الذي تغطى بواجهة سياسية رمزية بتنصيب أحمد بن بلة كأول رئيس للجزائر، مما تسبب في حدوث شرخ كبير بين القيادات التاريخية لثورة التحرير لا تزال آثارها مستمرة إلى يومنا هذا.

لكن هذه العهدة الرئاسية لم تدم طويلا أمام طموحات السلطة الفعلية، التي قامت بانقلاب على أحمد بن بلة في 19 جوان 1965 تحت اسم مجلس التصحيح الثوري برئاسة هواري بومدين. وهكذا لم تجسد الطابع العسكري للنظام السياسي في الجزائر(1).

و هكذا يتبين لنا أن المؤسسة العسكرية لها دور كبير في تشكل و نشأة النظام السياسي في الجزائر، بمعنى آخر لعبت هذه المؤسسة و مازالت تلعب دورا مهما في الحياة السياسية في الجزائر. لكن حتى نتمكن من فهم هذا النظام سوف نركز اهتمامنا على المؤسسة العسكرية من جهة، و من جهة أخرى مؤسسة رئاسة الجمهورية بإعتبارهما المكون الأساسي لهذا النظام.

---

(1): مجموعة باحثين تحت إشراف برهان عليون، مستقبل الديمقراطية. مركز الدراسات الوحدة العربية-بيروت-لبنان، الطبعة الأولى 2002 ص-ص 93-95.

أولا: الجيش:

لعب الجيش و منذ الاستقلال دورا حاسما في توجيه الحكم في الجزائر في الذي كانت فيه الدولة فنية لم تكن منظمة بما فيه الكفاية لقيادة المجتمع، لهذا ارتبط الجيش ارتباطا وثيقا بالنظام السياسي و خاصة بمؤسسة الرئاسة، بحيث نجح في تنصيب عدة قيادات على رأس المؤسسة، بحيث تعززت مكانته أكثر فأكثر بقيادة الرئيس هواري بومدين للبلاد حيث ساهم في عملية التشييد كأداة لحماية الثورة و بناء الاشتراكية. و قد أثبت قدرته على التحكم من بعد على التأثير في مجرى الأحداث السياسية و الحكم، و تأكد ذلك عندما تم تنصيب شخصية عسكرية لرئاسة البلاد في الشادلي بن جديد كرئيس على حساب كل من محمد يحياوي مسؤول حزب جبهة التحرير الوطني و عبد العزيز بوتفليقة وزير الخارجية آنذاك. و هكذا يتبين أن الجيش هو القوة الفاعلة و الوحيدة المنظمة و المهيكلة للخريطة السياسية في الجزائر و في كثير من دول العالم الثالث أين نجد أن الجيش يبحث دائما على من يستطيع المحافظة على مصالحه و يحافظ في الوقت نفسه على وزنه و دوره الريادي في هرم الدولة. و مع ذلك حاول الشادلي بن جديد تقليص هذا الدور، لكن تأزم الأوضاع بعد أحداث 5 أكتوبر 1988م و ضعف أداء الأمن الوطني في إدارة الأزمة، جعل هذا الأخير يستعين بالجيش للسيطرة على الأوضاع، و الحفاظ على النظام العام مما شكل فرصة له لاسترجاع موقعه و تأثيره في النظام السياسي، حيث مثل الحكم الفصل بين النظام السياسي و معارضه أي بين النظام القائم و الجبهة الإسلامية للإنقاذ بعد وقف المسار الانتخابي و إعلان حالة الطوارئ ما جعله يتناقض مع التوجه الديمقراطي التعدد للبلاد الذي أعلنه الشادلي بن جديد. و هكذا طالما بقي الجيش يمثل قوة سياسية وعسكرية من دون الرجوع إلى المؤسسات الدستورية و الديمقراطية التي تعتبر مصدرا لإضفاء الشرعية على أي

نظام سياسي ديمقراطي.[1]

ثانيا: الرئاسة:

من خلال الدساتير التي عرفتها الجزائر يمكن القول أن النظام السياسي عزز من مكانة و سلطة هذه المؤسسة، و ذلك بالنظر إلى الصلاحيات الواسعة التي وضعت تحت تصرف رئيس الجمهورية، فدستور 1976م رغم إيمانه بمبدأ الفصل بين السلطات إلا أنه حافظ على المكانة البارزة للرئيس مثله في ذلك مثل دستور سنة 1963م، إذ نجد أن رئيس الجمهورية هو قائد الحزب و الدولة معا. كما أن وجوده على رأس السلطة التنفيذية مكنه من المحافظة على مركزه السياسي على كل المؤسسات و إبعاد كل محاولة لنيل مكانته و سلطته الواسعة التي يتمتع بها من خلال الدستور، و منم تم تجسدت وحدة القيادة و التوجيه في ممارسة السلطة في شخص رئيس الجمهورية الذي يجمع بين الشرعية الثورية و الشرعية الدستورية. التي شكلت أداة للتدخل في شؤون الحزب و الدولة معا، و بذلك أصبح النظام السياسي الجزائري قائما على نظام الحزب الواحد المتمثل في حزب جبهة التحرير الوطني، و عدم السماح لأية تشكيلة سياسة النشاط في الحياة السياسية و اعتباره الممثل الوحيد لمصلحة الشعب و استخدامه في تهيئة مختلف المنظمات الجماهرية لمساندة قرارات النظام و سياسته.لكن رغم الإصلاحات التي جاء بها دستور 1989م

و التي تنص على مبدأ الفصل بين السلطات و إقرار التعددية الحزبية التي شهدت أول تجربة ديموقراطية في الجزائر، جاء دستور 1996م ليعزز مكانة و سلطة الرئيس. و لكن و لاعتبارات تاريخية فإن المؤسسة العسكرية تمثل الشوكة الدائمة للنظام الذي يلعب دور مركزي في اختيار النخب التي تقود المؤسسات الحكومية. لهذا السبب نجد أن مسؤولي العسكرية من جيش التحري هم اللاعبون الأساسيون في الحقل السياسي، وذلك من أجل استمرار الحكم في يد المؤسسة

(1): والي خميس حزام، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة الى تجربة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت-الطبعة الأولى 2003 ص 132 إلى ص 135.

العسكرية كما أن استخدام مصالح الأمن في مراقبة الحياة السياسية، الأحزاب، النقابات، الجمعيات...إلخ و الاديولوجية الشيوعية تجعل المشاركة السياسية و الاجتماعية في الجزائر تقتصر فقط على مفهوم التعبئة للمجتمع بما لا يسمح بوجود مشاركة حقيقية كطرف معترف به في السلطة[1].

و من خلال استعراضنا إلى أهم المؤسسات التي يقوم عليها النظام السياسي في الجزائر و المتمثلة في المؤسسة العسكرية و مؤسسة الرئاسة، يتضح لنا الدور المركزي الذي تلعبه هذه المؤسسات في المشهد السياسي بصفة خاصة و الاقتصادي و الاجتماعي بصفة عامة.

5 - النظام السياسي و علاقته بالمجتمع المدني:

رأينا في الفصل السابق بأن المجتمع المدني هو مجموعة من المنظمات تعمل من أجل تحقيق مصلحة أو هدف تراه مناسبا لها خارج الدولة و مؤسساتها و قد تطور هذا المفهوم خاصة في الدول الغربية و أصبح يمثل أحد الفاعلين في هيكلة السياسات المحلية التي تصدر عن السلطة الحاكمة سواء من خلال الحركة الجمعوية أو الأحزاب السياسية و بذلك أصبح المجتمع المدني يشكل سلطة مضادة تراقب عمل الحكومة من جهة، و من جهة أخرى تساهم في معالجة المشاكل التي يعاني منها المجتمعات المحلية.

أما المجتمع المدني في الجزائر فارتبط في البداية بالنضال الذي خاضته الحركة الوطنية ضد المستعمر الفرنسي، و بعد الاستقلال تحول في ظل نظام سياسي منغلق على نفسه لا يؤمن بوجود معارضة أو تنظيم ينافسه على السلطة إلى وسيلة تعبئة للجماهير من أجل مساندة القرارات الصادرة من السلطة. و لم يكن له أي دور فعال في الساحة السياسية، بل لجأ الى إنشاء منظمات و اتحادات لتأطير و مراقبة مختلف القوى الاجتماعية و المهنية مثل : الاتحاد الوطني للعمال الجزائريين، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الاتحاد العام للطلبة الجزائريين...إلخ. بمعنى

(1): نفس المرجع. ص-ص 135-138.

آخر تم دولنة المجتمع المدني من خلال إجراءات قانونية و تنظيمية مكنته من سيطرة السلطة. بمعنى أن المجتمع المدني ظل و مازال خاضعا لإرادة النظام السياسي سواء في مرحلة الحزب الواحد أو التعددية الحزبية. ذلك بالنظر إلى الأطر القانونية و التنظيمية التي تتحكم في النشاط الحزبي و الجمعوي على وجه الخصوص. فعلى سبيل المثال المادة 22 من دستور 1963 تمنع أي تشكيلة ذات طابع سياسي من النشاط السياسي ماعدا حزب جبهة التحرير الوطني. كما أن الأمرية 1971 المعدلة 7 جوان سنة 1962 في مادتها الثانية التي تشطر ثلاث موافقات من المؤسسات الرسمية هي: وزارة الداخلية، وزير القطاع و السلطات المحلية ممثلة في شخص الوالي. أما في عهد التعددية فإننا نجد رغم إقرار دستور 23 فبراير 1989 بضمان الحريات و التجمع و حق إنشاء جمعيات ذات طابع سياسي و ذلك حسب المادة 39 و 40، و صدور قانون 04 ديسمبر 1990 المتعلق بالجمعيات إلا أننا نجد أنه هناك عراقيل بيروقراطية هدفها السيطرة و المراقبة الدائمة من قبل الدولة لمنظمات المجتمع المدني.[1]

وسوف نتعرض بالتفصيل في المبحث الثاني و الثالث لنفهم أكثر طبيعة العلاقة بين النظام السياسي و المجتمع المدني في الجزائر.

---

(1): الجمعي النوي، معوقات تشكل المجتمع الجزائري، مقاربة سوسيو سياسية مرجع سابق ذكره ص 175 إلى 181.

6 - خاتمة:

نستخلص مما سبق أن النظام السياسي هو جزء من النظام الاجتماعي العام، يتكون من عدة مؤسسات سياسية كالسلطة التشريعية والتنفيذية و القضائية يمارس من خلالها مجموعة من الناس يمثلون النخبة الحاكمة السلطة داخل الدولة، لهذا نجد أن الدساتير التي تضعها هذه الأخيرة هي التي تحدد نوع و طبيعة النظام السياسي السائد و عليه قد قسمنا الأنظمة السياسية إلى قسمين، القسم الأول يضم الأنظمة السياسية الديمقراطية و القسم الثاني الأنظمة السياسية الدكتاتورية، و لعل الفاصل بينهما هو ما مدى المشاركة الفعالة للشعب في شؤون الحكم. فكلما كانت هذه المشاركة كبيرة فإنها تدل على النظام الديمقراطي، و إذا كان العكس فهذا يعني أن النظام السياسي القائم دكتاتوري لا يسمح مشاركة الآخرين معهم الحكم. و أما فيما يخص النظام السياسي في الجزائر فرأينا كيف أن اللاعب الرئيسي فيه هو مؤسسة رئاسة الجمهورية و المؤسسة العسكرية فهي تسعى دائما إلى إخضاع مختلف القوى الحية في المجتمع لإرادتها و لا تفسح لأية معارضة أو تنظيم بمنافستها على السلطة. و بالتالي يؤثر ذلك لا محال على مشاركة الأفراد في الحياة السياسية والمجتمعية في الجزائر. و هذا أدى الى تهميش القوى الحية و عزلها من الحياة اليومية و بالتالي المساهمة في حل مشاكلها لأن الدولة غير قادرة لوحدها أن تربي المجتمع. و بهذا الشكل فإن ظاهرة التفرد بالسلطة هي السمة البارزة التي اتسم بها النظام السياسي في الجزائر طيلة فترة الحكم مع تسخير الحزب و الجيش كأداة أساسية لقوة النظام و استمراره.

المبحث الثاني:

موقف إطارات موبليس من المشاركة الجمعوية

1 - مقدمة:

في هذا المبحث نحاول التعرف على موقف إطارات موبليس من المشاركة الاجتماعية وخاصة الجمعوية أي من الجمعيات، و هل هذا الموقف إيجابي محفز على المشاركة أو سلبي يعبر عن استياء هذه الفئة من الفعل الجمعوي في الجزائر. و هذا من خلال اعتمادنا على بعض المؤشرات التي تمكننا من ذلك و لكن سنحاول في البداية تحديد مفهوم الجمعية و ما هي الأهمية و الدور الذي تلعبه في تنمية المجتمع المدني و أخيرا إعطاء صورة من واقع هذه الجمعيات في الجزائر.

2 -تعريف الجمعية:

إن انتشار الحركة الجمعوية ارتبط أساسا بالظروف التي شهدتها أوروبا خاصة بعد المصادقة على قانون 1901 المتعلق بإنشاء الجمعيات بفرنسا كتعبير لإرساء مشروع مجتمعي جديد يحمل في طياته قيم و معايير الدولة المدنية المبنية أساسا على مبادئ الديمقراطية و إعطاء حرية أكبر للفرد داخل المجتمع(1).

و تطورت فكرة إنشاء الجمعيات بعد الحركات الاحتجاجية التي شهدتها المجتمعات الرأسمالية الصناعية خاصة في مرحلتها الأولى. حيث جاءت كوسيلة من بين الوسائل القانونية التي تسمح لمختلف الفئات بتنظيم احتجاجهم للمطالبة بتحسين وضعيتهم الاجتماعية و الاقتصادية. مما أهلها لأن تكون الوسيط بين الدولة و المواطن بهدف الحد من الصراعات و إدارتها بطريقة سلمية. هذا ما زاد من قيمتها خاصة في ظل العولمة التي نما فيه مفهوم الفردانية. لذا سوف نحاول في بادئ الأمر إعطاء تعريف واف لمفهوم الجمعية باعتبارها إحدى الركائز الأساسية التي تنشط و تفعل المجتمع المدني و بالتالي إعطاء نفس جديد للحياة الاجتماعية.

الجمعية هي كيان مستقل عن السلطات العمومية تشكل مؤسسة جوهرية في المجتمع الديمقراطي لا غنى عنها لتوسيع مشاركة الأفراد في عملية التنمية و حسب كل من (Jean Louis Laville) و (Renand Sainsaulieu) على أنها تجمع العديد من الأشخاص الذين قرروا الاجتماع من أجل التعاون لحل مشكلة ما، أو الاستجابة لحاجة . و في دراستهم للجمعيات ركزوا على شيئين هامين: التعاون الإرادي والعمل التطوعي بطريقة حرة تستند على ما يطلق عليه بالفعل المنظم أو الفعل الجماعي Action collective.(2) كما يتعرض لهذا المفهوم عزيز

(1): Bruno Rebelle, Fabienne Swiatly. Libres Association. Desclée de Brovwer. Paris 1999 p53-55.

(2) JEAN-Louis Lavaille et RENAND Sainsaulieu, Sociologie de l'Association,Paris 1997 P 40-41

حيابي حيث يعتبرها على أنها " تعاقد بين شخصين أو أكثر في إطار تجمع أدبي أو سياسي أو اقتصادي و تعني طائفة تتألف من أعضاء لعرض فكرة مشتركة " أما الأستاذ أحمد شراك يعتبر الجمعية على أنها انتظام اجتماعي لمجموعة من الناس في إطار قانوني، هذا الإطار يكون أساسه المصلحة و هذه المصلحة تضيق و تتسع حسب المنخرطين. و أول من استعمل هذا المصطلح (Association) هو إلبيون سمول (Smoll) 1854-1929 باعتبارها "اتفاقية بين شخصين أو أكثر يضعون بصفة دائمة مصارفهم و نشاطهم من أجل هدف معين بعيدا عن تحقيق ربح شخصي"[1].

وعليه فإن إرادة الأفراد و حدتهم تقوم بالأساس على تحقيق أهداف معينة رسموها من قبل لأنفسهم. وهذا يقودنا إلى الحديث عن الفاعل الاجتماعي (Acteur social) الذي يعتبر كل إنسان قادر على العمل الجمعوي انطلاقا من الاقتناع و التطوع حيث يتطلب هذا الفعل نوعا من الصبر و المقاومة و نكران الذات، كما يتميز بروح الإبداع و المبادرة و الإنجاز و هو يتنافى مع الفاعل الحزبي و السياسي و النقابي.

3 - دور المشاركة الجمعوية في تنمية المجتمع:

يتميز أي مجتمع بحركية دائمة في البنى والعلاقات الاجتماعية جراء التغير الاجتماعي داخل المجتمع، لذا نجده يحتوي على مصالح متضاربة و متصارعة لمختلف الفئات. وعليه شهدت المجتمعات البشرية حركات اجتماعية عدة ظهرت بالأساس للمطالبة بتحسين أوضاعها الاجتماعية و الاقتصادية أو المحافظة على مكتسباتها، سواء بطرق سلمية أو غيرها. و هنا يأتي دور المشاركة الجمعوية في المجتمع المدني باعتبارها كأحد أشكال الحركات الاجتماعية التي تقوم بصفة قانونية و سلمية من أجل المطالبة بالحقوق و الدفاع عن المكتسبات.إضافة إلى أنها

(1): ابراهيم ابراش،مرجع سابق الذكر ص-ص 252-253

تمثل فضاء خصبا يتيح للأفراد و الجماعات تبادل المعارف و الخبرات بهدف تقديم حلول للمشاكل اليومية التي يعيشونها . كما أنها، أي المشاركة الجمعوية، تنمي لدى الفرد قيم التعاون و التطوع و نكران الذات لتقديم المنفعة العامة. مما يزيد من قوة التضامن و الترابط الاجتماعي بين مختلف فئات المجتمع، و هذا ما أشار إليه كل من (Jean Louis Lavelle) و (Renand Sainsaulieu) في كتاب علم اجتماع الجمعية على ضرورة قيام الجمعية بهدف تحقيق مصلحة مشتركة. زيادة على أنها تمثل قوة اقتراح يشارك في إطارها الفرد من أجل تقديم حلول للمشاكل اليومية للحياة الاجتماعية. كما يعتبر كل من الكاتبين أن الهدف الأساسي من الفضاء الجمعوي مشترك هو تجسيد الأفراد لمشروع مجتمعي في إطار فعل جمعي مشترك إضافة إلى ذلك فإنهما يريان أن هذا العمل يساهم بشكل ايجابي في تنمية و تربية الأفراد على اكتساب قيم التطوع و التضامن و التعاون مما يؤدي لا محال إلى تنمية المجتمع المدني(1).

4 -المشاركة الجمعوية في الجزائر:

بعد تطرقنا إلى تاريخ و نشأة الحركة الجمعوية خاصة بعد صدور قانون 1901 المتعلق بالجمعيات بفرنسا الذي يعتبر نموذجا لكثير من الدول. سوف نحاول في هذه الدراسة إبراز أهم ما ميز هذه الحركة في المجتمع الجزائري و سنبدأ بأهم المراحل التي مرت بها.

مراحل تاريخ الحركة الجمعوية في الجزائر:

سوف نعتمد في هذا العنصر على دراسة كل من الباحث دراس عمر التي قدمها حول الظاهرة الجمعوية في الجزائر، و دراسة الزبير عروس تحت عنوان الحركة الجمعوية في الجزائر، الواقع والأفاق من أجل إبراز أهم المحطات التي مرت بها هذه الحركة في الجزائر.

(1): Jean Louis Laville et Renand Sainsaulieu. Sociologie de l'association. Des clée de Browver Paris 1997 p16-24.

مرت الحركة الجمعوية في الجزائر حسب الباحث دراس عمر بثلاث مراحل:

أولا مرحلة الكولونيالية : انحصرت المشاركة الجمعوية في هذه الفترة في المجال الاجتماعي، الخيري و الإثني حيث همشت من قبل الاحتلال الفرنسي أو استعملت لخدمة مصالح الرأسمالية الكولونيالية. و مع بداية القرن العشرين ظهرت أشكال جديدة من الجمعيات ذات طابع مختلط أوروبي جزائري هدفها الاندماج و هنا يعطي الباحث عدة أمثلة عن طبيعة و عمل هذا النوع من الجمعيات، لتنفصل بعد ذلك و تتحول لدعم الحركة التحريرية الوطنية[1].

-مرحلة ما بعد الاستقلال:منذ 1962 إلى غاية 1970 : مثل قانون 1901 الموروث من الحقبة الاستعمارية المرجع الأساس للوعاء التنظيمي و القانوني الذي حكم القضاء الجمعوي آنذاك، لكن الإرادة السياسية اعتبرته لنزعة الرأسمالية و بذلك لا يتماشى و التطلعات و الاختيارات الجديدة للبلاد. و هذا ما جاء في خطاب الرئيس السابق أحمد بن بلة يوم 5 نوفمبر 1962، لذا أدخلت عليه عدة تعديلات من قبل وزارة الداخلية لإفراغ هذا القانون من محتواه السابق و جعل الفضاء الجمعوي امتدادا لحزب جبهة التحرير الوطني كحزب وحيد الذي له الحق في ممارسة العمل السياسي عبر كامل التراب الوطني. و بعد صدور أمرية 1971 المعدلة 7 جوان 1978 تعزز هذا التوجه للسلطة و بذلك تمت عملية دولة المجتمع و احتكار ومراقبة كل مجالات الحياة الاجتماعية المنظمة، و منع أي تنظيم أو مبادرة خارج الإطار الرسمي للدولة و حزبها الواحد. و هنا يعطي الباحث عدة أمثلة على هذا النوع هذه المنظمات مثل المنظم الوطنية للمجاهدين، الاتحاد الوطني للمرأة، الاتحاد الوطني للفلاحين، الاتحاد العام للعمال الجزائريين....إلخ . مما يعكس الطابع التسلطي و المهيمن للدولة و أجهزتها في تسيير الحركة الجمعوية في الحياة الاجتماعية. ثم أضاف أنه و في فترة 1970-1980 عرفت هذه الحركة

(1) : Derras Omar le phenomene associatif en Algerie etat de lien. Fondation Frenduch Elbert Alger 2007 p14-27.

تجربة أخرى كان الهدف من وراءها إشراك الجمعيات للتخفيف من حدة الأزمة الاقتصادية و الاجتماعية التي عاشتها البلاد في هذه المرحلة.

وبعد أحداث أكتوبر 1988 و صدور قانون 04 ديسمبر 1990 المتعلق بالجمعيات شهد القضاء الجمعوي انحياز عدد كبير من الجمعيات التي أصبحت تنشط في مجالات لم تكن موجودة فيها من جمعيات حقوق المرأة، حقوق الإنسان، حماية الأقلية، البيئة...إلخ و يعلق الباحث على هذا التوجه الجديد بالتحولات التي عرفتها الساحة الدولية و الداخلية للبلاد خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي و تفاقم الأزمة الاقتصادية خاصة بعد انهيار أسعار المحروقات في 1986 و تدني المستوى المعيشي للمواطن و بالتالي استعملت هذه الجمعيات كوسيلة لبعض الفئات من أجل إعادة التموقع داخل الحراك الاجتماعي سواء لتحقيق مكتسبات جديدة أو المحافظة على ما تحقق منها[1].

أما الباحث عروس الزبير فهو يتعرض إلى الحركة الجمعوية في الجزائر من خلال القوانين المنظمة و الصادرة في هذا الشأن، ففي البداية فهو يعتبر أن قانون 05 جويلية 1901 المصدر الأساس لمجمل القوانين، بعدما كان مرجعا معتمدا ما بين 1962 إلى 1971 أي الفترة التي تميزت حسبه في تاريخ القانون الجزائري بفترة شعور قانوني، حيث نشأت جمعيات مستقلة بعيدة عن هيمنة الدولة الناشئة بفضل الإجراءات المبسطة وفق القانون الفرنسي و عليه يمكن تصنيف ثلاثة أنواع من الجمعيات:

-أ- المنظمات غير معلنة و التي لا تتمتع بشخصية معنوية.

-ب- المنظمات المعلنة عنها و التي لا يمكن لها قبول أية معونة أو هيبة.

-ج- المنظمات ذات الطابع العام التي تتمتع بشخصية معنوية كاملة والحق في الدعم

(1) : Derras Omar le phenomene associatif en Algerie etat de lien. Fondation Frenduch Elbert Alger 2007 p14-27.

العمومي.

لكن بعد صدور تعليمة 02 مارس 1964 من قبل وزارة الداخلية و التي تسمح لأعوان الإدارة بإجراء تحقيق معمق عن أهداف و نشاط الجمعيات إنما يعكس الإرادة السياسية آنذاك تحت غطاء المحافظة على الوحدة الوطنية من مراقبة أي شكل من أشكال التنظيم الاجتماعي الخارج عن سيطرتها، مما أفرغ قانون 1901 من محتواه المبسط في إنشاء الجمعيات.

وفي السياق نفسه جاء تشريع قانوني ذو نزعة اشتراكية منظمة للقضاء الجمعوي و المتمثل في الأمر الصادر 1971م تحت رقم 79/71 المعدل تحت رقم 81/72 المؤرخ 07 جوان 1972م الذي يبين النوايا الحقيقية للسلطة الحاكمة في التعامل مع الحركة الجمعوية. حيث تم وضع إجراءات بيروقراطية صارمة على كل من يقوم بنشاط جمعوي مخالف للسلطة بل أكثر من ذلك يتم معاقبة كل من يخالف هذه الإجراءات معاقبة شديدة مما يعكس الطابع التسلطي و المهيمن الذي لا يسمح بظهور أي تنظيم اجتماعي منافس لهذه السلطة. لكن مع بداية الثمانينات ظهرت على الساحة الإعلامية و السياسية مفاهيم جديدة تتعارض مع التوجه الاشتراكي القائم، حيث تم المصادقة على قانون رقم 15/85 سنة 1987 الذي يتميز بإلغاء بعض الإجراءات المعمول بها سابقا في أمرية 1971 معدلة 1972. و بهدف هذا التوجه إلى تهيئة القضاء الجمعوي للعب دور في مواجهة المشاكل التي سوف تنجم عن تخلي الدولة عن دورها الاجتماعي. لكن بعد صدور مرسوم 1988 تقلصت روح اللبرالية التي بثها قانون 1987 في الحياة الجمعوية حيث أخضعت إلى مراقبة الدولة على نشاط الجمعيات. و استمرت هذه الوضعية القانونية إلى غاية صدور قانون رقم 90 المؤرخ 04 ديسمبر 1990 كترجمة للانفتاح السياسي في ظل التعددية التي تجسدت في دستور 1989[1].

(1): الزبير عروس. الحركة الجمعوية في الجزائر الواقع و الآفاق. وركز الوطني للبحث في الأنتروبولوجيا الاجتماعية والثقافية. دفاتر المركز رقم 13-2005 صفحة 18-23.

واقع المشاركة الجمعوية في الجزائر:

انطلاقا من الإحصاءات التي قدمها الباحث دراس عمر في دراسته الوطنية حول الظاهرة الجمعوية في الجزائر أن المشاركة الجمعوية لدى الأفراد لا تتجاوز في أحسن الأحوال 3% إلى 4% مقارنة مع دول أخرى كفرنسا حيث تفوق 46% و المغرب الأقصى 11% إضافة إلى تصريحات الأخيرة لوزير الداخلية ولد قابلية أمام مجلس الشعبي الوطني بمناسبة مشروع قانون الجمعيات الجديد حيث اعترف أمام النواب أن 50% من الجمعيات عديمة الفاعلية على الساحة. و إن وجدت فإن البعض منها لا ينشط إلا ظرفيا. و عرض الوزير بعض الإحصاءات حول عدد الجمعيات حيث بلغ عدد الجمعيات الوطنية المعتمدة 1005 حتى تاريخ 25 أوت 2011. أما الجمعيات المحلية 88700 حتى 31 ديسمبر 2011. و أكد وزير الداخلية في هذا المقام تطهير الفضاء الجمعوي من الجمعيات الطفيلية لغير الفاعلة(1).

كل هذه المعطيات إنما تعكس الحالة الهشة التي آلت إليها الحركة الجمعوية في الجزائر، و ذلك لعدة أسباب نذكر منها:

أولا: الإجراءات القانونية و البيروقراطية التي فرضتها الدولة على الجمعيات عند إنشائها، و جعلها دائما خاضعة لإرادتها و بعيدة كل البعد عن إرادة المجتمع مما أفقدها مصداقيتها و جعلها عرضة للانتهازيين و تحقيق المصالح الشخصية، و ليس وسيلة من بين الوسائل التي تسعى من أجل تحقيق المصلحة العامة للمجتمع.

ثانيا: عدم فعالية الجمعيات التي تنشط في هذا القطاع بسبب البرامج التي لا تتماشى مع تطلعات الفئات الاجتماعية، و اقتصارها فقط على مناسبات معينة كالحملات الانتخابية مثلا.

---

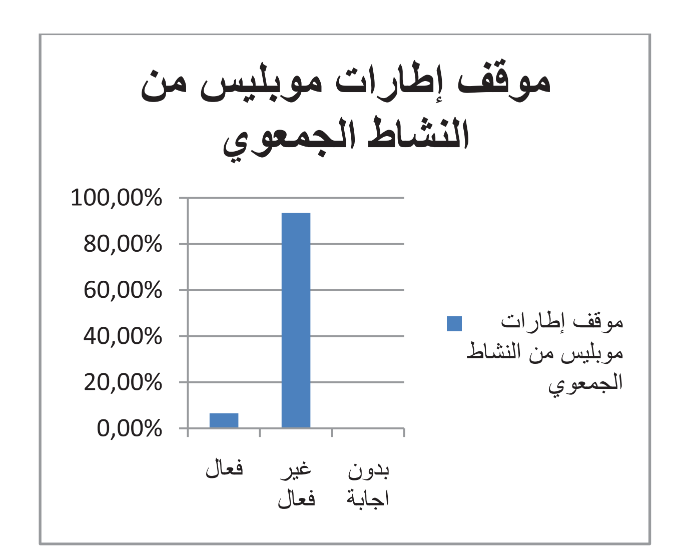
(1): جريدة الخبر العدد 6550 ص 21 الصادرة بتاريخ 29-11-2011.

5 - موقف اطارات موبليس من المشاركة في الجمعيات:

لكي نستطيع التعرف على موقف إطارات موبليس من المشاركة في الجمعيات سوف نعتمد على المؤشرات التي استخرجتها من البحث الميداني و هي:

جدول رقم (21) يبين موقف إطارات موبليس من النشاط الجمعوي:

	التكرار	النسبة
فعال	05	6.58
غير فعال	71	93.43
بدون إجابة	/	/
المجموع	76	%100



من الجدول رقم (21) الذي يعبر عن موقف إطارات موبليس من النشاط الجمعوي في الجزائر، نستنتج أن الأغلبية الساحقة و المقدرة ب %93.43 صرحوا لنا أن معظم الجمعيات المتواجدة في هذا النشاط لا تقوم بدورها كما ينبغي في المجتمع، و أن أدائها غير فعال مقارنة مع الدول المتقدمة أين نجد أن الجمعيات هي المحرك الرئيسي للمجتمع المدني و هذا ما يؤثر سلبا على عملية الانخراط و الالتزام لهذه الفئة بالمشاركة الجمعوية، كما أنه يترك انطباع و موقف سلبي يعبر عن عدم رضاها على الوضعية التي آلت إليها الحركة الجمعوية في الجزائر.

و من خلال المقابلات التي أجريناها مع المبحوثين و المتعلقة بموقفهم من النشاط الجمعوي في الجزائر، نجد أن أغلبهم صرحوا لنا أنهم ليسوا منخرطين في أية جمعية رغم أنهم يؤكدون كلهم على أهميتها و دورها الحساس في المجتمع، وذلك من خلال مساعدة الناس في

مواجهة المشاكل الإجتماعية. و هذا يعوو من ترسيخ روح التضامن و التعاون بينهم. حيث صرح أحدهم بما يلي: "المشاركة في الجمعية شيء رائع و مهم لأنه يقوم بمساعدة الآخرين عن طريق التعاون على الخير، لكني لا أشارك في أية جمعية الآن". و هنا نلاحظ أنه هناك تناقض و مفارقة عجيبة بين وعي هذه الفئة بأهمية النشاط الجمعوي في المجتمع و إمتناعها و عزوفهاعن المشاركةو الانخراط في الجمعيات. و من بين الأسباب التي ذكرها هؤلاء المبحوثين و التي تفسر نوعا ما المفارقة ما يلي:

1 - الوضعية التي آلت إليها الجمعيات جراء الممارسات الإنتهازية الناجمة عن بعض الأشخاص الذين يبحثون فقط على تحقيق مصالحهم الشخصية و لا تهمهم مصلحة الآخرين، بمعنى آخر ينخرطون في الجمعيات لتقوية علاقاتهم مع السلطات المحلية من أجل قضاء حاجاتهم الشخصية و في نظرهم أن الجمعيات تمثل إحدى الوسائل للصول إلى هذا الغرض. مما أثر سلبا على صورة و مصداقية النشاط الجمعوي في الجزائر و زيادة امتناع الناس عن المشاركة و الإنخراط في الجمعيات، و هذا ما صرح به أحدهم: "إنتهازيون هم الذين تسببوا بترسيخ صورة سلبية لنشاط الجمعيات جراء البحث فقط على تحقيق مصالحهم الشخصية"، "من يشارك في الجمعية من أجل المصلحة فقط"، "صورة الجمعيات ضحية لممارسات بعض الإنتهازيين".

2 - و هذا ما يتجسد في قول أحدهم: "الجمعيات في أغلب الأحيان تنحرف عن أهدافها".

3 - يصرح أحد المبحوثين بما يلي: "الدولة هي التي تتحكم فيهم و التي بمعاونتها تقوم بإقصاءه"، "أغلب الجمعيات تابعة للسلطة".

4 - "لا توجد استمرارية و ديمومة للجمعيات سرعان ما تتوقف عن نشاطها".

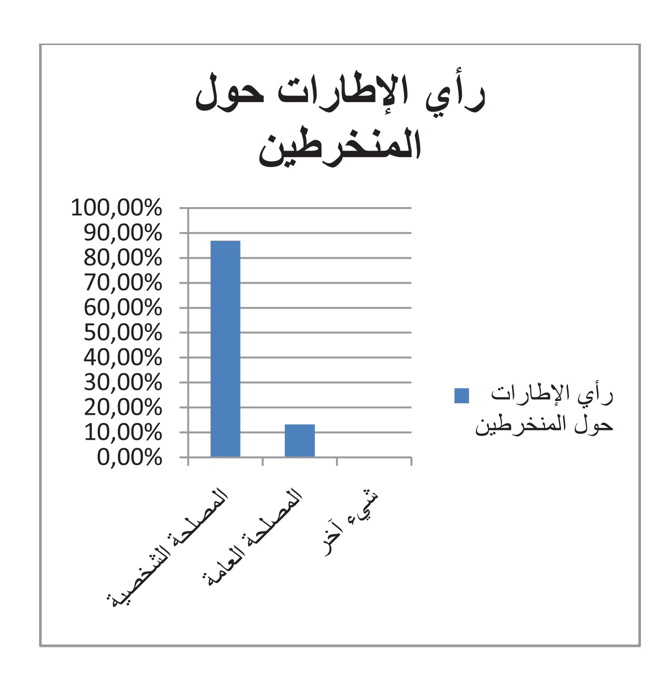
5 - "كل الجمعيات تنتظر معونات من الدولة هذا ما جعلها خاضعة لها و تحت سيطرتها".

6 - "الجمعيات لا تعتمد على وسائل فعالة لإستقطاب المنخرطين الجدد بل بالعكس هي منغلقة على نفسها".

7 - "لست راضي على الجمعيات لأن أهدافها و نشاطها الذي تقوم به غير واضح و بعيد عن القضايا الرئيسية التي يعاني منها الإطارات و حتى الفئات الإجتماعية الأخرى في المجتمع".

جدول رقم (22) يبين رأي الإطارات حول المنخرطين في الجمعيات:

	التكرار	النسبة
المصلحة الشخصية	66	86.85
المصلحة العامة	10	13.16
شيء آخر	/	/
المجموع	76	%100



الجدول رقم (22) المتعلق بموقف إطارات موبليس من المشاركين في هذه الجمعيات نلاحظ أن 86.85% من المبحوثين يعتبرون أنها تشارك فقط من أجل تحقيق مصلحتها الشخصية و لا تبالي بالمصلحة العامة التي تحتاجها مختلف فئات المجتمع، و أما 13.16% منها ترى عكس ذلك على أساس أن من يشارك في الجمعية هو انتهازي بل يسعى إلى تحقيق المصلحة العامة انطلاقا من القناعات و المشاريع التي يحملها.

لكن على العموم فإننا نستنتج من هذا كله أن موقف إطارات موبليس في الفضاء الجمعوي في الجزائر يعبر عن استياء هذه الفئة من الواقع الذي آلت إليه هذه الجمعيات و بالتالي يؤثر لا محال في عزوف و امتناع هذه الفئة عن المشاركة في العمل الجمعوي في الجزائر.

6 - خاتمة:

من خلال ما جاء في هذا المبحث نستخلص أن الجمعية هي عبارة عن تجمع العديد من الأشخاص بمحض إرادتهم و الاجتماع من أجل التعاون لحل مشكلة ما أو تحقيق غاية أو استجابة لحاجة ما. ثم تطرقنا بعدها إلى الأهمية التي تلعبها هذه الجمعيات في ترقية المجتمع المدني باعتبارها كأحد الركائز التي يعتمد عليها في انخراط و مشاركة الجماهير فيه. و بعدها سلطنا الضوء على أهم المراحل التي مرت بها الحركة الجمعوية في الجزائر التي قسمتها إلى مرحلة الكولونيالية أين لعبت هذه الحركة دور المساند والداعم للحركة الوطنية، ثم المرحلة الثانية ما بعد الاستقلال إلى غاية 1988م أين استخدمت كوسيلة لتعبئة الجماهير من أجل مساندة السلطة السياسية في القرارات التي تتخذها، و أخيرا و ليس آخرا مرحلة ما بعد دستور 1989م الذي أقر حق إنشاء الجمعيات في مختلف النشاطات خاصة مع صدور قانون 04 ديسمبر 1990م أين عرفت هذه الحركة نشاط كثيف بظهور عدة جمعيات و في مختلف الميادين التي لم تكن موجودة فيها. و أخيرا حاولنا التعرف على موقف إطارات موبليس من المشاركة الجمعوية و دور الجمعيات، فوجدنا من خلال المعطيات الميدانية أن هذا الموقف يعبر عن عدم رضى هذه الفئة و استيائها من الدور الذي تلعبه الجمعيات في الجزائر و الواقع الذي عرفته و هذا من خلال الممارسات التي صدرت عنها منذ إنشائها و بالتالي أثر بشكل كبير على هذه المشاركة و زاد من عزوف و امتناع ه الفئة عن المشاركة و الانخراط في النشاط الجمعوي في الجزائر.

المبحث الثالث:

موقف إطارات موبليس من المشاركة الحزبية

1 - مقدمة:

يهدف هذا المبحث إلى التعرف على موقف إطارات موبليس من المشاركة في الحياة السياسية بصفة عامة و الحزبية بصفة خاصة، كما أننا نحاول في السياق نفسه التعرف أيضا على طبيعة هذا الموقف هل هو ايجابي أم سلبي أم شيء آخر و في كل الحالات نحاول تقديم تفسير سوسيولوجي لهذا الموقف.

و قبل ذلك، نحاول تحديد مفهوم الأحزاب السياسية، و ما هي أهميتها و دورها في تطوير المجتمع المدني، ثم أخيرا نحاول تقديم صورة عن واقع هذه الأحزاب في الجزائر.

2 - مفهوم الأحزاب السياسية:

"الحزب السياسي هو منظمة اجتماعية متماسكة ينتمي إليها الأفراد بهدف استلام دفة الحكم والسلطة لتمكنهم من تحقيق مصالحهم و مصالح المجتمع من خلال تجسيد أفكارهم ومعتقداتهم و إيديولوجيتهم إلى الواقع، كما يرجع له الفضل إلى نقل هذه الأفكار والمعتقدات من مستوى عفوي ضيق وقاصر إلى مستوى منظم وشامل. وفي منتصف القرن التاسع عشر جاءت فكرة نشوء الأحزاب السياسية التي تحمل تصورات فكرية وطبقية مختلفة، فهناك أحزاب تقدمية وأحزاب رجعية أو قومية، بورجوازية...إلخ ويظهر ذلك من خلال البرامج والأسس التي يقوم عليها الحزب، بصفة عامة يمكن اعتبار الحزب السياسي على أنه مجموعة من الأفراد تجمعهم فكرة معينة تدفعهم للعمل المتواصل في سبيل استلام السلطة أو المشاركة فيها لتحقيق مصالح معينة"[1].

يعرف ريمون آرون الأحزاب على أنها تجمعات إرادية منظمة على نحو ما تقوم على أساس تبلور مفهوم معين للمصلحة العامة و المجتمع. تتحمل بذلك مسؤولية الحكم أو بالتحالف مع الآخرين، بمعنى أنها تسعى إلى الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها من أجل مصالحها العامة تراها مناسبة كمشروع شامل للدولة. لهذا فهي تعمل جاهدة من أجل استقطاب شرائح اجتماعية معينة، و بذلك يصبح الحزب كتنظيم يتيح للفرد اكتساب قيم التعاون و العمل على ضرورة وجود إصلاحات شاملة لمختلف أوجه الحياة الاجتماعية. و بهذا الشكل يمكن تعريف الحزب السياسي انطلاقا من الغاية التي يسعى إليها. ينتظم في مجموعة من الناس تجمعهم أفكار مشتركة حول دور الفرد و الدولة، و يعملون معا للوصول إلى السلطة أو المحافظة عليها عن طريق الناخبين و الدولة بهدف تحقيق برنامج سياسي معين متفق عليه من قبل هؤلاء الأفراد.

---

(1): إبراهيم أبراش. علم الاجتماع السياسي مرجع سابق ذكر ص254.

و تسعى الأحزاب في عملها إلى محاولة الدخول إلى المؤسسات السياسية و هي تريد ممارسة السلطة لوحدها أو بالتحالف مع أحزاب أخرى. و لا يتأتى ذلك إلا بواسطة عملية الاقتراع أي الانتخابات من أجل اختيار الحاكم، لهذا فهي تقوم بتقديم مترشحين و تسعى إلى تأمين فوزهم في هذه العملية[1]، و يحدد كل من (Joseph Lapalonmbara) و (Myrom Wiener) أربع خصائص تميز الأحزاب عن المنظمات السياسية الأخرى و هي كالتالي:

- أولا: منظمة دائمة و مستمرة على المدى البعيد يفوق بذلك عمر مسيرها، تجتمع و تلتف حول قائد، كما أنها تقوم و تناضل من أجل هدف أو غاية أو مطلب معين، تزول بزوال هذه الأهداف و الغايات.
- منظمة محلية: تخضع إلى علاقات منتظمة و متغيرة مع استحقاقات وطنية.
- إرادة تسمح للقادة الوطنيين و المحليين لهذه المنظمة بممارسة و اقتناء السلطة، و التي تميزهم عن الجماعات الضاغطة التي تحاول التأثير على الساحة السياسية أو الحكم للمحافظة على مصالحها.
- البحث عن مساندة شعبية عن طريق الانتخابات أو بطرق أخرى التي تتميز بها الأحزاب.

لهذا فإنها تتقاسم هذه الخصائص الأربع لكن يبقى الاختلاف بينها في أهميتها و أفكارها و استراتجياتها التي تعتمدها في الوصول إلى الحكم[2].

---

(1): خضر حضر، مفاهيم أساسية في علم السياسة، المؤسسة الحديثة للكتاب لبنان، الطبعة الأولى 2011. ص 271-272.

(2): Jean Philippe Lecompte, l’essentiel de la sociologie politique, Gualino éditeur, p167-168.

3 - دور الأحزاب السياسية في تنمية المشاركة السياسية:

رأينا أن الأحزاب السياسية هي تنظيم اجتماعي يضم مجموعة من الأشخاص تلتف حول قيادة تحمل إديولوجية وتصورات لمشروع مجتمعي تراه مناسبا للمجتمع تدافع عنه و تسعى إلى تحقيقه من خلال الوصول إلى الحكم أو المشاركة فيه بالتحالف مع أحزاب أخرى. وبهذا الشكل يمثل هذا التنظيم أحد الدعائم التي يرتكز عليه المجتمع المدني في تنظيم و ماسة الاحتجاجات و الصراع القائم بين مختلف الفئات داخل المجتمع، كما أنه يمثل في الوقت نفسه القناة التي تساهم بشكل كبير في مشاركة مختلف الشرائح الاجتماعية في العملية السياسية و القرارات المصيرية التي تخص الدولة بصفة عامة. وبمعنى آخر تشكل الأحزاب السياسية للأفراد فضاء مناسبا لطرح أفكارهم وتبادل خبراتهم، كما أنها تقوم بتنظيم إرادات واسعة من المجتمع وبلورتها على الواقع للحصول على تأييدها بغية تسهيل الهدف المركزي لنشوء الحزب ألا وهو الوصول إلى السلطة بوسائل سلمية و شرعية عن طريق اختيار مترشحين لها في الانتخابات لتمثيلها, أو تحقيق محددة التي يقوم عليها الحزب، لأن الأفراد لا يستطيعون مراقبة الحكومة أو المشاركة في اتخاذ القرار لأنهم لا يملكون التنظيم و المعلومات اللازمة للقيام بهذه الوظيفة، وعليه "فإن الأحزاب هي المؤطر الرئيسي في إشراك وانخراط الفرد في المشاركة السياسية خاصة في ظل الأنظمة الديمقراطية، مما يزيد من اهتماماتهم بالعمل السياسي ورفع ثقافتهم السياسية ودورهم في إبداء اقتراحاتهم وتصوراتهم عن طريق تعبئتهم من أجل تنمية الحياة الاجتماعية بصفة عامة".[1]

---

(1): إبراهيم أبراشي، مرجع سابق الذكر ص 254-255.

4 - الأحزاب السياسية في الجزائر:

يمكن تقسيم المسار التاريخي الذي مرت به الأحزاب السياسية في الجزائر بعد الاستقلال إلى يومنا هذا إلى مرحلتين و هما كالتالي:

- أولا: مرحلة الحزب الواحد ما بين 1963 إلى 1988م:

بعد الحصول الجزائر على الاستقلال مباشرة سعت القيادة السياسية إلى المحافظة على جبهة التحرير الوطني كحزب طلائعي و وحيد في الساحة السياسية باعتباره حزبا ذا شرعية ثورية. و على هذا الأساس و بعد صدور دستور 10 سبتمبر 1963م حيث تنص المادة 23 منه على أن جبهة التحرير الوطني هي حزب الطليعة الوحيد في الجزائر، أما المادة 24 تنص على أن جبهة التحرير الوطني تحدد سياسة الأمة و توجه عمل الدولة و تراقب عمل المجلس الوطني و الحكومة. و عليه لم يسمح لأي تشكيلة سياسية أو جمعوية للنشاط في هذه الفترة، و بقي هذا الوضع على حاله، بل تعزز بعد صدور دستور 1976م أين كرس مبدأ الحزب الواحد في الباب الثاني الخاص بالسلطة وتنظيمها إذ نصت المادة 94 منه على أن "يقوم النظام التأسيسي الجزائري على مبدأ الحزب الواحد" وتأكد ذلك مرة أخرى في المادة 95 التي تنص على "جبهة التحرير الوطني هي الحزب الواحد في البلاد" و أصبح بذلك هذا الحزب هو الذي يوجه السياسة العامة للبلاد و يسعى جاهدا إلى تعبئة الجماهير لمساندته(1).

- ثانيا: مرحلة التعددية الحزبية بعد دستور 1989م:

إن الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية المتدنية التي أصبحت تعيشها مختلف الفئات الاجتماعية جراء الأزمة الاقتصادية التي عاشتها الجزائر بعد تراجع المداخيل من العملة الصعبة

---

(1): أحمد سويقات، التجربة الحزبية في الجزائر 1962-2004 "مجلة الباحث" عدد 2006/04 من ص123 إلى 124.

بعد انهيار أسعار المحروقات سنة 1986، أدى إلى أحداث أكتوبر 1988م أين عبرت هذه الفئات عن غضبها إزاء هذه الأوضاع، مما دفع السلطة إلى إجراء إصلاحات بهدف امتصاص ذلك الغضب. و في تلك الظروف بالذات صدر دستور 1989 الذي أقر مبدأ التعددية الحزبية حيث نصت المادة 40 منه على "حق إنشاء جمعيات ذات طابع سياسي معترف به ولا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات السياسية والوحدة الوطنية والسلامة الترابية واستقلال البلاد وسيادة الشعب" ونتج عن ذلك ظهور عدة أحزاب سياسية تحمل أفكارا و تصورات لمشروع مجتمعي تميزت بالاختلاف و التنوع مثل: حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ، حزب القوى الاشتراكية، حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية, حزب حماس...الخ لم تكن موجودة من قبل[1].

انطلقت أول تجربة تعددية انتخابية في الجزائر المستقلة في جوان 1990 لاختيار وتعيين مجالس البلديات و الولايات (هياكل السلطة المحلية). تميزت بفوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ بأغلبية المقاعد في معظم نواحي الوطن، إذ حصلت على أكثر من 35.2% من المحليين في الانتخابات و نسبة 54.2% من المصوتين ثم تأتي جبهة التحرير الوطني في المرتبة الثانية، حيث تحصلت على 17% من أصوات الناخبين أو أكثر قليلا من 25% من المصوتين فعلا، و أما الأحزاب الأخرى المتبقية فقد تقاسمت الأصوات فيما بينها بسبب ضعف خطابها السياسي الذي لم ينسجم مع تطلعات المجتمع الجزائري، لكن الملاحظ في هذه الانتخابات نسبة الامتناع العالية التي بلغت 35% وفي الانتخابات التشريعية التي أقيمت في ديسمبر 1991م بعدما تأجلت مرات عديدة، نلاحظ ما يلي:

- تراجع شعبية الجبهة الإسلامية للإنقاذ حيث قدرت النسبة بحوالي 28% من الأصوات التي تحصلت عليها في جوان 1990م.

(1): المرجع السابق ص124 إلى 127.

- الوضع نفسه عرفته جبهة التحرير الوطني حيث استمر تراجعها بنسبة 26% عن النتائج السابقة.
- أما جبهة القوى الاشتراكية لم تتحصل إلا على 4% من أصوات الناخبين على المستوى الوطني رغم ادعاءها أنها حزب وطني و ليس جهوي.

وبعد توقيف المسار الانتخابي في جانفي 1992م أجهضت أول عملية انتخابية تعددية في الجزائر و التي أدت إلى العنف و العنف المضاد و بذلك دخلت الجزائر في مأساة وطنية كلفت خسائر مادية و بشرية ضخمة[1].

و في ذات السياق جرت اتصالات بين الأطراف المتصارعة من أجل تحسين الوضع الأمني عن طريق اتفاق بين الجيش الجزائري من جهة و قيادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ من جهة أخرى على إصدار عفو شامل لتحقيق الهدنة و المصالحة[2].

لقد تبين لنا من خلال التجربة الانتخابية الديمقراطية التي مرت بها الجزائر المعلن عنها ابتداء من عام 1991م ليست تمثلية و لا مشركية بل ما هي إلا محاولة لإعادة و تشكيل الخريطة السياسية المتكونة من الإئتلاف الحكومي بمختلف نبراته الوطنية الإسلامية و العلمانية (حزب جبهة التحرير الوطني، حركة مجتمع السلم، التجمع الوطني الديمقراطي) من جهة و المعارضة المتمثلة في الجبهة الإسلامية للإنقاذ المحظورة، حزب العمال، جبهة القوى الاشتراكية، و أصبح الكلام عن أحزاب الدولة و أحزاب المعارضة و ليس على التيارات السياسية بعينها[3].

---

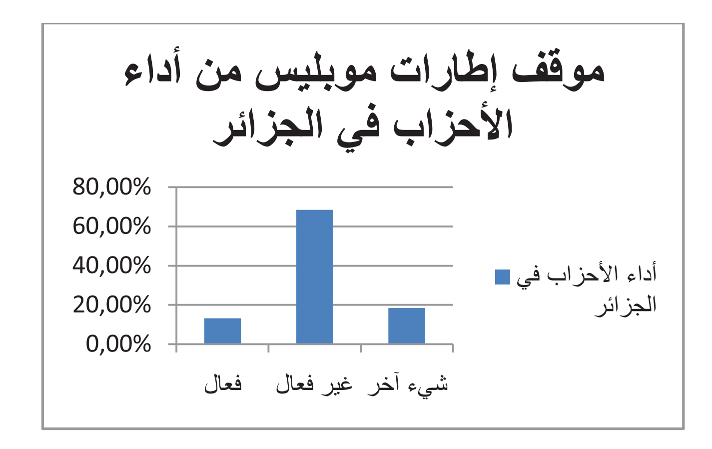
(1): عنصر العياشي، سوسيولوجيا الديمقراطية و التمرد في الجزائر، مركز البحوث العربية، دار الأمين للطباعة و النشر و التوزيع.القاهرة-مصر الطبعة الأولى 1999م.

(2): والي خميس. مرجع سابق ذكر ص-ص.

(3): مجموعة باحثين تحت إشراف برهان عليون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، 2002 ص 93-95.

جدول رقم (23) حول موقف إطارات موبليس من أداء الأحزاب في الجزائر:

	التكرار	النسبة
فعال	10	%13.16
غير فعال	52	%68.43
شيء آخر	14	%18.43
المجموع	76	%100



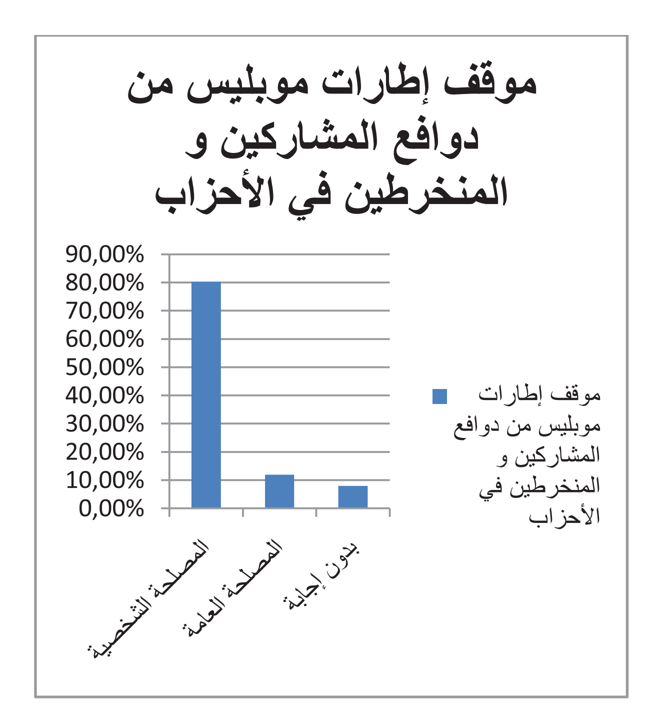
من خلال الجدول رقم (23) المتعلق بموقف إطارات موبليس من الأحزاب السياسية في الجزائر يتبين لنا أن نسبة كبيرة من عينة البحث و المقدرة بحوالي 68.43% صرحوا لنا أن أداء هذه الأحزاب غير فعال، و أن 13.16% ترى عكس ذلك، أما النسبة المتبقية و المقدرة ب18.43% تبقى بدون إجابة، و عليه يمكن القول إن هذه المعطيات تعبر عن الواقع الذي آلت إليه الأحزاب السياسية، بحيث لم تصبح لها تلك المصداقية التي تستحقها كأحزاب. و يرجع ذلك ربما إلى ضعف البرامج السياسية التي تطرحها على المواطن في خطاباتها و حملاتها الانتخابية بما لا يتماشى مع متطلباته و طموحاته و حتى أفكاره، و من ناحية أخرى فإن التجربة الديمقراطية التي مرت بها الجزائر أثرت لا محال في مصداقيتها و الثقة بها بسبب فشلها في تغيير الأوضاع إلى الأحسن كما كان يأمل هؤلاء المواطنون. أما العينة التي ترى أن أداء و دور الأحزاب السياسية في الجزائر فعال يمكن التفسير على أنها لا تريد أن تحمل المسؤولية كلها و ترى أنها تقوم بما تستطيع عليه في تغيير الأوضاع.

و من خلال المقابلات التي قمنا بها مع المبحوثين وجدنا عدة حالات عبرت لنا عن استيائها من دور الأحزاب السياسية في الجزائر. و أنها لا تملك القدرة على مواجهة السلطة الحاكمة من أجل تغيير الأوضاع و فرض أفكارها و برامجها. بل حسب رأيهم أصبحت خاضعة

لإرادة السلطة في ظل غياب معارضة حقيقية منافسة لها. فمثلا هذا المبحوث رقم (5) صرح بما يلي "ما كانش معارضة كل شيء تسيطر عليه الدولة" و "ما عنديش الثقة في هاذي الأحزاب" و "ما غيروا ما تعبوا خلدوا فيها". في حين أدلى رقم (9) بالتصريح التالي فهو يؤكد قول هذا المبحوث حين يقول: "أنني عشت في مرحلة الحزب الواحد ما بعد التعددية إلى اليوم ما تغير والو هي هي" و لا توجد ثقافة سياسية داخل الأحزاب، و يتفق رقم (10) الذي أدلى بما يلي: "ليس للأحزاب السياسية أي دور أو وزن كلهم تابعون لفخامة رئيس الجمهورية".

جدول رقم (24) المتعلق بموقف إطارات موبليس من المشاركين و المنخرطين في الأحزاب السياسية:

	التكرار	النسبة
المصلحة الشخصية	61	%80.27
المصلحة العامة	09	%11.85
بدون اجابة	06	%7.90
المجموع	76	%100



يتبين من خلال الجدول أعلاه المتعلق بموقف إطارات موبليس من المشاركين و المنخرطين في الأحزاب السياسية نلاحظ أن %80.27 من المبحوثين يرون أن من ينخرط و يشارك في الأحزاب السياسية ما هو إلا من أجل تحقيق مصالحه الشخصية بمعنى انتهازي، يبحث فقط على مصالحه الشخصية و لا يهمه الدفاع عن المصلحة العامة، أما %11.85 ترى

عكس ذلك ففي اعتقادها ترى المشاركين في الأحزاب ليسوا انتهازيين بل يسعون إلى تحقيق المصلحة العامة دون المصلح ة الشخصية. و على العموم يمكن تفسير الارتفاع الملحوظ في النسبة التي ترى أن المشاركة في الأحزاب في الجزائر ما هو إلا وسيلة لتحقيق المصالح الشخصية بالنظر إلى ممارسات هؤلاء المشاركين و عدم الوفاء بوعودهم التي وعدوا بها في حملاتهم الانتخابية مما أثر و أدى إلى هذا الموقف، و هنا لابد أن نشير إلى أمر مهم جدا ألا و هو تأثير هؤلاء الانتهازيين على سمعة الأحزاب السياسية و بالتالي عزوف الأفراد على المشاركة و الانخراط في النشاط الحزبي بسبب هذا السلوك.

و نستخلص من هذا كله أن موقف إطارات موبليس من المشاركة في الأحزاب السياسية يحمل عدة دلالات تعبر عن عدم رضى هذه الفئة عن أداء و فعالية هذه الأحزاب، و ذلك بفقدان مصداقيتها في التأثير على مجريات الأحداث التي تشهدها الحياة السياسية في الجزائر، بسبب سواء خضوعها لإرادة السلطة من ناحية، و من ناحية أخرى الممارسات الناجمة من المنخرطين فيها التي تؤثر لا محال في عزوف هذه الفئة و الامتناع عن المشاركة فيها.

5 - خاتمة:

رأينا أن الحزب هو عبارة عن منظمة أو تنظيم يلتف فيه مجموعة من الأفراد حول قائد بهدف تحقيق مصلحة أو فكرة مشتركة، و تسعى إلى الوصول إلى الحكم لممارسة السلطة أو المشاركة فيها مع الآخرين من أجل تحقيق برنامجها الذي تطرحه على المواطنين أثناء الحملة الانتخابية، ثم تطرقنا بعد ذلك إلى الأهمية و الدور الذي تلعبه في تنمية المجتمع المدني باعتبارها أحد القنوات التي يعبر فيها الأفراد عن مواقفهم و تصوراتهم حول القضايا المطروحة على الساحة السياسية و الاجتماعية و بذلك ترفع من مشاركتهم في القرارات المصيرية التي تخص المجتمع. و بعد ذلك حاولنا تسليط الضوء على أهم المراحل التي مرت بها الأحزاب السياسية في الجزائر المستقلة مرورا بالتجربة الديمقراطية التي خاضتها بعد صدور دستور 1989م، و حاولنا التعرف على موقف إطارات موبليس من الأحزاب السياسية حيث توصلنا من خلال النتائج الميدانية إلى أن هذا الموقف يتميز بعدم رضى هذه الفئة من أداء و فعالية هذه الأحزاب في الساحة السياسية، مما يؤثر لا محالة على مشاركتهم في الفضاء الحزبي و بالتالي يزيد من نسبة امتناع و عزوف هذه الفئة عن المشاركة في النشاط الحزبي في الجزائر.

الفصل الثالث:

دور و مساهمة مؤسسات التنشئة الاجتماعية: الأسرة، المدرسة، المنشأة في بناء ثقافة المشاركة في الجزائر

المبحث الأول:

دور و مساهمة العائلة في بناء الثقافة السياسية في الجزائر

المبحث الأول:

دور و مساهمة العائلة في بناء الثقافة السياسية في الجزائر

1 - مقدمة:

الأسرة هي وحدة بيولوجية تقوم على زواج شخصين و ينجم عن هذا الزواج إنجاب أطفال، و هنا تتحول الأسرة إلى وحدة اجتماعية تتولد فيها الاستجابات الأولى للطفل نتيجة التفاعلات التي تنشأ بينه و بين والديه و إخوته، كما أنها المسؤولة عن تربيته و تنشئته اجتماعيا.[1]

لهذا تعتبر الأسرة الوحدة الاجتماعية الأولى، و كأحد أهم القنوات التي تساهم في التنشئة الاجتماعية للأفراد. لذلك نستطيع القول إن عملية التنشئة السياسية تبدأ في مرحلتها الأولى انطلاقا من الأسرة، و بالتالي فهي تساهم بطريقة غير مباشرة في بناء نظام القيم و التربية المدنية التي تفسح المجال للمواطنة و الثقافة السياسة للفرد.

و في هذا المبحث سوف نحاول تسليط الضوء على أهمية الأسرة كمؤسسة من مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تنمية و تربية الأفراد على اكتساب الثقافة السياسية و المواطنة، التي سوف تلعب دورا كبيرا في تحديد اتجاهاتهم و مواقفهم تجاه القضايا و المواضيع المطروحة في الحياة السياسية و الاجتماعية بصفة عامة.

(1) : مصباح عامر. التنشئة الاجتماعية و السلوك الانحرافي لتلميذ المدرسة الثانوية. الطبعة الأولى 2003، شركة دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع-الجزائر ص78.

2 - مفهوم الثقافة السياسية:

الثقافة السياسية هي نمط خاص من التوجهات نحو المواضيع و المسائل السياسية، الناجمة عن محصلة استعدادات مسبقة للتصرف السياسي في عدة جوانب، التي يمكن حصرها كالآتي:

1 - الجانب المعرفي كالإدراك أو الوعي بالنظام السياسي.

2 - الجانب العاطفي كالانطباع و التأثير.

3 - الجانب التقويمي أي الحكم على النسق السياسي.

و حسب ألموند وفيريا أن التوافق بين الثقافة السياسية و البنية السياسية ضروري لتأمين استمرار النظام السياسي، فإذا حصل أي خلل في هذه العلاقة سوف يؤدي ذلك إلى تصدع النظام و زواله. مع ذلك لا يتحقق التوافق على الدوام، لأن الثقافة متجانسة على الكامل، و ذلك لأن وجود ثقافة سابقة لا تعوض كليا الثقافة الجديدة، لكن رغم هذا الصراع في التوافق يستمر كتعبير عن التكامل بين بنى مختلفة للمجتمع.(1)

لهذا فإن مقياس الثقافة السياسية يمثل كأحد المعايير المهمة في تصنيف الأنظمة في مصاف الأنظمة المتقدمة أو الأنظمة التقليدية. كما أنها برأي روز نياوم تدل على التوجهات السياسية الجماهيرية عبر النظام السياسي و هي تنقسم إلى ثلاثة أنواع:

1 - التوجهات نحو النظام السياسي.

2 - التوجهات نحو الآخرين.

3 - التوجهات نحو النشاط السياسي الذي يقوم به الفرد ذاته.

---

(1) : حسين علوان. إشكالية بناء الثقافة المشاركة في الوطن العربي. الطبعة الأولى 2009، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات للنشر و التوزيع-بيروت لبنان ص11-12-13-14.

و يعتبر لوسيان باي أن الثقافة السياسية تشتمل على عدة مؤشرات منها: مجال السياسة، كيفية ارتباط أو اتصال الغيابات و الأساليب في السياسة، أيضا مستويات أو معايير تقييم العمل السياسي، زيادة عن القيم الكامنة وراء التصرف السياسي.

و مما ذكرناه نستخلص أن الثقافة السياسية تشمل مواقف الأفراد من المؤسسات السياسية المكونة للنظام السياسي أي نظرتهم و كيفية تقييمهم لهذه المؤسسات. ومنه يأتي تأثير الثقافة السياسية على علاقة الأفراد و الجماعات بالعملية السياسية، و هكذا تتحد طبيعة علاقة النظام السياسي بالقوى الاجتماعية، ومن ثم فإن المشاركة السياسية للأفراد و الجماعات تحدد طبيعة الثقافة المقابلة لهذه البنية. مما يعني أن مشاركة المواطنين في عملية صنع القرارات السياسية و الاختيارات السياسية العامة مرتبطة بنمط معين من الثقافة السياسية دون الأخرى. وفي هذا الشأن يحدد كل من ألموند و فبربا أنماط الثقافة السياسية، فهناك الثقافة السياسية المشاركة حيث تكون التوجهات و المواقف إيجابية، و الثقافة السياسية التابعة أو المفيدة عندما يدرك المواطنون أنهم غير قادرين على التأثير في النظام. و عليه فإن الثقافة السياسية تكشف عن التوجهات و الأحكام التي تتشكل على أساسها البنى السياسية، و أيضا الكيفية التي تتم بها عملية صنع و اتخاذ القرارات السياسية من ناحية انفتاحها أو انغلاقها أمام مشاركة الأفراد و الجماعات في إطار الأنظمة السياسية و الحياة السياسية في الدولة.[1]

لكن كيف تتم عملية اكتساب الثقافة السياسية من قبل الأفراد و الجماعات؟ التي سماه موريس دفرحيه عملية التثقيف أو التثاقف السياسية و للإجابة على هذا التساؤل نستطيع القول إن التنشئة السياسية تلعب دورا كبيرا في هذا الشأن لأن الثقافة ما هي إلا محصلة نهائية من الاتجاهات و المعارف و القيم و المستويات والمشاعر نحو النظام السياسي و أدواره المختلفة التي تلقنها التنشئة السياسية للأفراد و الجماعات، لهذا يعرفها كيتت بأنها "تلك الطريقة التي ينقل

(1) : نفس المرجع ص16-17.

بها المجتمع ثقافته السياسية من جيل إلى جيل، أو تلك العملية التي يتعلم الفرد من خلالها المواقف الاتجاهية و الأنماط السلوكية الوثيقة الصلة بالحياة السياسية."[1]

من هذا كله يمكن القول أن الثقافة السياسية ترتبط عضويا بالتنشئة السياسية، فلا يمكن الفصل بينهما.

3- **دور الأسرة في بناء الثقافة السياسية للفرد:**

رأينا سابقا كيف أننا لا نستطيع الفصل بين الثقافة السياسية و التنشئة السياسية، لما تلعبه هذه الأخيرة من تأثير أثناء عملية التثقيف السياسي. و هنا تكمن أهمية الأسرة كقناة أولى لكل تنشئة اجتماعية سياسية، فالطفولة التي يقضيها الفرد في أسرته لها انعكاس على شخصيته المستقبلية و على تصرفاته السياسية، فلا يستطيع أن يتذكر لما تلقاه من قيم و اتجاهات من قبل أسرته. لهذا يرى أغلب علماء النفس الاجتماعي أن الست سنوات الأولى من حياة الطفل تلعب دورا كبيرا في تشكل نفسية و غرز القيم و التوجهات الثقافية التي تبقى راسخة في عقله و في اللاشعور عندما يكبر، لذلك كل ما يصدر عن الرجل من مواقف سياسية تكون أحيانا انعكاسا شبه مباشر لرواسب ماضوية. و في هذا الصدد أشار موريس دفرحيه إلى أثر نظرية الحرمان التي اعتمدها متخصصون في التحليل النفسي لتحليل الصراعات السياسية، حيث يرى أن العنف و التسلط و الاستبداد ما هو إلا تفويض للحرمان. كذاك هشام سرابي حين أشار إلى التأثير الكبير الذي تمارسه الأسرة العربية على الطفل، بحيث تجعله عند الكبر يرى في أسرته كل شيء حتى أنها سابقة في تصوره على الدولة و المجتمع.[2]

و من هذه الزاوية يتبين لنا أنه كلما كانت التنشئة السياسية إيجابية داخل الأسرة كلما كانت الثقافة السياسية للأفراد و الجماعات إيجابية نحو التصرفات و المواقف و التوجهات

---

(1) : إبراهيم أبراش مرجع سابق الذكر ص204.

(2) : المرجع نفسه إبراهيم أبراش ص214.

للقضايا و الرهانات المطروحة في الساحة السياسية، و هنا تكون نسبة المشاركة السياسية مرتفعة و إيجابية في البنى و المؤسسات السياسية القائمة. و العكس إذا كانت هذه التنشئة سلبية فإنها لا محال تؤثر على تصرفات و سلوكات الأفراد و الجماعات السياسية.

4- **طبيعة و خصائص الأسرة الجزائرية:**

تعد الدراسة التي قام بها العالم الانتروبولوجي الأمريكي جورج بيتر ميردوك من أبرز الدراسات التي تناولت التنظيم الأسري، فبعد عملية المسح التي قام بها على 250 مجتمعا بشريا، خلص إلى أن الأسرة تشكل جماعة اجتماعية بشرية كونية. و أن هناك ثلاثة أنواع متميزة من التنظيم الأسري: أولها، و هي الأكثر انتشارا، الأسرة النواة التي تتكون من زوج و زوجته و ذريتهما، و في حالات فردية قد يعيش معهم شخص إضافي أو أكثر. ثانيها الأسرة الممتدة، التي تتكون من أسرتين نواتين أو أكثر مرتبطة ببعضها ذلك من خلال استمرار الابن المتزوج مع والديه بعد زواجه. و قد يسمى هذا النوع بتسمية أخرى الأسرة المركبة. ثالثها الأسرة البوليجامية، تتكون من أسرتين نواتين أو أكثر مرتبطة بزيجات جماعية، كما هو الحال بالنسبة للرجل المتزوج بأكثر من امرأة.[1]

أما ما يميز العائلة الجزائرية، فإن مصطفى وتفنوشت يذكر لنا في كتابه أهم الخصائص. و هي كالتالي:

- العائلة الجزائرية هي عائلة بطريقية يمثل فيها الأب أو الجد القائد الروحي، و له الحق في التنظيم و التسيير الجماعي العائلة. مستمدا سلطته هذه من المكانة الخاصة بواسطة تنظيم محكم على أساس الجماعة المنزلية.

---

(1) : أحمد سالم الأسمر. علم الاجتماع الأسرة بين التنظيم و الواقع المتغير. الطبعة الأولى 2004. دار النشر الكتاب الجديد المتحدة- ليبيا ص16.

- العائلة الجزائرية هي عائلة إكناتية (أبوية)، النسب فيها ذكوري و الانتماء الأبوي و انتماء المرأة (أو الأم) يبقى انتماؤها لأبيها.
- العائلة الجزائرية هي عائلة لا منقسمة أي أن الأب له مسؤولية على كل أفراد العائلة، فالبنات لا يتركن البيت في حالة زواجهن، أما الأبناء لا يتركون البيت الكبير (الدار الكبيرة).
- العائلة الجزائرية هي عائلة موسعة تسمى "الدار الكبيرة" عند الحضر، و الخيمة الكبيرة عند البدو. حيث يعيش تحت سقفها عدة عائلات مبنية حسب حاجات و متطلبات الأسرة.
- التماسك المستمد من الانقسام العائلي البطريقي الإكناتي للعائلة الجزائرية يشكل مقاومة للتغيرات التي تحدث على مستوى بنية العائلة، نتيجة التغير الاجتماعي عبر مختلف المراحل التي تمر بها العائلة الجزائرية.
- العائلة هي مصطلح يفهم منه تماسك الأسرة الجزائرية، التي تمثل المصدر المنتج للعصبية كمفهوم عند ابن خلدون، بمعنى التنظيم الاجتماعي التقليدي النابع من الدار الكبيرة المتماسكة اللامنقسمة و البطريقية الإكناتية يمثل بناء اجتماعيا على أساس القرابة للاستمرار للانتماء للقبيلة أو العشيرة و بالتالي العصبية في دوران السلطة أو الملك عند مفهوم ابن خلدون.(1)

أما عدي الهواري في كتابه "تحولات المجتمع الجزائري، العائلة و الربط الاجتماعي في الجزائر المعاصر 1999" يرى أن التحولات التي عرفها المجتمع مست أشكال تنظيم العائلة الجزائرية حيث لم تبقى العائلة بطريقية، بل تركت مكانها للعائلة الممتدة المتكونة من عدة أسر نووية. لكن في الوقت نفسه أشار إلى أن القيم و المعايير الاجتماعية السائدة في العائلة البطريقية مازالت قائمة رغم هذا التحول الاقتصادي و الحضري، بسبب ما أضحى يسمى بالشبكة العائلية

(1): مصطفى بوتفنوشت. العائلة الجزائرية. التطور و الخصائص الحديثة. ديوان المطبوعات الجامعية-الجزائر 1984 ص37-46.

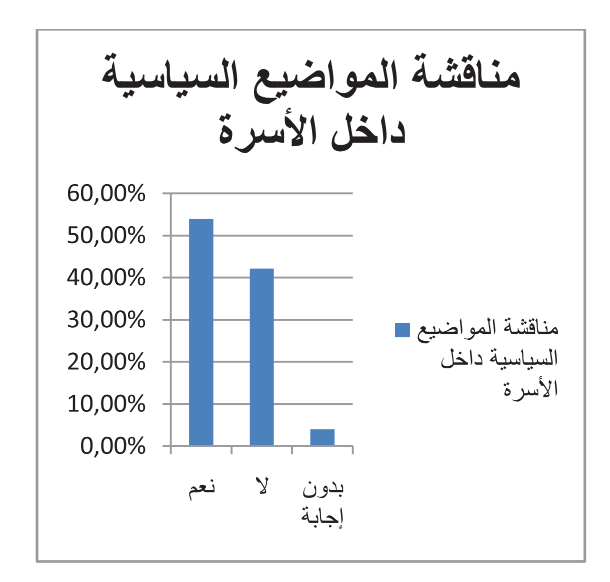
(Réseau Familiale) الناتج عن تجمع تلك الأسرة حول الأبوين.[1]

و أهم ما نستخلصه مما ذكرناه هو ذلك النموذج الأبوي البطريقي الذي تتميز به العائلة الجزائرية، الناتج أساسا عن البنى التقليدية القائمة على الولاء للقرابة و القبيلة و العشيرة السائدة في المجتمع القبلي. و رغم ظهور العائلة الممتدة التي تتكون من الأسر النووية التي تتميز بها الفئات الوسطى جراء التحولات الاقتصادية و الاجتماعية و الحضرية التي حاولت تحديث المجتمع الجزائري في العهود الأخيرة إلا أن العائلة الجزائرية مازالت تعرف استمرار لتلك المعايير و القيم التي تتميز بها تلك البنى عن طريق إعادة انتاجها من خلال الشبكة العائلية (Réseau Familiale). التي تتأثر لامحال في بناء و تنمية الثقافة المدنية داخل المجتمع.

5- **العائلة الجزائرية و الثقافة الجمعوية و الحزبية**:

-جدول خاص بمناقشة المواضيع السياسية داخل الأسرة-

	التكرار	النسب المئوية
نعم	41	%53.95
لا	32	%42.11
بدون إجابة	03	%3.95
المجموع	76	%100

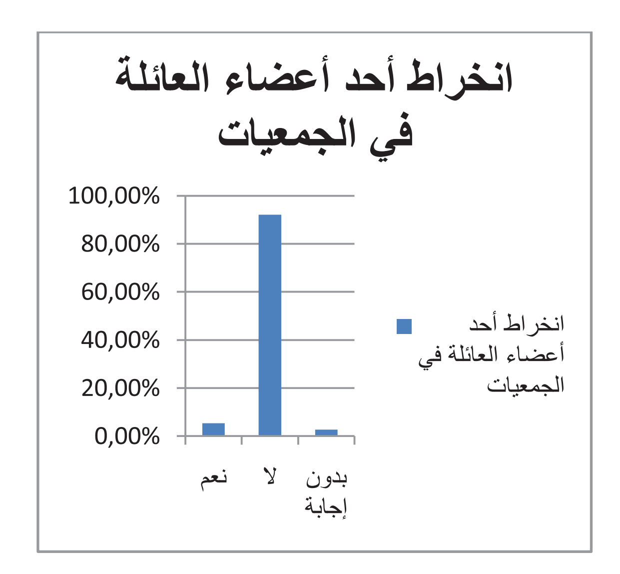


(1) :Lahouari Addi. Les mutations de la société Algérienne famille et le lien social dans l'Algérie contemporaine. Edition la découverte Paris 1999 p41-51.

من خلال الجدول أعلاه نجد أن 53.65% من العينة المستجوبة صرحوا أنهم يقومون بمناقشة المواضيع السياسية داخل أسرهم. و أن 42.11% منهم لا يناقشون هذه المواضيع. تبقى 3.95% بدون إجابة. لكن ما يثير الانتباه هو أن النسبة التي لا تناقش المواضيع السياسية داخل الأسرة و المقدرة ب 42.11% مرتفع بل يكاد يقارب النسبة التي تناقش هذا النوع من المواضيع. مما يوحي لنا أن الأسرة الجزائرية مازالت تعاني من الانغلاق على السياسة بصفة عامة. لا تسمح بتوفر البيئة السياسية الديمقراطية للفرد داخل الأسرة مما يؤدي إلى ضعف في تنشئته سياسيا، و بالتالي تؤثر على ثقافته السياسية خاصة و أن الأسرة تمثل البيئة الاجتماعية و السياسية الأولية التي يكتسب منها الطفل المعايير و القيم السياسية، التي تشكل فيما بعد توجهاته و تصرفاته نحو الحياة السياسية.

-جدول خاص بانخراط أحد أعضاء العائلة في الجمعيات-

	التكرار	النسب المئوية
نعم	04	%5.26
لا	70	%92.10
بدون إجابة	02	%02.63
المجموع	76	%100

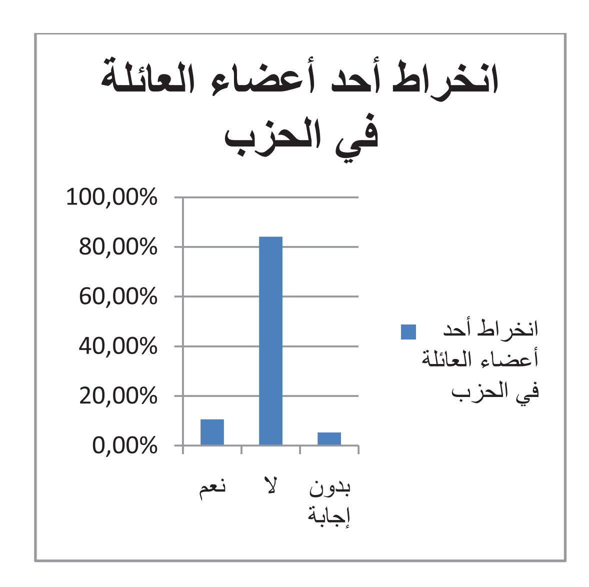


من خلال هذا الجدول الذي يبين ما مدى انخراط أحد أفراد أسرة الإطارات في الجمعية، نلاحظ أن 92.10% من العينة المدروسة أقروا أنه لا يوجد أحد من أسرتهم منخرطين في

الحركة الجمعوية. و صرحوا أنه يوجد أحد من عائلتهم منخرط في الجمعيات. و انطلاقا من هذه المعطيات يمكن ملاحظة أن هناك ضعفا كبيرا جدا في الانخراط و المشاركة في الفضاء الجمعوي في العائلة الجزائرية مما يؤثر لا محال على التشجيع و التحفيز على المشاركة في الحياة الجمعوية للأفراد داخل الأسرة هذا أولا، أما ثانيا توحي لنا هذه الوضعية دليلا على ضعف في التنشئة الجمعوية و بالتالي على ثقافة المشاركة. و ثالثا نجد أن قيم و سلوك المواطنة و الحس المدني التي تميز المجتمع المدني أي المدنية مازالت رهينة المعايير و قيم العائلة التقليدية للمجتمع التقليدي القائم على الولاء و القرابة و القبيلة و العشيرة و ليس للدولة و مؤسسات المجتمع المدني.

-جدول خاص بانخراط أحد أفراد العائلة في الحزب-

	التكرار	النسب المئوية
نعم	08	%10.54
لا	64	%84.21
بدون إجابة	04	%5.26
المجموع	76	%100



من الجدول الخاص بانخراط أحد الأفراد من عائلة الإطارات في الحزب السياسي، نلاحظ أن 84.21% من العينة المستجوبة صرحوا أنه لا يوجد أحد من عائلتهم منخرط في أي تشكيلة حزبية. و أن 10.54% منهم صرحوا أنه يوجد من عائلتهم من ينتمي إلى الأحزاب السياسية. و تبقى 5.26% بدون إجابة. و منه نستنتج أن نسبة من أقروا أنه لا يوجد من ينتمي إلى الأحزاب السياسية كبيرة، مما يدل على أن العائلة الجزائرية مازالت تعاني ضعفا في مجال

المشاركة الحزبية. و أن هذه الوضعية تؤثر بشكل غير مباشر على التنشئة السياسية للفرد، بسبب عدم توفر البيئة السياسية اللازمة التي تنقل له مبادئ النضال السياسي و الالتزام و الدفاع عن الاختيارات الإديولوجية التي يحملها الحزب و بالتالي يؤدي هذا إلى نقص في الثقافة السياسية لدى الفرد و بالتالي على المشاركة الحزبية.

6 - الخاتمة:

رأينا في هذا الفصل كيف أن للأسرة كمؤسسة من مؤسسات التنشئة الإجتماعية أهمية و دور كبير في تحديد اتجاهات و مواقف الأفراد و الجماعات اتجاه القضايا و الأحداث التي تجري في الحياة السياسية و الإجتماعية.

كما أنن تطرقنا إلى طبيعة و خصائص العائلة الجزائرية، التي تتميز بالنموذج البطريقي الأبوي الناجم عن البنى التقليدية القائمة على الولاء و القرابة و القبيلة و العشيرة السائدة في المجتمع القبلي مما يشكل عائق كبير في ترسيخ و تنمية الثقافة المدنية داخل المجتمع، والتي تعتبر المحرك الرئيسي في بناء ثقافة المشاركة في الحياة العامة.

و رغم ظهور العائلة الممتدة المتكونة من عدة أسر نووية كبديل للعائلة البطريقية جراء التحولات الإقتصادية و الإجتماعية و الحضرية التي حاولت تحديث المجتمع الجزائري في العهود الأخيرة إلا أنها مازالت تعاني من استمرار تلك القيم و العادات التقليدية عن طريق الشبكة العائلية (réseau familiale) التي أصبحت تميز العائلة الممتدة في الجزائر.

و من خلال النتائج التي تحصلنا عليها، وجدنا أن العائلة الجزائرية مازالت منغلقة عن السياسة و لا تسمح بتوفير فضاء ديمقراطي يمكن الفرد من اكتساب وعي سياسي يستطيع من خلاله فهم و تفسير الأحداث و القضايا التي تواجهه، و ايجاد موقف ايجابي يشارك من خلاله كمواطن في الحياة السياسية و الاجتماعية للمجتمع.

المبحث الثاني:

دور و مساهمة المدرسة في بناء

ثقافة المواطنة

1. مقدمة:

يؤكد حسين علوان في كتابه تحت عنوان إشكالية بناء الثقافة المشاركة في الوطن العربي، أن ثقافة المشاركة تتمحور حول فكرة المواطنة. بالانتقال في النظرة إلى الأفراد و الجماعات من موقع الرعايا التابعين إلى المواطنين المشاركين. ويعتبر المواطنة هي رابطة تتعلق بالموقع القانوني و السياسي للأفراد و الجماعات في الدولة تنطوي على مبدأ المساواة بين المواطنين من ناحية تمتعهم بالحقوق و أدائهم للواجبات تحت أي اعتبار آخر. و يعلل سبب ضعف ثقافة المشاركة في الوطن العربي باستمرار النظرة إلى الأفراد و الجماعات كرعايا ليس إلا، من خلال الممارسات التي تقوم بها أغلب الأنظمة العربية.[1]

و في هذا المبحث نحاول أن نبين أهمية المواطنة في إرساء ثقافة المشاركة، و ما مدى مساهمة و دور المدرسة في التربية على المواطنة. و أخيرا نحاول أن نتعرض إلى ما مدى تجسيد أو الأهمية التي تعطيها المدرسة الجزائرية للمواطنة بمعنى هل المؤسسة التعليمية في الجزائر تقوم بدوها في بناء ثقافة المواطنة؟

(1) : حسين علوان إشكالية بناء الثقافة المشاركة في الوطن العربي ص98-99.

2. مفهوم المواطنة:

تشير دائرة المعارف البريطانية إلى أن "المواطنة هي علاقة بين فرد و دولة كما يحددها قانون الدولة، و بما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات و حقوق في تلك الدولة". كما أنها تؤكد بأن المواطنة على وجه العموم تسبغ على المواطن حقوقا سياسية، مثل حق الانتخاب و تولي المناصب العامة. في حين تعرف موسوعة الكتاب الدولي المواطنة على أنها العضوية الكاملة في الدولة أو في بعض وحدات الحكم. و هذه الموسوعة لا تميز بين المواطنة و الجنسية. و هي تؤكد أن " المواطنين لديهم حقوق مثل حق التصويت، و حق تولي المناصب العامة، و كذلك عليهم بعض الواجبات واجب دفع الضرائب، و الدفاع عن بلدهم. تعرف موسوعة كولير الأمريكية المواطنة على "أنها أكثر أشكال العضوية في جماعة سياسية اكتمالا". أما في اللغة العربية فقد اقترنت ترجمة مصطلح المواطنة بالوطن: منزل تقيم به، و هو موطن الإنسان و محله. و في هذا المعنى هذا المصطلح بمفهوم الوطنية، التي تشير إلى انتماء و عمق الولاء للوطن. ثم تطور استخدامه فيما بعد من قبل أغلبية الباحثين العرب ليصبح مقرونا بالسعي إلى المساواة و المطالبة بالعدل و الإنصاف بالنسبة لجميع من يحمل جنسية لبلد ما.[1]

و نود التنبيه في هذا السياق إلى التفريق بين ثلاثة مفاهيم أساسية متداخلة مع بعضها البعض، و هي المواطنة و المواطنية. أما المواطنية (Citiyenship Process) فهي العملية السياسية الاقتصادية الاجتماعية التي يؤدي إلى بناء المواطنة. أما مفهوم المواطنة (Citiyenship) تشير إلى علاقة الفرد بالدولة التي يعيش في كنفها، و يكن لها ولاء مقابل ضمان الدولة عدم المساس بكرامته الإنسانية، و تجسيدها لحقوقه الأساسية المتمثلة في حق العمل القائم على تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين، و حق الاعتقاد الفكري بما فيه الديني و الحربي

(1): علي خليفة الكواري. مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية، الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي، الطبع الأولى 2004 سلسلة كتب المستقبل العربي(30)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان ص93 إلى 100.

و حق المشاركة في القرارات السياسية عن طريق الانتخاب الحر و الترشح للعمل السياسي. أما ولاء الفرد للدولة عن طريق تأدية الفرد لواجباته من خلال مشاركته في بناء المجتمع كدفع الضرائب و في حماية بلده عن طريق أداء الخدمة العسكرية. و المواطنة ببساطة و دون تعقيد هي انتماء الإنسان إلى بقعة أرض (الدولة) يحمل جنسيتها، و يتمتع بمجموعة من الحقوق، و يلتزم بأداء مجموعة من الواجبات بشكل متساوي مع بقية المواطنين.

أما مفهوم المواطنة فهي ترجع من الناحية التاريخية إلى الحضارة الرومانية و اليونانية و قد استعملت اللفظتان مواطن (civis) و مواطنة (Civitas) للدلالة على وضعية قانونية للفرد في أثينا و في روما أيام الإمبراطورية الرومانية، لكن كانت مقتصرة على فئة دون فئة (الأحرار مالكي الأراضي) بذلك كانت منقوصة. و بعد سقوط تلك الإمبراطوريتين، أصبحت المواطنة تتحدد بحسب الوضع الاجتماعي- السياسي للنظام الطبقي السائد حيث اقتصرت على طبقة الإقطاع و المالكين في أوروبا. و مع ظهور فكرة الأمة ذات السيادة، وفكرة وجود حقوق أساسية للفرد العضو في هذه الأمة كإنسان و مواطن ينالها مقابل الواجبات التي تقع على عاتقه. أما المواطنة بالمفهوم الحديث فهي وليدة بروز القومية الحديثة. و ظهور شرائح اجتماعية غير إقطاعية تعمل في التجارة و الصناعة، لها قوة و نفوذ في المجتمع، و قد ترافق ظهور المواطنة مع إعلان استقلال الولايات المتحدة الأمريكية عام 1776 و بعدها إعلان حقوق الإنسان و المواطن عام 1889. و تعتبر هاذان الحدثان نقطة تحول في تاريخ المواطنة، حيث أصبحت المواطنة تعني الصلة أو الرابطة القانونية بين الفرد و الدولة التي يقيم فيها بشكل ثابت. و تحدد هذه العلاقة عادة حقوق الفرد في الدولة و واجباته اتجاهها، و بهذا المعنى فالوضع القانوني للفرد في الدولة تترتب عليه حقوقا يتمتع بها الفرد كمواطن، و واجبات بتحمل مسؤوليتها تجاه الدولة[1].

---

(1): مسعود موسى الرياض. أثر العولمة في المواطنة. المجلة العربية للعلوم السياسية العدد ص-ص 144-116.

و قد وضع علي خليفة الكواري الحد الأدنى لاعتبار دولة ما مراعية لمبدأ المواطنة من عدمه، شرطين جوهريين: أولهما زوال مظهر حكم الفرد أو قلة من الناس و تحرير الدولة من التبعية للحكام، و ذلك باعتبار الشعب مصدر السلطات، من خلال الدستور و مبادئه و مؤسساته و آلياته الديمقراطية على أرض الواقع. ثانيا: اعتبار جميع السكان المقيمين على أرض الدولة و ليس لهم في الحقيقة وطن غيره مواطنين متساوين في الحقوق و الواجبات. يتمتع كل فرد منهم بالحقوق و الالتزامات المدنية و القانونية المتساوية. كما تتوفر ضمانات لممارسة حق المشاركة و تولي المناصب العامة[1].

3. **أهمية المواطنة في بناء ثقافة المشاركة:**

لا يمكن إرساء نظام ديمقراطي دون تطبيق الحقوق التي تترتب عن رابطة المواطنة بين الدولة والأفراد، و هذه الحقوق تعد امتيازات يتمتع بها هؤلاء الأفراد في الدولة، بفضل الالتزام الأخلاقي و الدستوري باحترام حقوق الإنسان في الدولة الحديثة. و بذلك يتنقل المواطن من الفرد الخاضع التابع إلى المواطن المشارك و الموجه للسلطة السياسية، فلا شك أن بناء الشخصية على علاقات المواطنين بضمان المساواة بين جميع المواطنين في الحقوق و الواجبات دون أي تمييز عرفي، ديني، إيديولوجي فكري. و إنشاء رابطة سياسية جديدة تنطوي على توزيع عادل للسلطة المادية والرمزية بين الأفراد في المجتمع. كلها يؤدي إلى تحويل السلطة السياسية من ملكية خاصة إلى ملكية عامة قابلة للتداول بين المواطنين. بمعنى نقلها من كونها ملكية خاصة للحاكمين إلى ملكية عامة لعموم المواطنين أي الشعب. و بهذا الشكل يتم تنظيم السلطة و الحكم في صيغة المؤسسات القانونية يكون الشعب فيها مصدر السلطة و مصدر شرعيتها. و بهذا الشكل نجد أن المواطنة ترتبط ارتباطا عضويا، فلا يتحقق إحداهما دون تحقق الآخر. و لعل من

(1): علي خليفة الكواري. نفس المرجع. ص122.

أبسط معاني الاعتراف للأفراد بالمواطنية هو الاحترام التام لحقوق الإنسان و حريته الأساسية التي هي جوهر الديمقراطية.(1)

و في ذات السياق يمكننا أن نستخلص أن المواطنة كثقافة و سلوك تلعب دورا كبيرا في بناء نظام ديمقراطي يقوم على احترام إرادة الشعب، و أنه هو مصدر السلطة و شرعيتها. و بذلك تتوفر البيئة اللازمة التي تشجع و تدفع الأفراد و الجماعات للانخراط و المشاركة بقوة في الحياة السياسية بصفة خاصة و الحياة الاجتماعية بصفة عامة. و أن ممارسة المواطنة في الواقع يعتمد أساسا على وجود نظام ديمقراطي الذي يؤمن بقيم الحرية و العدل و المساواة و خاصة احترام الرأي الآخر مهما كان نوعه دون إفساد أو تهميش أو استعمال للعنف. لهذا نجد أن المواطنة تتجسد أكثر فأكثر في الأنظمة الديمقراطية و تتراجع في الأنظمة الديكتاتورية التسلطية، و هذا ما يقود أغلب الباحثين و من بينهم الجابري الذي يخلص إلى أن الديمقراطية كإطار لممارسة حقوق المواطنة للفرد في سياق تنظيم العلاقات و المصالح و توجيه الصراع تصون الديمقراطية حقوق المواطنة و تكرسها في المجتمع. (2)

4. أهمية المدرسة في التربية على المواطنة:

المدرسة هي مؤسسة اجتماعية مكملة للأسرة في تنشئة الطفل و تزويده بالمهارات و الخبرات الاجتماعية و العلمية و المهنية الجديدة ابتداء من دخوله إليها إلى أن يتخرج. فهي نظام اجتماعي مصغر يتعلم فيه التلميذ القواعد الأخلاقية و العادات المجتمعية و الاتجاهات و طرق بناء العلاقات مع الآخرين، فهي مؤسسة اجتماعية أنشأها المجتمع من أجل تطبيع الناس تطبيعا اجتماعيا يجعلهم أعضاء صالحين في المجتمع. و بهذا الشكل تقوم المدرسة بإعداد التلميذ

(1): حسين علوان. إشكالية بناء الثقافة السياسية مرجع سابق الذكر ص98-102.

إعدادا يمكنه من الحياة في مجتمعه قادرا بالقيام بدوره و الإسهام في المستقبل في تطوره و تقدم مجتمعه.[1]

و قد أكد أغلب الباحثين الاجتماعيين و من بينهم Torney و Hess أن التلميذ يبدأ بالوعي السياسي في خمس عشرة سنة حيث تأخذ صورته السياسية تتضح و تتعمق، و يبدأ ربط بعض الموضوعات و التوجهات الإديولوجية بالأحزاب السياسية و مختلف البنى السياسية. و هنا يبدأ بتقييم الأمور السياسية أو أعمال الحكومة و رموز السلطة بشكل أكثر واقعية و في هذا السياق يأتي دور المدرسة في الإعداد و التربية على المواطنة انطلاقا من الافتراضات التي تعتبر أننا لا نولد مزودين بمعرفة حقوقنا و مسؤولياتنا كمواطنين فتلك الأمور يجب تعلمها في المدرسة لأنها تتوفر على شروط البيداغوجية و العلمية للقيام بهذا الدور.[2]

5. مؤسسات التعليم والتربية على المواطنة في الجزائر:

سوف نعتمد في هذا العنصر على الدراسات التي اهتمت بالمواطنة في المؤسسات التربوية في الجزائر، و لعل أبرز هذه الدراسات دراسة راضية بوزيان التي حاولت من خلال تقديم تحليل سوسيولوجي للكتاب المدرسي للمواد الاجتماعية كنموذج للتعرف على مكانة التربية على المواطنة في المؤسسة التعليمية في الجزائر. فتوصلت إلى النتائج التالية:

1) هيمنة قيمة الحقوق كأساس للمواطنة على كتاب التربية المدنية، و يتضح ذلك حسبها من نسبة تواترها ب 30.84% من مجموع قيم المواطنة و قد اتخذت عدة أشكال مثل: الحقوق السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية...إلخ.

---

(1): مصباح عامر. التنشئة الإجتماعية. مرجع سابق الذكر. ص-ص 110-111.

(2): راضية بوزيان، المواطنة و المؤسسة التعليمية في الجزائر، دراسة تحليلية لكتب المواد الإجتماعية نموذجا. مجلة إضافات العدد السادس.2009 ص-ص 102-103.

2) قلة تواتر قيمة الواجبات بالمقارنة مع قيمة الحقوق حيث بلغت 5.60% و هو ما يجعل حسبها أن هناك نقصا كبيرا في تجسيد قيم المواطنة انطلاقا من الكتاب المدرسي. أيضا هذه الوضعية التي تتميز باللاتوازن بين الحقوق و الواجبات تنعكس لامحال على قيم العلم الاجتماعي و بالتالي في شبكة العلاقات الاجتماعية في المجتمع.

3) غياب تام لتحديد المصطلحات و المفاهيم و الكلمات الأساسية الدالة على معاني الحق، الواجب، الديمقراطية...إلخ في كتب المواد الاجتماعية ماعدا مادة التربية المدنية مما يفتح الباب الى تأويل جديد و الخلط بين مفاهيم في مرحلة التعليم الأساسي.(1)

أما الدراسة الثانية التي حاول فيها الباحث حسان رمعون التعرض إلى واقع المواطنة في النظام التربوي في إطار مشروع بحث مابين 2088-2010 بعنوان "المواطنة اليوم في الجزائر". حيث قام بدراسة مقارنة للبرامج التربوية لثلاثة بلدان مغاربية و هي: الجزائر، المغرب و تونس، مركزا على مادة التربية المدنية. و قسم بحثه إلى ثلاثة أقسام:

- القسم الأول: يستعرض فيه محتوى البرامج التربوية.
- القسم الثاني: يتعلق بتدريس المواطنة.
- القسم الثالث: أوجه الشبه و الإختلاف.

و انطلاقا من هذه الدراسة سوف نحاول تلخيص النتئج التي توصل إليها هذا الباحث حول واقع المواطنة في المدرسة الجزائرية، و هي كالتالي:

- أولا: برامج مادة التربية المدنية تدرس في الجزائر من السنة أولى ابتدائي إلى غاية السنة الثالثة متوسط أي أنها تدوم تسع سنوات كاملة.

---

(1): راضية بوزيان. نفس المرجع.ص 101-125

(2): مشروع بحث تحت اشراف حسان رمعون المواطنة في الجزائر اليوم 126-153.

- ثانيا: تحاول هذه البرامج تزويد التلميذ بالقيم و المعايير التي تساعده في المستقبل للتعامل مع محيطه المجتمعي مثل: الأسرة، الشارع، المدرسة، السلطات المحلية، منظمات المجتمع المدني...إلخ.
- ثالثا: تتناول هذه البرامج المواطنة انطلاقا من مبادئ قيم الوطن و الوطنية، و هذا ما يؤدي حسبه إلى الغموض لدى التلاميذ حول مفهوم المواطنة في المدرسة الجزائرية.
- رابعا: رغم تدريس التربية المدنية منذ سنوات الطور الإبتدائي إلى غاية الطور المتوسط أي ما بين ستة سنوات إلى خمس عشرة سنة، إلا أن مسألة الحقوق و الواجبات مازالت مجهولة للتلاميذ في الحياة الإجتماعية (الأخلاق، ما هو مدني).

نستخلص من الدراسة الأولى و الثانية أن المدرسة الجزائرية مازالت لم ترقى الةى المستوى المطلوب عندما تتناول المواطنة، حيث نجد نوعا من الغموض خاصة فيما يتعلق بمسألة الحقوق و الواجبات. كذلك تبقى هذه الأخيرة رهينة مبادئ و قيم الوطنية مما يؤدي لا محال الى الخلط عند التلاميذ بين ما يتعلق بالوطنية و ما يتعلق بالمواطنة.

6. خاتمة:

حاولنا في هذا المبحث تقيديم تعريفا لمفهوم المواطنة، فهي تعبر عن علاقة بين الفرد و الدولة و ما تتضمنه هذه العلاقة من حقوق و واجبات الذي ينص عليها دستور تلك الدولة. و بعدها حاولنا إبراز أهم المراحل التاريخية التي مر بها هذا المفهوم، حيث نجد أن أغلب الدراسات تربط ظهور المواطنة بظهور المدنية انطلاقا من الحضارة اليونانية و الرومانية حتى ظهور الدولة الحديثة. ثم قمنا بتسليط الضوء على أهمية المواطنة و دورها الكبير في بناء ثقافة المشاركة لدى الفرد في الحياة الاجتماعية، و أخيرا تطرقنا إلى واقع المواطنة في المدرسة الجزائرية، و خلصنا إلى أن هذه الأخيرة مازالت رهينة لقيم و مبادئ الوطنية مما يؤدي إلى نوع من الغموض في التصورات التي يحملها التلميذ حول مفهوم المواطنة، مع الخلط بين ما يتعلق بهذا المفهوم و ما يتعلق بالوطنية.

المبحث الثالث:

دور و مساهمة مؤسسة موبليس
في بناء ثقافة المشاركة

1 - المقدمة:

نحاول في هذا البحث الثالث التعرف على ما مدى تأثير طبيعة التنظيم على ثقافة المشاركة للإطارات داخل مؤسسة موبليس، بمعنى آخر هل نموذج التسيير في هذه المؤسسة يشجع و ينمي ثقافة المشاركة للإطارات أم لا؟ لكن قبل هذا سوف نحاول في البداية التعرف على مفهوم التنظيم و أنواعه و ما مدى مساهمة و دور التنظيم الديمقراطي في بناء ثقافة المشاركة داخل المؤسسة.

2 - مفهوم التنظيم:

التنظيم هو وضع نوع من النظام في مخزون من الموارد المختلفة لتصبح أداة تستخدم لتحقيق مشروع معين. و إذا أردنا مثلا: إدماج مجموعة من أفراد في الجيش، ينبغي أن نضع تراتبية تجعلهم قادرين على التعاون في تشكيل خطة توضح دور كل واحد منهم. إذا الترتبية و التعاون عنصران ذات أهمية كبيرة في التنظيم، و بهذا المعنى فإن التنظيم بأهدافه و إجراءاته بهم جميع الفاعلين الذين يشاركون فيه. و من أهم شروطه و استمراره هو قدرته على تحفيز هؤلاء المشاركين.[1] كما يعرف أميتاي إتزيوني (A Etzioni) التنظيم بأنه وحدة اجتماعية يتم إنشاؤها من أجل تحقيق هدف معين. أما نيومان (W.Newman) يعتبر التنظيم "عملية تشتمل تقسيم و تجميع العمل الواجب تنفيذه في وظائف ثم تحديد العلاقات المقررة بين الأفراد الذين يشغلون هذه الوظائف" و في السياق ذاته يرى دركر (P.Drucker) أن التنظيم هوعملية تحليل النشاط و القرارات و العلاقات من أجل تصنيف العمل و تقسيمه إلى أنشطة، و هذه الأنشطة إلى وظائف ثم تجمع في هيكل تنظيمي و أخيرا اختيار الأشخاص اللازمين لإدارة هذه الوظائف.[2]

و يركز صلاح الشنواني على وظيفة التنظيم، و يرى أن هذه الوظيفة تقوم أساسا عندما يستعين الفرد بمجموعة من الأفراد في تحقيق مشروع معين. و بذلك فإن وظيفة التنظيم تحدد اختصاصات كل فرد و السلطات المخولة له، و العلاقات بينه و بين من يعملون معه في المشروع. و من هنا يستلزم تحديد أوجه النشاط المختلفة التي يتطلبها تحقيق الأهداف. ثم يتم تجميع هذه النشاطات في شكل بناء تنظيمي كأداة لتحقيق تلك الأهداف.[3]

(1): بورون و فبوريكو. المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة سلم حداد، ديوان المطبوعات الجامعية-الجزائر 1986 ص199.

(2): طلعت إبراهيم .علم الاجتماع التنظيم. دار عربي للطباعة و النشرو التوزيع 2007 ص من 22 إلى 26.

(3): صلاح الشناوي. التنظيم و الإدارة في قطاع الأعمال. مركز الإسكندرية للكاتب-مصر 1997 ص 86.

3 - تقديم عام لمؤسسة موبليس:

مؤسسة موبليس "ATM Mobilis" مؤسسة اقتصادية عمومية ذات أسهم (spa/epe) فرع مجمع اتصالات الجزائر "Algeria Telecom" برأسمال اجتماعي مقدر بحوالي 250000000.00 دج تحت رقم سجل تجاري..............يحتوي على ممثلين عن الجمعية العامة و مجلس الادارة الكائن مقرها حاليا بمركز الأعمال قطعة 28 و 29 باب الزوار الجزائر العاصمة، تغطي شبكة الهاتف النقال في 48 ولاية، 3017 محطة قاعدية للإتصالات، عدد عمالها يفوق 3100 عامل حاليا، هدفها الرئيسي هو انشاء و توسيع شبكة الهاتف النقال، بيع و تقديم السلع و الخدمات الخاصة بالهاتف النقال كذلك تصنيع و صيانة معدات هذا الهاتف.

و من خلال الجدولين التاليين سوف نقدم الموارد التي تتوفر عليها هذه المؤسسة:

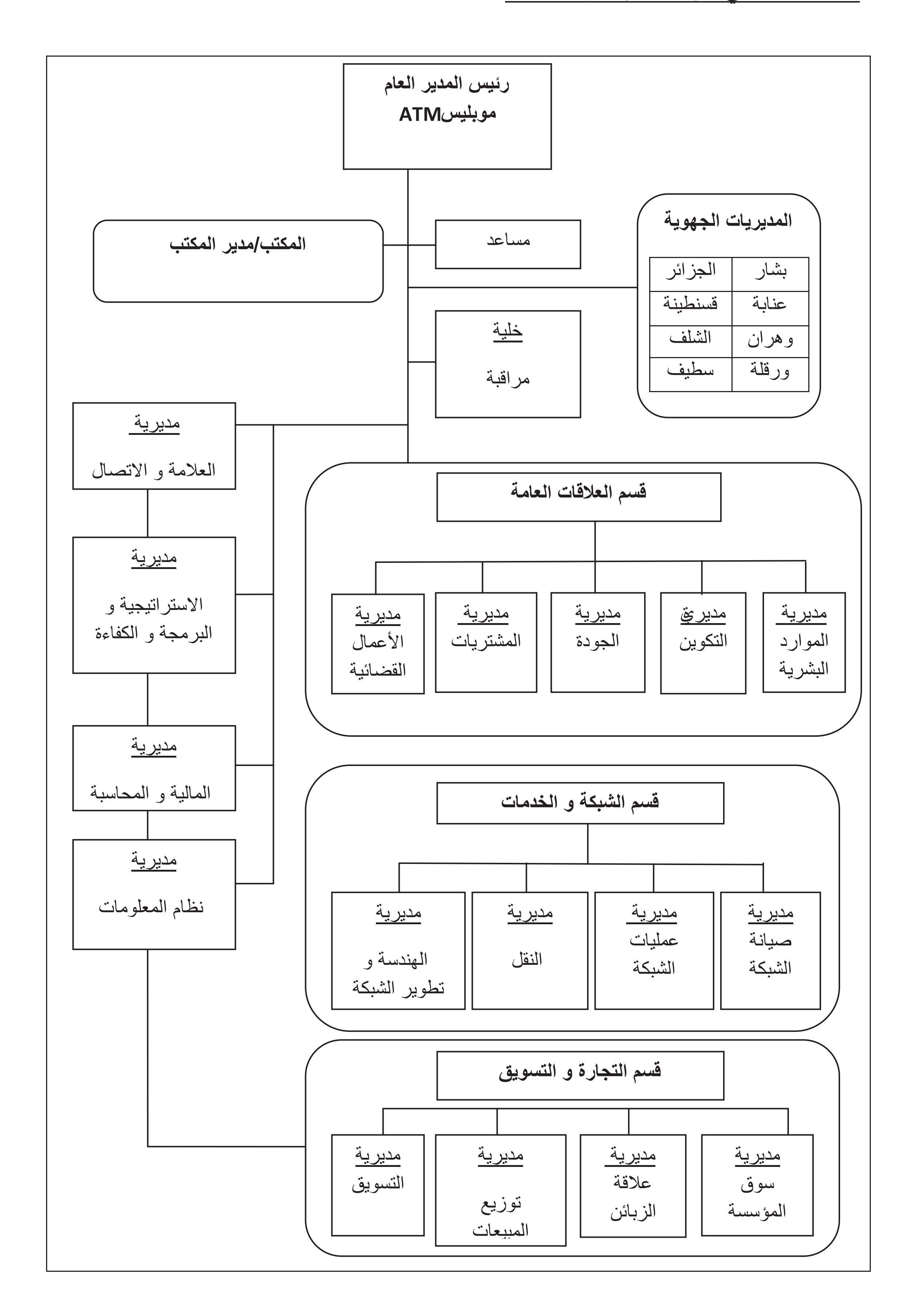
جدول الموارد البشرية:

الفئات	الرجال	النساء	المجموع
الإطارات العليا	30	30	60
الإطارات المتوسطة	200	212	412
الأعوان	556	452	1008
المنفذون	886	757	1640
المجموع	1672 %53.59	1448 %46.41	3120

جدول الموارد المالية:

البنى التحتية للشركة
- عدد الزبائن: 10 ملايين - نسبة السوق: 36% الهاتف النقال في الجزائر. - نسبة تغطية الشبكة: 97.6% في الجزائر. - عدد الوكالات التجارية: 116 عبر التراب الوطني. - عدد المخازن: 20 - عدد الموردين: 05 - نقاط البيع: 6000 - محطات الإتصال: • 3017 BTS • 17 MSC • 24 BSC • 4 SWEATCH

الهيكل التنظيمي لمؤسسة موبليس ATM:



- **الهيكل التنظيمي**:

يبين الهيكل التنظيمي أسلوب ترتيب العمل و توزيعه بهدف تحقيق غرض المنظمة، و يتضمن ذلك الطريقة التي يتم بها تقسيم الأعمال أفقيا ة عموديا. فأفقيا هو التوزيع على شكل نشاطات و فعاليات و مجموعات. أما عموديا هو شكل هرم إداري للسلطة و المسؤولية. و هكذا فإن الهيكل التنظيمي يغطي حاجتين أساسيتين للمنظمة:

- أولا: الحاجة إلى التخصص في الأداء عن طريق تقييم العمل.
- ثانيا: الحاجة إلى التنسيق بين الأعمال و المهام المختلفة ضمن وحدة كلية متكاملة.[1]

و بهذا الشكل فإن الهيكل التنظيمي يعكس صورة التنظيم و التسيير للمنظمة، و عليه فالرسم البياني الذي يبين الهيكل التنظيمي لمؤسسة "موبليس" للهاتف النقال يمكن القول أن هذه المؤسسة تتكون من مديرية عامة تشمل ثمانية مديريات جهوية موزعة عبر كل التراب الوطني. بالإضافة إلى مديرية العلامة والإتصال، مديرية الإستراتيجية و البرمجة و الكفاءة، مديرية المالية و المحاسبة، مديرية نظام المعلومات تحت إشراف رئيس المدير العام. كما أنها تنقسم إلى ثلاثة أقسام رئيسية، حيث يمثل القسم الأول العلاقات العامة، متكون من مديرية المواد البشرية، مديرية التكوين، مديرية الجودة، مديرية المشتريات و أخيرا مديرية الأعمال و الشؤون لبقانونية. أما القسم الثاني مكلف بالشبكة و خدمات الإتصالات و يضم: مديرية صيانة الشبكة، مديرية عمليات الشبكة، مديرية النقل، مديرية الهندسة و تطوير الشبكة. و أخيرا القسم الثالث المكلف بالتسويق و البيع بحيث يضم: مديرية سوق المؤسسة، مديرية العلاقة مع الزبائن، مديرية المبيعات و التوزيع و أخيرا مديرية التسويق.[2]

---

(1): عمر وصفي عقيلي و قبيس عبد علي المؤمن. المنظمة و نظرية التنظيم. دار زهران للنشر و التوزيع 1993 ص 61.

(2): مديرية الموارد البشرية 2012.

و من خلالا هذا التقييم يمكننا أن نستنتج أن طبيعة بناء الهيكل التنظيمي لمؤسسة "موبليس" يتميز بخاصيتين مهمتين: الخاصية الأولى تتمثل في الدرجة العالية من المركزية، حيث نجد أن جميع القرارات و الصلاحيات بيد المديرية العامة تحت إشراف رئيس المدير العام. أما الخاصية الثانية فتتمثل في الدرجة العالية من الرسمية مما يعطل و يعرقل صدور القرارات في وقتها و سوف نتطرق بالتفصيل في العنصر الموالي لطبيعة التنظيم و التسيير داخل المؤسسة.

4. طبيعة التنظيم و مشاركة إطارات داخل مؤسسة موبيليس:

سوف نسلط الضوء في هذا العنصرعلى طبيعة التنظيم داخل مؤسسة موبليس و ما مدى تأثيره على ثقافة المشاركة للإطارات بمعنى آخر هل طبيعة التنمية السائدة في موبليس تساهم في تنمية ثقافة المشاركة لإطاراتها أم لا؟

لذلك سوف نعتمد على بعض المؤشرات التي ستسمح لنا بالإجابة على هذا السؤال و هي كالتالي:

- أولا: السلطة و مشاركة الإطارات:

السلطة هي مجموعة من الصلاحيات و الحقوق التي تصاحب المركز أو الدرجة التي يحتلها الفرد في تنظيم معين. و إذا قمنا بتحديد موقع السلطة التي تتمتع بها العينة المدروسة وجدنا أنها تنتمي إلى فئة الإطارات المتوسطة، و بذلك فهي في موقع الوسيط إذا ما اعتمدنا التصنيف المعمول به في المؤسسة. و من خلال التصريحات التي أدلى بها أغلب المبحوثين من إطارات موبليس، و رغم أهمية المناصب التي يحتلونها من الناحية الوظيفية إلا أنهم مازالوا بعيدين عن مراكز السلطة و إتخاذ القرار. إذ يلجؤون كل مرة و بإستمرار إلى رؤسائهم بسبب القواعد التنظيمية للمؤسسة. بمعنى أن دورهم يقتصر على تنفيذ القرارات الصادرة من السلم

الهرمي، و هذا ما يكرس النمط البيروقراطي الذي يعتمد على المركزية في التسيير و التنظيم مما يشكل عائقا أمام هذه الإطارات للمشاركة و المبادرة في اتخاذ القرارات الهامة التي تخص المؤسسة و العامل معا. كما أنهم صرحوا لنا أيضا بأن شروط احتلال مراكز السلطة لا يخضع لمنطق الكفاءة و روح التنافس بين الإطارات بل بالعكس نجد المحبوبية و المحابات هما أهم المقاييس في الترقية المهنية. و هذا ما يؤثر سلبا على تنمية و تطوير ثقافة المشاركة لإطارات داخل مؤسسة موبليس.

- ثانيا: تقسيم المهام و الأدوار:

لابد لأي المؤسسة أن تضع نظام يحدد قواعد و اجراءات تقسيم المهام و ما هي التخصصات اللازمة لأداءه. لهذا سوف نعتمد على هذا المؤشر لإعطاء صورة عن ظروف و الصعوبات التي تواجه إطارات هذه المؤسسة أثناء قيامها بمهامها.

و من خلال تحليلنا للمقابلات التي قمنا بها مع المبحوثين وجدنا أن أغلبهم صرحوا لنا أن المؤسسة تعاني من سوء التسيير معللين ذلك بغياب الفعالية و النجاعة في القرارات المتخذة في معالجة المشاكل، أضف إلى ذلك عدم وضوح و غموض الإجراءات أثناء القيام بالعمل مما يؤثر على عملية التأطير داخل المؤسسة. كما أن غياب الكفاءة اللازمة و الإعتراف بالمجهود المبدول يحول دون إتخاذ المبادرة و الإبداع الذي يتطلبه العمل. مما ينعكس سلبا على ثقافة مشاركة الإطارات.

- ثالثا: نمط القيادة ومشاركة الإطارات:

قد نجد صعوبة في تحديد نمط القيادة في مؤسسة موبليس و يرجع ذلك إلى طبيعة التنظيم داخل هذه المؤسسة التي تعتمد أساسا على مركزية السلطة و اتخاذ القرارات الصادرة من

المديرية العامة و كذلك وجود درجة عالية من الرسمية مع تعدد مستويات الرقابة مما يجعل عملية الإتصال محدودة، و تتم في اتجاه واحد من القمة إلى القاعدة. و في هذه الحالة يخضع نمط القيادة في هذه المؤسسة إلى الأسلوب البيروقراطي المركزي الذي يعتمد على تنفيذ و تطبيق القرارات و الإجراءات الصادرة عن القمة و تقديم التقارير عن الأوضاع و المشاكل فقط و بالتالي يصبح هامش الحرية و مشاركة الإطارات في اتخاذ المبادرة و اقتراح الأفكار و الحلول ضيق مما ينعكس على معنوياتهم و طموحاتهم و هذا ما يؤثر لا محال على اكتساب ثقافة المشاركة داخل المؤسسة.

5. الخاتمة:

بعد تعريفنا لمفهوم التنظيم على أساس أنه عملية تجميع الموارد المالية والبشرية و وضعها في نظام معين يقوم بتقييم النشاطات و الوحدات و تحديد الوظائف اللازمة لتحقيق أهداف مشروع معين، و إعطاء لمحة عامة عن مؤسسة موبليس " ATM MOBILS" بإعتبارها مؤسسة عمومية اقتصادية ذات أسهم SPA/EPE ، هدفها الرئيسي يتمثل في بيع و تقديم الخدمات الخاصة بالهاتف المحمول. حاولنا التعرف على طبيعة التنظيم و التسيير السائد في هذه المؤسسة و ما مدى تأثيره على ثقافة المشاركة للإطارات. حيث انطلقنا من السؤال التالي: هل أن طبيعة النظام و التسيير لمؤسسة موبليس يساهم في اكتساب الإطارات لثقافة المشاركة أم العكس؟

و في هذا السياق اعتمدنا على بعض المؤشرات المتمثلة أساسا في طبيعة السلطة، تقسيم المهام و الأدوار للإطارات، نمط القيادة السائد في المؤسسة و توصلنا إلى النتائج التالية:

- طبيعة السلطة في مؤسسة موبليس تتميز بالمركزية و البيروقراطية في التنظيم و التسيير يجعل الإطارات بعيدة عن مركز السلطة و اتخاذ القرار بالرجوع إلى رؤسائهم باستمرار بسبب القواعد التنظيمية و الإجراءات البيروقراطية. بالإضافة إلى ذلك نجد أن ارتقاء و احتلال مواقع السلطة لا يخضع لمنطق الكفاءة و الاستحقاق بل للمحسوبية و المحاباة.
- يتميز دور و مهام هذه الإطارات بالروتين و تنفيذ القرارات الصادرة من السلم الهرمي بدون مشاركتهم أو استشارتهم مما يؤثر على روح المبادرة و الإبداع داخل المؤسسة.
- نمط القيادة في مؤسسة موبليس يتميز بأسلوب بيروقراطي و مركزي الذي يعتمد أساسا على تنفيذ و تطبيق القرارات و الإجراءات الصادرة من القمة أي المديرية العامة مع تقديم تقارير حول الأوضاع و المشاكل التي تواجه المؤسسة و انتظار الأوامر.

و نستخلص من هذه النتائج أن طبيعة السلطة و كيفية تقسيم المهام و الأدوار و كذلك أسلوب القيادة داخل مؤسسة موبليس لا يشجع على روح المبادرة و الإبداع و منطق

الكفاءة و الاستحقاق و التنافس مما يؤثر سلبا على معنويات الإطارات و بالتالي على تنمية و تطوير ثقافة المشاركة لديهم.

الخاتمة العامة

من خلال تناولنا لظاهرة عزوف الإطارات من الفضاء الجمعوي يمكن إدراج أهم الأفكار القولية التالية و هي:

1) المفارقة العجيبة بين اهتمام هذه الفئة بالمشاركة الجمعوية و الحزبية و عزوفها عن الانخراط و الالتزام بالنضال داخل الجمعيات و الأحزاب السياسية في الجزائر.
2) يعبر هذا العزوف عن عدم رضا فئة الإطارات عن الوضعية التي أصبحت تعيشها الحركة الجمعوية و الأحزاب السياسية في الجزائر بسبب الطابع التسلطي للنظام السياسي الذي لا يسمح بقيام جمعيات و أحزاب تمثل معارضة حقيقية تنافسه على السلطة تمكن من خلق سلطة مضادة يتم من خلالها إتزان ميزان القوى بين الفئات الإجتماعية المختلفة كذلك لتمكين المجتمع المدني أن يراقب و يخفف من الحكم التسلطي للنظام و دمقرطته تدريجيا.
3) ضعف مساهمة مؤسسات التنشئة الاجتماعية المتمثلة في العائلة، المدرسة و المؤسسة الاقتصادية في بناء و تنمية ثقافة المشاركة للإطار.
4) معاناة الإطارات من التهميش داخل المؤسسة بالنظر إلى موقعها من ممارسة السلطة و ابتعادها عن المشاركة في اتخاذ القرار.

و من بين الجوانب التي لم نتمكن من التطرق إليها في هذه الدراسة، و ذلك بسبب الصعوبات التي واجهناها ما يلي:

- قلة الدراسات النظرية و الميدانية التي تناولت هذا الموضوع خاصة في الجزائر.
- قلة الإطارات المشاركة و المنخرطة في الجمعيات و الأحزاب السياسية في مؤسسة موبليس حتى نتمكن من القيام بدراسة مقارنة حول الموضوع بين الإطارات التي تشارك و الإطارات التي لا تشارك في هذه الفضاءات.
- عدم استرجاع جميع الاستمارات الموزعة على المبحوثين، حيث تم توزيع 120 استمارة و قد تم استرجاع 76 استمارة فقط.

1 - المراجع العامة حول الموضوع:

الكتب باللغة العربية:

1 -عبد الله إبراهيم. علم الاجتماع (السوسيولوجيا).المركز الثقافي العربي الدار البيضاء المغرب الطبعة الثانية 2006،301 ص.

2 -محمد عابد الجابري. قضايا في الفكر المعاصر. مركز الدراسات الوحدة العربية بيروت لبنان الطبعة الثانية ،2003 156 ص.

3 -عبد الله العروي .مفهوم الدولة مركز الثقافي العربي .دار البيضاء المغرب، 2001، 178 ص.

4 -سلسلة كتب المستقبل العربي (30) .الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي .مركز الكتب الدراسات الوحدة العربية ،بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، سنة 2004، 395 ص.

5 -تحت إشراف جمال غريد، ثقافات المؤسسة ،مركز البحث في الانتروبولوجيا الاجتماعية و الثقافة وهران الجزائر سنة 1997 .

6 -محمد عوض عبد السلام. الفعل الاجتماعي عند. تالكوت بارسفونر. ديوان المطبوعات الجديدة مصر، سنة 1986، 135 ص.

7 -عمر وصفي عقيلى وفيس عند.علي المؤمن المنظمة ونظرية التنظيم. دار زهران للنشر والتوزيع الأردن الطبعة الأولى، سنة 1993، 290 ص.

8 -صلاح الشنواني .التنظيم و الإدارة قي القطاع الأعمال. مركز الإسكندرية للكتاب 1997 431 ص

9 -تجمع الباحتان اللبنانيين. المجتمع المدني العربي و التحدي الديمقراطي .مؤسسة فريد ريس ابيرت لبنان -بيروت 332 ص.

10 -عبد الحميد إبراهيمي. في أصل الأزمة الجزائرية (1954 1999). مركز الدراسات الوحدة العربية بيروت- لبنان، الطبعة الأولى سنة 2001 .

11 -عيسى حرادي. الأحزاب السياسية في الجزائر دار قرطبة للنشر والتوزيع الجزائر، الطبعة الأولى ، سنة 2007 ،167ص

12 -مجموعة باحثين .مستقبل الديمقراطية في الجزائر. مركز الدراسات الوحدة العربية بيروت- لبنان الطبعة الأولى، سنة 2002 ،344 ص.

13 -تحت تنسيق العياشي عنصر. تسيير الكفاءات الاتصال والقيادة في المؤسسة. مركز الوطني للبحث في الاتروبلوجيا الاجتماعية والثقافية دفاتر المراكز رقم 12-2005

14 -موريس اتجرس .منهجيٓ البحث في العلوم الاجتماعية .دار القبة للنشر الطبعة الثانية ،سنة 2006 477 ص.

15 -عبد الغاني عماد .منهجية البحث في الاجتماع. دار الطليعة للطبعة والنشر بيروت- لبنان الطبعة الأولى ، سنة 2008 ،173 ص.

16 -احمد عباد .مدخل المنهجية البحت الاجتماعي. ديوان المطبوعات الجزائر، سنة 2006 157ص.

<u>الكتب باللغة الفرنسية.</u>

17- LAHOUARI Addi .<u>l’inpassa du populisme</u> .L’entreprise nationale de paris Alger édition 1990 242 p.

18- LAHOUARI Addi. <u>l’Algerie et la démocratie</u>. Edition la decouverte,paris 1995,239p.

19- Sous la direction de PARL Bouffartigue,charles gadea et sophie pohic .<u>cadres classes moyennes .vers l’éclatement</u> .Armand colin, recherche, paris 2011.346p.

20- OUIZA Galleze .<u>Evaluation du système associatif en Algérie.</u> edition dar thettab, 2011,174 p.

21- PAUL Bouffartigue et CHARLE cadea .<u>Sociologie des cadres</u> Edition la decouverte et syme ,paris 2000 117p.

22- GORDON Marce et FRANCOIS perty.guide <u>d’elaboration d’un projet de recherche en science sociales</u> .de boek canache 2000,134p

23- sous la direction de SERGE Paugan .<u>l’enquête sociologique.</u> quadrige,puf,paris 2010.

24- RAYMOND Quivy et LUCVAN Compenhoudt<u>.manuel de recherche en sciences sociales.</u>dunod,paris 1995

25- Rapport scientifique d’activite de recherche du projet intitulé ; la citoyenneté en Algérie aujourd’hui chef de projet hassan remaoun.CRASC.

3 - مقالات والمجلات عامة حول الموضوع:

باللغة العربية:

1 -عادل عباسي.واقع النشاط الحزبي في الجزائر و انعكاساته على الهيئة الناخبة . دراسة في ضوء تشريعات 2007 مع إطلالة على التشريعات المقبلة.مجلة العلوم السياسية العدد35 الصادرة بتاريخ2012/08 ص- ص 23-38.

2 -فتحي بولعراس. الإصلاحات السياسية في الجزائر بين إستراتيجية البقاء و منطق التغير. مجلة العلوم السياسية العدد 35 الصادرة بتاريخ2012/08 ص- ص 9-22.

3 -خالد كاظم أبو دوح . مفهوم المجال العام الأبعاد النظرية و التطبيقية. مجلة إضافات. العدد الخامس عشر 2011 ص 139-150.

4 -يوحنية فوي . أزمة الحراك الداخلي في الأحزاب السياسية قراءة نقدية. المجلة العربية للعلوم السياسية العدد 30 سنة 2011 ص 48-61.

5 -فريد سمير. نشأة و تطور الحركة الجمعوية في الجزائر . مجلة العلوم الإنسانية-جامعة محمد خيضر-بسكرة العدد الثامن عشر 2010 ص 145-155.

6 -بوحويسة بوبكر. الدولة الجزائرية الحديثة بين القوة و الشرعية و صيرورة البناء الديمقراطي. إضافات العدد الثاني عشر 2011 ص 140-160.

7 -أحمد إبراهيم ملاوي. أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية المجلد 24 العدد الثاني 2008 ص 255-262.

8 -ع.أوشان. السياسات الاقتصادية في الجزائر و تطور مفهوم المؤسسة العمومية . المجلة الجزائرية للعمل العدد 24 سنة 1999 ص03-29.

9 -عصام العدوني. الوسيولوجيا و المجتمع. مجلة إصافات العدد الثاني عشر 2010 ص 28-47.

10 -مراد مولاي الحاج .الأصول الريفية للعامل الصناعي في الجزائر. إنسانيات العدد 07 سنة 1999 ص 37-45.

11 -مراد مولاي الحاج. العمال الصناعيون في الجزائر، ممارسات و تمثلات، دراسة ميدانية بثلاثة مؤسسات صناعية بمنطقة صرارة. انسانيات العدد34 ديسمبر 2006 ص 61-73.

12 -عمر دراس . الظاهرة الجمعوية في ظل الإصلاحات الجارية في الجزائر واقع و آفاق . إنسانيات العدد 28 جوان 2005 ص 23-28.

13 -طال نعيمة. واقع التحولات السياسية للجزائر في التسعينات . مجلة دراسات اجتماعية. العدد الثالث دورة جافني 2011، ص 125-141.

14 -عبد الناصر جابي. الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية الجزائرية بين إرث الماضي و تحديات المستقبل. المجلة العربية للعلوم السياسية العدد 2011/30، ص 9-47.

15 -بوخميس ليلى.المؤسسة العمومية في الجزائر. مجلة الحقيقة العدد السادس ماي 2005 ص 89-121.

16 -عاطف السعداوي. مفهوم الأحزاب الديمقراطية و واقع الأحزاب في البلدان العربية. مجلة العلوم السياسية العدد 34 الصادرة بتاريخ2012/04 ص -ص 165-183.

باللغة الفرنسية:

1- AISSA Kachi .Elites et intellectuels Algériens sous influences. « Les cahiers de liberté » n° 1 Janvier-Février 2009 p-p 44-61.

2- JEAN Luc Metgger , OLIVIERl Cleach . le télétravail des cadres. « Sociologie du travail » n°46/2004 p-p 433-450.

3- ZEMMOUR Zine Eddine. Réformes économiques et altitudes des cadres, élément pour recherche .Insanyat n°42 Octobre-Décembre 2008 p-p 65-78.

2 - المراجع الخاصة حول الموضوع:

الكتب باللغة العربية

1 - عنصر العياشي.سوسيولوجية الديمقراطية و التمرد في الجزائر. مركز البحوث العربية . دار الامين لطباعة والنشر و التوزيع-القاهرة 1999 .

2 - عمر دراس .الحركة الجمعوية في المغرب العربي . مركز البحوث في الانتروبولوجيا الاجتماعية و الثقافية دفاتر المركز رقم 5-2002- منشورات المركز –وهران – الجزائر

3 - إبراهيم ابراش.علم الاجتماع السياسي. دارا لشروق للنشر و التوزيع عمان-الأردن 1998

4 - العياشي عنصر. النخبة الصناعية ملتقى حول النخب الاجتماعية ، حالة الجزائر ومصر. مركز البحوث العربية والإفريقية

5 - مراني حسان. الإطارات الصناعية شروط تكوين نخبة حديثة دفاتر المركز رقم 09-2005 مركز البحث في الانتروبولوجية الاجتماعية و الثقافية منشورات المركز –وهران-الجزائر صفحة 104

6 - مجموع من الباحثين .مستقبل الديمقراطية في الجزائر .الطبعة الاولى مركز الدراسات الوحدة العربية –بيروت-لبنان –يناير 2003-

7 - إبراهيم أبراش علم الاجتماع السياسي طبعة العربية الأولى 1998 دار الشروق للنشر فلسطين 115-

8 - بورون و بوركو، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة سلم حداد، ديوان المطبوعات الجامعية، المؤسسة الجامعية للنشر و التوزيع الجزائر، الطبعة الأولى 1986

9 - عبد العقار شكر و محمد مورو، المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديمقراطية دار الفكر سوريا-دمشق، الطبعة الأولى 2003

10 -دراس عمر، الإطارات الجزائرية مجموعة سوسيو مهنية غير مكتملة و غير منسجمة من الاعتراف إلى الابتذال، تحت إشراف أحمد رايد و عروس زبير، النخب الاجتماعية حالة مصر و الجزائر،مركز البحث في الانتروبولوجيا الاجتماعية و الثقافية 2006

11 -سعد إبراهيم جمعة، الشباب و المشاركة السياسية، دار الثقافة للنشر و التوزيع-القاهرة-طبعة3 1984

12 -وصاح زيتون . المعجم السياسي . الطبعة الأولى . دار أسامة للنشر والتوزيع – عمان ودار المشرق الثقافي – الأردن سنة.1997

13 -علي الدين هلال و نيفين مسعد . النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغير. مركز الدراسات الوحدة العربية بيروت –لبنان – سنة 1994

14 -محمد عوض عبد السلام، الفعل الاجتماعي عند تالكوت بارسونر، دار المطبوعات الجديدة-الإسكندرية 1986

15 -مجموعة باحثين تحت اشراف برهان عليون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، مركز الدراسات الوحدة العربية-بيروت-لبنان، الطبعة الأولى 2002

16 -الزبير عروس. الحركة الجمعوية في الجزائر الواقع و الآفاق. وركز الوطني للبحث في الأنتروبولوجيا الاجتماعية والثقافية. دفاتر المركز رقم 13-2005

17 -خضر حضر، مفاهيم أساسية في علم السياسة، المؤسسة الحديثة للكتاب لبنان، الطبعة الأولى 2011.

18 -مصباح عامر. التنشئة الاجتماعية و السلوك الانحرافي لتلميذ المدرسة الثانوية. ، شركة دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع-الجزائر الطبعة الأولى 2003

19 ـ حسين علوان. إشكالية بناء الثقافة المشاركة في الوطن العربي . مجد المؤسسة الجامعية للدراسات للنشر و التوزيع-بيروت لبنان الطبعة الأولى 2009

20 ـ أحمد سالم الأسمر. علم الاجتماع الأسرة بين التنظيم و الواقع المتغير. دار النشر الكتاب الجديد المتحدة-ليبيا . الطبعة الأولى 2004

21 ـ مصطفى بوتفنوشت. العائلة الجزائرية. التطور و الخصائص الحديثة. ديوان المطبوعات الجامعية-الجزائر 1984.

22 ـ علي خليفة الكواري. مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية، الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي، الطبع الأولى 2004 سلسلة كتب المستقبل العربي(30)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان .

23 ـ مشروع بحث تحت إشراف حسان رمعون المواطنة في الجزائر اليوم 126-153.

24 ـ طلعت إبراهيم. علم اجتماع التنظيم . دار عربي للطباعة و النشر و التوزيع 2007 ص ـص إلى 26.

25 ـ صلاح الشنواني. التنظيم و الإدارة في قطاع الأعمال. مركز الإسكندرية للكتاب-مصر 1997 ص8.

كتب باللغة الفرنسية

26- Omar Derres. le phénomène associatif en Algérie état de lieu, participation sociale et vitale associative .fondation friedich ebert bureau Algérie janvier 2007

27- Nouara hocine .les intellectuelle algériennes mouvance et anamophone education algerie mythe mouvace et anamorphone. eddition dahlab et ENAG alger 2005

28- Brigitta Orfali. L'Adhésion, Miller, S'engager et Rêver. Groupe de boeck S.A 2010 Bruxelle Belgique

29- Bruno Rebelle, Fabienne Swiatly. Libres Association. Des clée de Brovwer. Paris: Jean Louis Laville et Renand Sainsaulieu. Sociologie de l'association. Des clée de Browver Paris 1997

30- Jean Philippe Lecompte, l'essentiel de la sociologie politique, Gualino éditeur,

31- Lahouari Addi . Les mutations de la société Algérienne famille et le lien social dans l'Algérie contemporaine. Edition la découverte Paris 1999

المقالات و المجلات:

باللغة العربية

32 -الجمعي النوي، مقومات تشكل المجتمع الجزائري-مغاربة سوسيو-سياسية "مجلة الاداب و العلوم الاجتماعية" العدد السادس 2007.

33 -محمد حشمون. المشاركة الاجتماعية. الباحث الاجتماعي. العدد العاشر. سبتمبر، منشورات جامعة منتوري قسنطينة-الجزائر ص –ص 172-181.

34 -أحمد سويقات، التجربة الحزبية في الجزائر 1962-2004 "مجلة الباحث" عدد 2006/04 –ص 123 - 124.

35 -راضية بوزيان. المواطنة و المؤسسة التعليمية في الجزائر دراسة سوسيولوجية تحليلية لكتب المواد الاجتماعية نموذجا. مجلة اصافات، العدد السادس 2009.ص- ص 101-125

باللغة الفرنسية

36- Yves Delmotteles . les cadres des entreprises d'un monde de mutation. "revue internationale de travail vol 124 n° 1Jnvier 1985.

اعمال جامعية

الدكتورة

37- Omar Derres. Mobilité professionnelle et sociale en Algérie cas de sonatrach . thèse de doctorat d’état Aout 2007

الملخص

يتناول موضوع بحتنا ما مدى مشاركة الإطارات كنخبة اقتصادية و اجتماعية في الفضاء الجمعوي و الحزبي في الجزائر حيت أخدنا إطارات موبليس كنموذج .وتتمحور إشكالية البحث في عزوف هده الفئة عن الانخراط و الالتزام بالمشاركة الجمعوية و الحزبية في الجزائر بحيث طرحنا الفرضيات التالية :-هدا العزوف يعبر عن موقف يعتبر عن رفض هده الفئة عن الحياة الجمعوية والسياسية في الجزائر .-هذا العزوف ناتج عن ضعف المؤسسات التنشئة الاجتماعية المتمثلة في العائلة و المدرسة و المؤسسة الاقتصادية.

لتأكد من هده الفرضيات قسمنا البحث إلى ثلاث فصول الأول يتناول الإشكالية و تكوين النخبة –الإطارات- الفصل الثاني طبيعة النظام السياسي في الجزائر و علاقته بالمجتمع المدني و موقف هده الفئة بالمشاركة الجمعوية والسياسية و أخيرا الفصل الثالث مؤسسات التنشئة الاجتماعية وبناء ثقافة المشاركة الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية :

النخبة ؛الاطار؛ المشاركة الجمعوية؛ المشاركة الحزبية؛ الجمعية؛ الأحزاب السياسية؛ النظام السياسي؛ المواطنة ؛العائلة؛ الثقافة السياسية؛ المواطنة؛ التنظيم.